

**جامعة آل البيت**

**معهد بيت الحكمة**

**قسم العلوم السياسية**

رسالة ماجستير في العلوم السياسية

بعنوان

**أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية: (2001-2011)**

**" قطر حالة دراسة"**

**The Impact of The Economic Factors On The Country's Status in International Relations (2001-2011)**

**Qatar- Case Study**

**الطالب رائـــــد بركات الحمّـــــــاد**

**الرقم الجامعي (0920600013)**

**بإشراف**

**الدكتور علي الشرعة**

**رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية 2012-2013**

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية: (2001–2011)
" قطر حالة دراسة"

**The Impact of The Economic Factors On The Country's Status in International Relations (2001-2011)**

**Qatar- Case Study**

**الطالب رائـــــد بركات الحمّـــــاد**

**الرقم الجامعي (0920600013)**

المشرف
علي الشرعة
الدكتور

أعضاء لجنة المناقشة

| | | التوقيع |
|---|---|---|
| د. علي الشرعة | (مشرفاً ورئيسا) | ................... |
| د. صايل السرحان | (عضـــــواً) | ................... |
| د.هاني أخو رشيدة | (عضـــــواً) | ................... |
| د. جمال الشلبي | (عضواً خارجياً) | ................... |

**قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت**

**نوقشت وأوصى بإيجازها بتاريخ 11/21/ 2012م.**

## الإهداء

إلى الذي سعى أن يقدم لي الأفضل

إلى من طوقني بفضله

إلى من أولاني من رعاية واهتمام

إلى من وثق بي، وأعطاني حرية التصرف

إلى مثال التضحية والبذل والعطاء

إلى الذي أكن له الاحترام والتقدير

إليك يا أبي ...

إلى القلب الذي سكن حنانه في قلبي

إلى التي أضاءت لي شموع الحياة والمحبة

إلى رمز المحبة والحنان

إليك يا أمي ...

إلى الورود التي عطرت لي لحظات حياتي

وزينت لي دروب خطواتي

إليكم يا أخوتي ...

إلى من لم يتوانوا عن مساعدتي

إلى من وقفوا إلى جانبي

إليك يا عائلتي ...

إلى من بهم ازدهرت الدنيا

وأنبت الحقل أجمل الأزهار

إليكم يا أصدقائي ...

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

لا يسعني وقد شارفت هذه الرسالة على الانتهاء، إلا أن أتقدم بجزيل شكري إلى الدكتور علي الشرعة؛ إذ كان لي الشرف في أن يكون مشرفاً على رسالتي، منذ أن كانت فكرة، وتقديمه العون والمساعدة من خلال إرشاداته وتوجيهاته القيمة، حتى وصلت هذه الرسالة إلى ما هي عليه الآن.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى رجال العلم الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت لما قدموه من رعاية واهتمام طوال فترة برنامج الماجستير.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها بما يضمن إثراءها، وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

إليهم جميعاً أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل

والله ولي التوفيق

رائد الحماد

# قائمة المحتويات

## الملخص باللغة العربية

**أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية: (2001–2011): " قطر حالة دراسة"**

**إعداد رائـــــد بركات الحمّـــــــاد**

**إشراف: الدكتور علي الشرعة**

بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطرعام 1995، واعتماد الكثير من الــدول ومنها قطر على النفط والغاز والعوامل الاقتصادية بشكل عام، وامتلاك قطر لهذه العوامل زاد من اهميتها كدولة.

وهدفت الدراسة الحالية الى تبيان أثر العوامل الاقتــصاديةعلى مكانـــة الدولـــة فـــي العلاقات الدولية 2001–2011، وللوصول الى أغراض الدراسة ، تم الاعتمـــاد علـــى عـــدة مناهج ليتم التوصل من خلالها تتمثل بمؤشرات التحليل الاحصائي، ونظرية الدور في اطـــار العلاقات الدولية، والمنهج الوظيفي في اطار الجغرافيا السياسية.

واعتمادا على موضوع البحث, فان هذه الدراسة تقوم على تساؤل رئيـــسي يـــشكل اشكالية هذه الدراسة وهو ما أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدوليـــة 2001–2011 قطر حالة دراسة؟

وأثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسية المتمثلة بأن هناك علاقة أرتباطية بين العوامـــل الاقتصادية ومكانة الدول في العلاقات الدولية.

خرجت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقليمية والدولية تلعب دورا متميزا ومتداخلا بين العوامل الاقتصادية ومكانة الدولة في العلاقات الدولية. حيث تبين أن هناك متغيرات فـــي المنطقة تلعب دوراً مميزاً في جعل الدول ذات الدخل المرتفـــع والتـــي تمتلـــك عوامـــل اقتصادية تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في الدول التـــي تعتمـــد كثيـــراً علـــى هـــذه المساعدات، وتبين ذلك في دول الربيع العربي بشكل واضح.

**الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية، مكانة الدولة، ، قطر.**

**المقدمة:**

تسعى العلاقات الدولية للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد، وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملاءمة للوصول إلى الغاية المطلوبة. وقد عرفت الموسوعة البريطانية العلاقات الدولية بأنها: "العلاقات بين حكومات دول مستقلة" ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية، وهذا التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة.

وقد كان تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في دولة قطر 1995، منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، نتج عنه بروز دولة قطر في المحافل الدولية مما أهلها للعب دور فعال ومؤثر وفق سياسة تنتهج الوضوح والواقعية ودقة التقييم والتوازن السياسي، وتشكل جولات الشيخ حمد في عدد من الدول وزيارات عدد من القادة والمسؤولين من دول العالم إلى دولة قطر مؤشراً إلى موقع قطر في خريطة العلاقات الدولية.

وقد لعب النفط دوراً كبيراً وهاماً في تعزيز وتطوير مسيرة التنمية في منطقة الخليج العربي بشكل عام منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم؛ حيث أهلها لبلورة عدد من المشاريع الكبرى في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والصناعية. ولتأمين استغلال الإمكانيات التي توفرها هذه الثروة الهامة؛ رسمت قطر إستراتيجية متكاملة مكنتها من تطوير صناعاتها في هذا الشأن؛ وتصدير جزء هام منها إلى مختلف الأسواق العالمية؛ وهو ما جعل دولة قطر تحتل مرتبة متقدمة ضمن الدول المصدرة للغاز في العالم.

مما سبق ذكره يتضح أن قطر خطت خطوات هامة في مجال التنمية الاقتصادية واستطاعت بالفعل حشد موارد مالية هائلة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، وأصبحت من أكبر الدول إنتاجاً للغاز والطاقة في العالم وأصبح نشاطها الاقتصادي الأكثر نمواً في المنطقة، وزاد معدل دخل الفرد ليصبح من أعلى المعدلات على النطاق العالمي، فيما أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالتدريب والتأهيل لتتمكن من استخدام التكنولوجيا المتطورة في استغلال النفط وتسييل ونقل الغاز، الأمر الذي يؤكد مدى التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها قطر خاصة في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات من خلال استثمارات ضخمة.

## 1-1: أهمية الدراسة

إن جدوى دراسة موضوع العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية (قطر حالة دراسة) في هذه المرحلة يكتسب أهمية خاصة، وتفرضه أسباب وجيهه، ويستحق البحث على المستوى النظري، ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات بنيوية على الصعيد الداخلي وتلقي بظلالها بلا شك في المرحلة المستقبلية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية، من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية.

**1. الأهمية العلمية (النظرية):**

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأثرها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد وذلك وتنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من:

1. التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة في الساحة الدولية وما فرضته من تغيرات.
2. التحولات من مفهوم قوة الدولة وتقدم العوامل الاقتصادية على كافة العناصر المكونة لقوة الدولة.
3. بروز المدخل الوظيفي بحيث أصبح الاقتصاد محركاً للسياسة وليس العكس.
4. من المتعارف عليه علمياً أن الدولة المتقدمة هي التي تستخدم العوامل الاقتصادية لتعزيز نفوذها فهل يمكن لدولة نامية وصغيرة استخدامها ؟

**2. الأهمية العملية:**

1. دراسة قدرة الدولة الصغيرة على استخدام العوامل الاقتصادية من خلال الحالة القطرية.
2. مدى نجاح قطر في توظيف أدواتها الاقتصادية وتوزيعها.
3. بيان انعكاس ذلك على مستقبل دولة صغيرة نامية كقطر.

## 1-2: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تبيان أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية.
2. دراسة قدرة الدولة على استخدام الأدوات الاقتصادية ومدى انعكاسها على مكانتها.
3. بيان العلاقة بين نوع وحجم الأدوات الاقتصادية ومدى تاثيرها.
4. تبيان أثر هذه العوامل على مستقبل سياسة قطر؟

## 1-3: مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد النفط والغاز الطبيعي عنصراً أساسياً يعتمد عليه التقدم الاقتصادي للدول، وتحرص الدول المستوردة للنفط والغاز من الخارج على أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول التي تمولها، فالولايات المتحدة تحتفظ بعلاقات وطيدة مع عدد من الأقطار العربية المنتجة للنفط، وبالمثل سرعان ما اكتسب الوطن العربي أهمية سياسية كبيرة بعد اكتشاف النفط في أراضيه، التي تضم أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من هذه المادة المهمة كما يساهم بإنتاج حوالي ثلث الإنتاج العالمي[1].

ونلاحظ أن السياسة الاقتصادية في العلاقات الدولية لعدد كبير من الدول في يومنا هذا تخطط مستقبل علاقاتها وارتباطاتها على أساس تأمين الحصول على النفط ومشتقاته للمدى الطويل، حتى ولو تطلب ذلك استعمال الطرق والوسائل غير المشروعة أحياناً. وقد شهد الاقتصاد في دولة قطر تطورات مهمة انعكست بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي العام منها ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي الإيرادات المحصلة منه، والزيادة الملحوظة في إنتاج وتصدير الغاز إثر اكتمال العمل في مشروعات الغاز العملاقة، وقد كانت نتيجة النمو الاقتصادي السريع أن أصبحت قطر إحدى الدول الأكثر ثراءً في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبلغ 100 الف دولار للفرد.

كما أن قلة الدراسات التي بحثت موضوع أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة وخصوصاً دولة قطر، زاد من اهتمام الباحث في اختيار هذا الموضوع، من هنا برزت مشكلة الدراسة في البحث عن أثر العوامل الاقتصادية على مكانة دولة قطر في العلاقات الدولية.

وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها السابقة تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي:

**السؤال الرئيسي:** ما أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية؟

ويتفرع عنه السؤالين الفرعيين التاليين:

**السؤال الفرعي الأول:** ما مدى قدرة الدولة الصغيرة على توظيف العوامل الاقتصادية لتعزيز مكانتها وإلى أي مدى نجحت قطر في توظيف ذلك؟

**السؤال الفرعي الثاني:** هل هناك علاقات بين نوع وحجم الأدوات الاقتصادية وفاعليتها؟

**السؤال الفرعي الثالث:** هل يختلف التأثير باختلاف تصنيف الدولة المتلقية (نامية – متقدمة) وتوزيعها الجغرافي؟

---

(1) صبري الهيتي، (2000). **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص69.

## 1-4: فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

**الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك علاقة ارتباطية بين العوامل الاقتصادية وبين مكانة الدولة في العلاقات الدولية.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين وجود عوامل اقتصادية كسلع دولية في تأثيرها على مكانتها الإقليمية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** هناك علاقة ارتباطية بين حجم الدولة المقدمة للأدوات الاقتصادية ومدى تأثير هذه الأدوات.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك علاقة بين تصنيف الدول المتلقية وتوزيعها الجغرافي وحجم التأثير.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** ثمة علاقة بين نوع الأدوات الاقتصادية المستخدمة وبين تأثيرها.

## 1-5: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

تبرز في هذه الدراسة المتغيرات الرئيسية التالية:

1. **المتغير المستقل:** وتتمثل في العوامل الاقتصادية في دولة قطر.
2. **المتغير التابع:** وتتمثل في مكانة الدولة في المجال الاقتصادي والسياسي.

وسنشرع بتعريف مفهوم هذه المتغيرات اسمياً وإجرائياً.

1. **العوامل الاقتصادية:**

أ. **التعريف الاسمي (اللغوي):** قدرات الدولة الاقتصادية في مواردها الطبيعية، وهي تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالاضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية وقابلية الدولة في ادامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء[1].

ب. **التعريف الإجرائي:** هي العوامل التي تحدد اقتصاد الدولة والتي تحدد مكانة الدولة بين الدول وفي هذا الدراسة سوف يتناول الباحث المساعدات والمنح والقروض والهبات التي تقدمها الدولة.

---

(1)قاسم دويكات، العمق الجغرافي الاستراتيجي، مجلة الأقصى، ع (879) تشرين الأول 1995، ص77.

**2. العلاقات الدولية:**

**أ. العلاقات الدولية:**

"ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف معدات المجتمع الدولي"[(1)].

"العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"[(2)].

**ب. التعريف الإجرائي:** كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود للدولة، وهي مجموعة الأنشطة والتفاعلات الرسمية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي مثل الدول والأفراد، ويمكن بيان المؤشرات التالية:

1. اقتصادياً.
2. سياسياً.
3. اجتماعياً.

**3. مكانة الدولة:**

**أ. التعريف الاسمي (اللغوي):** وهي ما تتمتع به الدولة من مقومات وعناصر تساهم في بناء دورها العالمي والإقليمي أي بين الدول الخارجية وتنقسم إلى:

1. **عناصر ثابتة:** مثل الموقع الجغرافي ومساحة الأرض وما تطل عليه من بحار أو محيطات وما تحتويه من ثروات طبيعية وطبيعة جغرافية.
2. **عناصر متغيرة:** مثل القوة العسكرية وطبيعة السكان والقوة الإقتصادية وغير ذلك من العوامل التي تتغير بفعل الزمن.

وتتآلف هذه العوامل مع بعضها البعض فتحدد مكانة الدولة عالمياً أي وسط الدول الأخرى.

**ب. التعريف الإجرائي:** الموقع الذي تتميز به الدولة بين دول العالم والذي يجعل لهذه الدولة مكانة هامة لكي تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية..

## 1-6: حدود الدراسة:

---

(1) سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، دار وائل للنشر، عمان : الأردن،2006، ص15.
(2) محمد بدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية الدار المصرية للطباعة : بيروت 1971، ص82.

- **الحدود الزمانية:** لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عام (2001-2011)، وذلك للأسباب التالية:

1. فيما يتعلق بمبررات اختيار سنة (2001) كبداية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام قد شهدت دولة قطر نمواً وانتعاشاً اقتصادياً هاماً وضخماً بعد أن بدأت العديد من مشاريع صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات تؤتي ثمارها من العائدات المالية نظراً للقيمة المضافة العالية التي تتمتع بها هذه الصناعات في الدولة، إضافة إلى أنها الفترة التي شهدت تغيرات عالمية وإقليمية تمثلت في بروز توجهات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية والغرب في أعقاب الهجوم على برجي التجارة في نيويورك في 11 ايلول 2001، وما تلاها من قضايا الحرب على الإرهاب وتغير النظام السياسي في العراق 2003، وبالتالي التغير في بنية النظام الدولي.
2. أما اختيار العام (2011) كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة بالموضوع والتي يمكن التوصل إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

## 1-7: منهجية الدراسة

استناداً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام المناهج الآتية: مؤشرات التحليل الإحصائي، ونظرية الدور في إطار العلاقات الدولية، والمنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية.

وفيما يلي توضيح لكل منهج من المناهج المستخدمة في الدراسة:

- **مؤشرات التحليل الإحصائي:**

سوف يتم استخدام التحليل الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)، كما سوف يتم استخدام التحليل الانحدار(Regression) (الخطي والمتعدد) للتعرف على أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية.

- **نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية:**

لقد أسهم كل من "جورج ميرا" و"جوزيف مورينو" و"بروس بيرل" في إيجاد هذه النظرية وتطويرها، ويقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه [1].

- **المنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية:**

يهدف هذا المنهج إلى تحليل الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها، وتنقسم كل دولة إلى مجموعة من الوحدات الإدارية لكل منها، حكومة محلية تقوم بوظائف معينة طبقاً للنظام الذي تسير عليه، وترتبط هذه الوحدات الإدارية ارتباطاً وثيقاً بالدولة مباشرة[2].

ولكي تقوم الدولة بوظيفتها على الوجه الأكمل ينبغي أن تعمل على تدعيم الوحدة بين أجزائها المختلفة، ولكي تتحقق هذه الوحدة ينبغي أن يتوفر لدى الدولة مجموعة من العناصر أهمها: الانسجام، التماسك، الحيوية.

وحيوية الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات الإدارية والاقتصادية والاستراتيجية للدولة كما ترتبط باتصال الدولة سياسياً بالدول الأخرى.

---

(1) عصام عبد الشافي، نظرية الدور، دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية، المركز العربي للدراسات والأبحاث.

(2)http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4013

وضمن المنهج الوظيفي تدرس العلاقات الاقتصادية للدولة , والتي تحلل التجارة الدولية والخدمات والاستثمارات من وإلى الدولة ويرجع ذلك إلى أن أي دولة تعمل كوحدة اقتصادية متكاملة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى بالعالم، ويلزم هنا معرفة درجة الاكتفاء الذاتي التي حققتها الدولة، ومعرفة أثر التقدم الصناعي والتطور التقني في تغيير التركيب والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة، كما يدرس المنهج الوظيفي العلاقات السياسية للدولة إذ ينبغي دراسة وتحليل العلاقات السياسية الخارجية للدولة مع دول العالم الأخرى المعادية والصديقة.

## 1-8: الدراسات السابقة

أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

دراسة إياد صابر (2005) بعنوان: "أثر الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ــ العربية"[(1)]. وأظهرت نتائج الدراسة على الصعيد الاقتصادي مساهمة الثروة النفطية في إيجاد نظام طبقي بين الدول العربية بدلاً من إيجاد تكامل اقتصادي أساسه المصالح القومية، وعلى الصعيد الاجتماعي ساهمت الثروة النفطية بإحداث تغييرات هامة في النسق الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي. حيث تركز النمط الاستهلاكي بين مجتمعات الدول النفطية وبرزت نظرة الاستعلاء لدى مجتمعاتها تجاه المجتمعات العربية الأخرى، أما على الصعيد السياسي فقد ساهمت الثروة النفطية في انتقال مركز القوة من الدول صاحبة النهج القومي إلى الدول صاحبة النهج الإقليمي الضيق الذي تتنافس فيه الوحدات الصغيرة فيما بينها الأمر الذي أدى إلى ضعف الروابط السياسية بين الدول العربية وانحسار الجهود الرامية لإيجاد وحدة عربية سياسية.

دراسة محمد السماك (1991) بعنوان: "إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة"[(2)]، تناولت الدراسة المراحل التي مر بها النفط العربي إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً كسلاح بيد الدول المنتجة للنفط، وتبين الآثار السياسية لنجاح استعمال هذا السلاح خصوصاً عام (1973) وكيف عملت الولايات المتحدة الأمريكية على محاولة تفويض أسس استعماله لاحقاً لمنع الدول العربية من ربط سياساتها النفطية بالقضايا القومية لاسيما منها القضية الفلسطينية.

---

(1) إياد عبد السلام صابر، (2005). **أثر الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ــ العربية**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص ص 1-135.

(2) محمد السماك، (1991). **إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة**. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية.

**دراسة أحمد الهاشمي (2007) بعنوان:** "النفط والغاز الخليجي وأهميته في عصر العولمة"[(1)].

وأظهرت نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة التي ركزت كثيرا على فرضية العلاقة الايجابية بين الأدوار والتأثيرات التي لعبها النفط والغاز الخليجي وبين الاستقرار الذي شهدته العلاقات الدولية في عصر العولمة، بحيث أنه لا يمكننا القول أن الأدوار والتأثيرات التي لعبها النفط والغاز الخليجي كانت السبب الوحيد وراء حالة الاستقرار في العلاقات الدولية في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد رغم أنها كانت تلعب دورا ايجابيا في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي بما كانت تحققه من امن المنطقة. بل لا بد من التقرير بأن هناك ثلاث عوامل تكاملت معا ولا يمكن فصل إحداها عن الآخر كانت السبب في حالة الاستقرار في العلاقات الدولية.

1- الهيمنة الأمريكية.

2- المجتمع الأمني المتعدد.

3- النفط والغاز الطبيعي وخصوصا في منطقة الأمم عالميا وفي منطقة الخليج.

**دراسة منصور أبا حسين (2005) بعنوان:** "أثر النفط على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية"[(2)].

وتوصلت الدراسة إلى أن للنفط دورا كبيرا في تدعيم وتقوية عناصره قوة الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعزيز أمنها الوطني بمقوماته وأبعاده المختلفة وخاصة على الصعيد الداخلي. ولكن على الرغم من التأثيرات الايجابية والملموسة للنفط، إلا أن شكل أحد عوامل عدم الاستقرار في الدولة وخاصة على الصعيد الخارجي بسبب الأطماع المتزايدة من قبل الأطراف والقوى الدولية للسيطرة على مناطق إنتاج النفط التي تشكل السعودية أهمها وأكثرها حيوية، واندلاع الصراعات العسكرية في المنطقة (حربي الخليج الأولى والثانية) التي شكلت تهديدا للأمن السعودي.

بعد الإطلاع على هذه الدراسات وبيانها لطبيعة العامل الاقتصادي وتتبعها وتطورها والعوامل التي عززتها، فلا يوجد دراسة ربطت بين استخدام الدول الصغيرة لمواردها

---

(1)أحمد الهاشمي (2007) بعنوان: "النفط والغاز الخليجي وأهميته في عصر العولمة"، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة اليرموك، ص ص 1-326.

(2)منصور أبا حسين (2005) بعنوان: "أثر النفط على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة اليرموك، ص ص 1-270.

الاقتصادية في تعزيز مكانتها، فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية، وكيف تؤثر العوامل الإقتصادية على مكانـــة الدولـــة، حيث أن هذه الدراسة تأخذ قطر حالة منفردة عن غيرها، نظراً لما تلعبه قطر مـــن دور فـــي المنطقة، علماً بأن الدراسات السابقة كانت تأخذ العوامل بشكل عام.

# الفصل الأول

# العوامل الاقتصادية المؤثرة على مكانة الدولة في العلاقات الدولية

## الفصل الأول

## العوامل الاقتصادية المؤثرة على مكانة الدولة في العلاقات الدولية

يعيش العالم اليوم في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية متسارعة، ولا تزال هذه التحولات تحمل المزيد من المفاجآت، وقد أعادت هذه الظروف تشكيل وصياغة السياسة الخارجية للدول، على نحو مختلف عما كان عليه الوضع قبل نهاية مرحلة الحرب الباردة. وبالفعل فقد شهد العالم بعد هذه المرحلة عدة متغيرات دولية، كان من أبرز سماتها، انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة معظم القضايا الدولية بشكل احتكاري، وبتحكمها الانفرادي في إدارة أزمات الشرق الأوسط منذ أزمة الخليج 1990-1991، وتزايد حجم ونوع التأثير والتدخل السياسي والعسكري الأجنبي في شؤون العديد من دول العالمين العربي والإسلامي[1].

ويعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"[2]، بينما يعرفها رينولدز "بأنها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل" [3].

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين، فإن الاطلاع على هذه التعاريف يوضح لنا أن العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية، إذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل: كيانات اجتماعية بالنسبة لماكيلاند، وجماعات عامة وخاصة بالنسبة لكل من ميرل ورينولدز. وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول، وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية أيضاً. فالتجارة والمال هي أشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول، وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير

---

(1) محمد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد158، الكويت، 1992 ، ص224 .

(2) Burton John. Intemational Relations: A general Theory, Cambridge University Press,1965, p.15.

(3) Rynolds P.A.An Jntroduction to international relations. Longman paper back. London, 1970, P.183.

العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الإعلام عملت هي الأخرى على تطوير العلاقات الدولية[1].

وبدون شك تتفوق النشاطات الخاصة أو حتى تتجاوز التعامل الرسمي بين الحكومات وتعد جزءاً مهماً من نتاج الحضارة الحديثة، فضلاً عن أن مستويات المعيشة قد ازدادت بزيادة السلع والخدمات والتي يلعب النشاط التجاري الخارجي دوراً فيها. كما أسهم التقدّم في العلوم والتكنولوجيا المدعوم بواسطة تبادل المعرفة بين العلماء وزيادة كثافة نشاط الاتصالات الدولية في تطوير العلاقات بين الدول[2].

وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية، فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول لأنها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام وان حكوماتها لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة والسفر واستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية والقضاء والاتصالات والقوات المسلحة وممارسة الأمور الأخرى المتعلقة بالشؤون الدولية، ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد غفير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية. فحينما يسافر مواطن دولة إلى خارج حدود بلاده، أو حينما تتعلق النشاطات بين الدول بالصادرات والصراعات، وحينما تسعى دولة ما لتطوير تجارتها مع دولة أخرى، فان العلاقات الدولية تصبح قائمة. ويشمل ذلك أيضاً إرسال الدول لبعثاتها الدينية للعمل في دول أخرى، أو حينما ترسل وكالة دولية انسانية مثل منظمة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مساعدات إلى بلد يعاني من كوارث. وهكذا فالعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة مما قد دعم العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد ذلك على ظهور مصطلح "الدولية" لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول[3].

---

(1)مصطفى مرسي، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد 113، ربيع 2003، ص226.

(2) Padelford Norman and Loncolin George "Intcrnational Politics: Foundations of International Relations" The Macmillan Company, NewYork, 1954. p. 4.

(3) Ibed. P.3-4.

**المبحث الأول: العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية**

الاقتصاد هو أساس القوة وبدون القوة الاقتصادية لن يكون هناك قوة سياسية ، وبالقوة الاقتصادية تحتل الدول مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية أيضاً، لان متطلبات القوة العسكرية تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لا تستطيعها كثير من الدول والعامل الاقتصادي بات اليوم هو أساس التفرقة بين الدول وتصنيفها بين متأخرة ومتقدمة، يضاف لذلك أن الاقتصاد هو أساس التقدم العلمي والتقني لان العلم والأبحاث والدراسات التي تمد الدولة بمقومات القوة تحتاج إلى ميزانيات ضخمة أيضاً، وها هو المجتمع الدولي يعطينا أمثلة على نماذج الدول القوية اقتصاديا والتي ساهمت قوتها الاقتصادية في تحويلها إلى قوة سياسية وعسكرية مهابة الجانب. يضاف لذلك أن الدولة القوية اقتصاديا تستطيع أن تساهم في تقديم القروض والمساعدات للدول الضعيفة والصغيرة مما يعزز من مكانتها في العلاقات الدولية[1].

ولا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية. وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها حيث أن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة. كما أن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية. وبناء على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها.

**العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:**

هناك جملة من العوامل التي تؤثر على مجرى العلاقات الدولية، منها:

1. **العامل الجغرافي:**

سنركز في دراستنا للعامل الجغرافي على العامل الجيوبوليتيكي Geopolitical Factor الذي يفسر طبيعة العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة السياسية، إذ أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة وتحليل التغيرات التي تحصل للظاهرة الدولية في تعاقباتها وتنقلاتها

(1) هايل طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 2010، ص26.

المكانية، وفقاً للتأثر والتفاعل المتبادلين بينها وبين مختلف ظواهر البيئة كموطن للإنسان[1]. وترجع فكرة ربط العامل الجغرافي بالمجال السياسي إلى العهد الإغريقي وبالتحديد عند أرسطو في كتابه "السياسة "عندما تطرق لنظرية العلاقة بين المناخ والحرية[2]. وقد كان لهذه الفكرة تأثيراً إيجابياً كبيراً على العديد من المفكرين في العصر الحديث، نذكر منهم على وجه الخصوص المفكر الفرنسي جان بودان في كتابه "الأداة الجديدة" والمفكر الفرنسي الآخر ميشال دي مونتسكيو في كتابه "روح الشرائع" كما أصبح للجغرافيا دور كبير عند المحللين السياسيين في إطار ما يعرف بفكرة الحتمية الجغرافية في مدرسة راتزال والمدرسة الجيوبوليتيكية فيما بعد. ولعل ما يؤكد على أهمية دور العامل الجغرافي في العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام هو نابليون بونابرت في عبارته المأثورة: "إن سياسة الدول في جغرافيتها"[3].

**2. العامل العسكري:**

لعبت القوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية دوراً كبيراً في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة، ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل: مكافحة الإرهاب، والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية، والتدخل من قبل الولايات المتحدة في شؤون الدول والشعوب أحد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية.

والقوة العسكرية هي تعبير عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم.

ويرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة الاقتصادية؛ فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره، وهذا ما لاحظناه خلال فترة الحرب الباردة والتسابق على التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) فلولا القاعدة الاقتصادية والصناعية المتينة القوية لم استطاعت هذه الدول أن تطور وتصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل الصواريخ

---

(1) محمد العويني، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص35.

(2) محمد بدوي ليلى مرسي، مبادئ العلوم السياسية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998، ص212.

(3) بطرس غالي ومحمود عيسى، مدخل الى علم السياسة، القاهرة، 1986، ص ص 351-352.

والقنابل النووية والغواصات والطائرات... إلخ، فالاقتــصاد هــو الدعامــة الحقيقيــة للقــوة العسكرية[1].

**3. العامل العلمي والتكنولوجي وعصر المعلوماتية:(2)**

يعد من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيره بشكل مضطرد، وقــد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع. وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد، وألغت الابتكارات العلمية عامل المــسافة بين الوحدات الدولية.

أضحت حضارة المعرفة المعلوماتية ترسم معالمها وتؤسس خصائــصها فــي كــل الميادين، وفي كل مجال للنشاط، فإن الوصول الفوري للمعلومات والقدرة على وضعها فــي الاستعمال قد ضاعفا عدد اللاعبين المهمين وقلل عدد أولئك الذين يتمتعون بسلطة كبيرة ومن خلال خفضها لأهمية التضارب بين ما تقوم به التكنولوجيا الجديدة بصورة كبيرة لجهة تغيير مفاهيم الشعب بالنسبة للدولة، وما تقوم به لجهة تنامي المجتمع المدني العالمي، فهــي تفــرز تأثيراً عكسياً وذلك بتوسيع التشرذم السياسي والاجتماعي من خــلال تمكــين المزيــد مــن الاهتمامات والأشياء المبعثرة في أنحاء المعمورة من الاندماج والازدهار، فمكــائن الفــاكس وأجهزة وصل الأقمار الاصطناعية وشبكة الانترنت تربط الناس عبر الحدود بسهولة متنامية في الوقت الذي تفصلهم عن العلاقات الطبيعية والتاريخية داخل نطاق الدول الأمر الذي ترتب عليه مجموعة نتائج متشابكة ومتفاعلة فيما بينها، وكلها تؤكــد تراجــع مكانــة الدولــة فــي المستقبل.

وبالنسبة لتأثيرات حضارة المعرفة المعلوماتية في الحكومة، فإن الحكومات الوطنيــة بكل بساطة لا تفقد فحسب سلطتها على اقتصاد يسير في طريق العولمة، بــل إنهــا تتقاســم السلطات السياسية والاجتماعية والثقافية والأدوار الأمنية الكامنة في جوهر السيادة مع رجــال الأعمال والمنظمات الدولية والشركات، ومع عدد كبير جداً من جماعات الأفراد والمــواطنين تعرف بالمنظمات غير الحكومية وزعماء الأقليات.

وفي الواقع إن انتشار التكنولوجيا الحديث لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة أو يغيرها نحو الأحسن، إذ أن نمو القدرات التكنولوجية لبعض الدول يمكن أن يؤدي إلى قيام الصراع الدولي وفي الوقت نفسه إلى قيام الانسجام الدولي.

---

(1) هايل طشطوش، مرجع سابق، **ص** ص30-31.
(2) المرجع نفسه , ص 32

### 4. العامل الدبلوماسي:

في الحقيقة أن الدبلوماسية ليست أداة فعالة لإدارة العلاقات الدولية في وقت السلم فحسب، وإنما من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول كذلك، ولعل هذه الأهمية تجد مكانتها في الاستعمال الشائع الذي يخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية نفسها، رغم الاختلاف الواضح بينهما والناتج عن كون الدبلوماسية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية، فهي مجرد آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية، والدبلوماسية هي فن إدارة المفاوضات بين الدول[1].

إن التمثيل والتفاوض هما الركيزتان الأساسيتان للدبلوماسية، حيث تلجأ إليهما الدول وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية لفض النزاعات والصراعات الدولية التي تنشب بين الدول، وما يترتب عنها من توقيع وإبرام لمعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف، فالعامل الدبلوماسي هو العامل الرئيس الذي تلجأ إليه عادة الدول قبل خوضها لحرب أو نزاع، فهو يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الدولي ومن ثم تكريس السلم والأمن العالميين.

بيد أن العامل الدبلوماسي لا يستطيع بمفرده إدارة العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد والتناقض، فالعلاقات الدولية ليست علاقات تعاون وتكامل قائمة على أساس مبادئ وأسس السلم والأمن فحسب، وإنما هي كذلك علاقات صراع، قد تفضي إلى وقوع حروب بين الأطراف المتنازعة، مما يحتم على صانع القرار اللجوء إلى استخدام الإستراتيجية (العامل العسكري) كأداة فعالة لإدارة هذا النوع من العلاقات التي تتميز بالتوتر والتأزم[2].

### 5. العامل الاقتصادي:

تكمن أهمية العامل الاقتصادي من المنظور الماركسي في أن "تاريخ المجتمع الإنساني هو في تاريخه الاقتصادي، في تاريخ القوى الإنتاجية، إنه تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الإنتاج"[3].

فالعامل الاقتصادي يشكل حجر الزاوية بالنسبة للاتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والجديد، فأقوى دول العالم تأثيراً في الساحة الدولية هي تلك الدول التي تستحوذ على أقوى مستوى اقتصادي، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، على خلاف تلك الدول المتخلفة

---

(1) Roger Scruton, A Dictionary of Political Thought. UK, London, The Macmillan Press, 1982, p128.

(2) عبد الناصر جندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

(3) محمد بدوي ليلى مرسي، مرجع سابق، ص225.

التي يرجع تخلفها بالأساس إلى ضعف وهشاشة بنيتها الاقتصادية، مما يؤدي بها إلى الاعتماد شبه الكلي على الخارج في المجال الاقتصادي[1].

لقد كان ولا يزال العامل الاقتصادي المفسر الأساسي لظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا وبالتحديد في بريطانيا إلى غاية مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين والبدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ففي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (1890-1914) كانت الظاهرة الاستعمارية في إحدى صورها مظهراً من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة كانت في إحدى صورها من صور التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة وغيرها من المنتوجات الزراعية والمواد الأولية. وهي العلاقات اللامتكافئة التي ينتج عنها اتساع الهوة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه الأخيرة على منتوج واحد في صادراتها للخارج وعلى المواد الخام الأمر الذي يجعل الدول الاستعمارية تتحكم في اقتصادياتها، بل وتخضعها لشروط تعجيزية تزيد الوضع تخلفاً وتدهوراً من بينها انخفاض قيمة العملة الوطنية وتسريح العمال[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية مؤثرة في العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة، وترجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية إلى خروجها من الحرب العالمية الثانية دون خسائر مدمرة في قاعدتها الصناعية، إذ استحوذت على حوالي (69%) من إجمالي احتياطي الذهب الكلي على المستوى العالمي، ولم يكن عليها ديون فكان لها أن تلعب دوراً بارزاً في بناء الاقتصاد الأوروبي والياباني بعد الحرب[3].

وتمثل المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية لهذا الدول. ولا جدال في أن الهدف الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى. الذي أملى التوسع في تقديم برامج المعونات الاقتصادية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية هو اشتداد حدة الحرب الباردة والصراع المذهبي بين العالمين الغربي والشيوعي مما جعل التنافس على التأثير في أوضاع المناطق غير المنحازة بهذه المعونات الوسيلة الأكثر فعالية في تقدير كل

---

(1) عبد الناصر جندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

(2) محمد علي العويني، مرجع سابق، ص ص47-49.

(3) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمدين أحمد مفتي، محمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص246.

من الكتلتين لخلق مناخ سياسي ونفسي يكون أكثر تجاوباً وتعاطفاً مع مركز كل منهما في هذه الحرب الباردة.

كذلك فقد استعملت وسيلة المعونات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عاملا من عوامل الإكراه على تغيير اتجاهات ونزاعات سياسية معينة (1).

وفي أحيان أخرى، كانت هذه المعونات الاقتصادية تقدم بشروط معينة لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة التي تمنحها ومن ذلك مثلاً أن القروض التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد الأمريكي تشترط ضرورة استخدامها في تمويل مشتريات الدول المتلقية لهذه القروض من الشوق الأمريكي وحده، أي ان البنك هو الي يحدد وجهة هذا الانفاق.

وتختلف الترتيبات التي تقدم بموجبها المعونات الاقتصادية الخارجية وإن كانت لا تخرج بصورة عامة عن الإطار التالي:

**الترتيبات الثنائية للمعونات الاقتصادية:**

وهذه الترتيبات الثنائية هي بمثاية اتفاقات منظمة لهذه المعونات بين الدول المانحة والدول المتلقية لها، وبمقتضاها يتحدد حجم المعونة ومداها وكيفية الاستفادة منها وطريقة سدادها والفوائد المتحصلة عليها، الخ.

ويؤخذ على الترتيبات الثنائية أنها تعطي الدولة المانحة للمعونة الاقتصادية السيطرة المباشرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونة مما يضيق من حرية التصرف والاختيار امام الدولة المتلقية ويجعلها في مركز المضطر إلى إنفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقات التي تلعب فيها الدول المانحة الدور الأكبر بالطبع.

وفي حالات أخرى، تستخدم هذه المعونة كأداة للضغط والمساومة من قبل الدول المانحة لجعل الدولة المتلقية تغير من اتجاهاتها وسياساتها في المواقف التي تشمل على مساس بمصالح الدولة المانحة.

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ودراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 48.

(2) المرجع نفسه , ص 48.

ذاتها، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فان القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء.(1)

ومع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسافات بين الدول ازداد التبادل التجاري فيما بينها ونشط وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتساع مساحتها وتنوع مواردها أن تعلن الاكتفاء الذاتي أو أن لا تستورد أو تصدر شيئا من والى غيرها من الدول فالدول المنتجة تحتاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لا بد لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها وخصوصا إذا لم تتوفر في أراضيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول من تلقاء ذاتها وهذه الحركة التجارية تضفي بظلالها على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها مما يعزز علاقاتها السياسية وبالتالي ينشط حركة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي.

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصادية دولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة... الخ، كلها تهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها.(2)

ومن أمثلة الدول التي تقدم المساعدات الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم القروض والمساعدات للدول المحتاجة من خلال وكالات ومنظمات متخصصة في هذا المجال ومنتشرة فروعها في مختلف أرجاء العالم.

كذلك اليابان التي تسهم بالمشاريع الإنمائية في مختلف دول العالم بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول القادرة على تقديم المساعدات.

---

1 ) هايل عبد المولى طشطوش. (2010). مقدمة في العلاقات الدولية. اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع، ص ص18-21.

(2) المرجع نفسه , ص 22 .

أن هذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سعياً لأن تكون عنصرا رئيسيا فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية وهذا ما نشاهده من خلال المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من دول العالم.

وهذه المساعدات أيضاً قد تأخذ أشكالاً متعددة غير التنمية مثل: المساعدات العسكرية(أسلحة، معدات، ملابس، تجهيزات، اتصالات... الخ)، وهذه المساعدات تستخدم للمحافظة على توازن القوى وتعزيز الأحلاف، كذلك قد نأخذ شكل المساعدات الفنية حيث يتم إرسال الخبراء والفنيين لإنشاء وإدارة المشاريع التي تقام في الدول النامية.[1]

وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، وأيضا المقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد كذلك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلبا على الدول المصدرة.

ومن آثار الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجية هو أن تبقى هذه الدول واقعة تحت سيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكريا من خلال القواعد العسكرية تحقيقا لأهدافها الإستراتيجيةٍ ذات المدى البعيد.

لذلك نجد أن العامل الاقتصادي مهم جدا ومؤثر في العلاقات الدولية وما شاهدناه من أحداث في العالم ورغبة الدول الكبرى من السيطرة على منابع الطاقة ومصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلا لشن حروب شرسة وطاحنة وذات تأثير طويل المدى على الأمم والشعوب المتأثرة بها؛ فالاقتصاد هو عصب الحياة وهو في زمن العولمة عصب الحياة السياسية وروح العلاقات الدولية.

**أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:**

**1. الأداة الدبلوماسية[1]:**

تعد أقدم وأهم الأدوات وأكثرها قبولا وتعنى الاتصال السلمي الذي يتم بين مسئولي الوحدات الدولية المختلفة والتي تشمل نقل وجهات النظر والتفاوض لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة.

---

(1) اسماعيل صبري , مرجع سابق , ص 33

(1) عبد الفتاح الرشدان ومحمد الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص ص24-26.

تسعى جميع الدول إلى تحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها المختلفة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وحماية أمنها القومي من التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، ومن هنا يكون لكل دولة مصلحة في الاتصال والتفاعل المستمر والدائم مع غيرها من الدول من أجل تحقيق هذه الأهداف وتلك المصالح.

إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة.

فقد تأخذ الدبلوماسية شكل "دبلوماسية القمة" ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية. وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

النمط أو الشكل الآخر للدبلوماسية هو "دبلوماسية الأزمات" ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات. لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول.

وأما النمط الثالث والأخير للدبلوماسية المعاصرة فهو "دبلوماسية المحالفات" وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية. ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات. لقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي. ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى.

**2. الأداة العسكرية:** [1]

تستخدم الأداة العسكرية في أشكال مختلفة. ويمكن أن نحدد ثلاثة استخدامات رئيسية للأداة العسكرية فقد تستخدم الأداة العسكرية كأداة للهجوم. واستخدام الأداة العسكرية للتوسع والسيطرة سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة. ومما زاد من فاعلية وأهمية استخدام الأداة العسكرية كأداة للهجوم هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الأهداف القومية للدول التي أخذت بها.

وقد تستخدم الأداة العسكرية كأداة للدفاع واستخدام الأداة العسكرية للدفاع استخدام مشروع حيث أن الدولة مضطرة للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية.

كما أن الدولة التي تلجأ للدفاع تحظى بدعم وعطف الرأي العام العالمي حيث ينظر إليها على أنها دولة معتدى عليها لكن مقابل الشرعية والعطف العالمي تفقد الدولة التي تلجأ لاستراتيجية الدفاع مزايا عسكرية هامة منها فقدان زمام المبادرة والاستعداد وفرض الحرب عليها في وقت قد يكون غير مناسب ووفق ظروف غير ملائمة. إن المحصلة النهائية لاستراتيجية الحرب الدفاعية تعتمد على قدرة وإمكانيات حكومة الدولة المدافعة والروح المعنوية لشعبها.

فقد تدخل الدولة في حرب دفاعية لكن نظراً لتوفر الإمكانيات لديها وقدرة حكومتها على التعبئة العسكرية وتضحية شعبها تحول الحرب الدفاعية إلى حرب هجومية بعد احتواء الهجوم المعادي وصده ومن ثم تحويل المعركة إلى أراضي الدولة المعتدية. وفي هذه الحالة تتحول الاستراتيجية للدولة من استراتيجية دفاع إلى استراتيجية هجوم وهنا تكسب الدولة شرعية الحرب وتحقق مصالح قومية جديدة غالباً ما تكون مصالح استراتيجية.

**3. الأداة الدعائية**[2]**:**

هي محاولة إعلامية للتأثير في اتجاهات الناس وآرائهم وسلوكهم ووسيلتها نشر معلومات وحقائق أو أنصاف حقائق أو حتى أكاذيب في محاولة منظمة للتأثير على الرأي العام. فهي عملية تلاعب بالعواطف والمشاعر يقصد فيها الوصول لخلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي.

---

(1) سليمان صالح، الإعلام الدولي. الكويت. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.، 2003، ص66.
(2) المرجع نفسه , ص 66
(2) سليمان صالح، الإعلام الدولي. الكويت. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.، 2003، ص66.

**أسس الدعاية السياسية:**

- قائمة على عقيدة أو فكرة واضحة المعالم.
- استعداد الشعب لتلقي الفكرة حتى لو بطريق جزئي.
- تولد تغييراً معينا في الموقف أو الاستجابة.

وفي مجال الاستراتيجيات الدعائية يمكن أن نميز بين نوعين من الاستراتيجيات. الاستراتيجية الموضوعية أو استراتيجية الحقيقة واستراتيجية الكذبة الكبرى.

الاستراتيجية الموضوعية تعني تقديم المادة الإعلامية للمستمع أو القارئ بشكل إخباري يراعى فيه أكبر قدر من الدقة والموضوعية، ومن ثم يترك له مهمة استنتاج مغزى أو دلالة الخبر الإعلامي. واستراتيجية الموضوعية مبنية على أساس أن تقديم المعلومات الصحيحة ذو أهمية سياسية خاصة لمواطن الدول ذات الإعلام الموجه والتي تحجب عن مواطنيها كثيراً من الحقائق الإعلامية.

أما استراتيجية الكذبة الكبرى فهي تعني تحريف أو تشويه المادة الإعلامية من أجل التلاعب بالرأي العام الموجه نحوه الدعاية. ولقد استعمل الإعلام النازي هذه الاستراتيجية بفعالية معتمداً على الفكرة التي عرضها "هتلر" في كتابه كفاحي وهي أن الكذبة إذا كانت كذبة كبرى ورددت ترديداً كافياً فسوف تصدقها الجماهير تصديقاً جزئياً على الأقل إذ أن أكثر الناس يفتقرون إلى سعة الأفق اللازمة لإدراك أن ترديد تصريحات ما لا يعني صحتها.

**4- الأداة الاقتصادية[1]:**

وتعني استخدام وتوجيه بعض الموارد الاقتصادية المختلفة (سلبا أو إيجاباً) لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، (مثال: استخدام المساعدات الاقتصادية ، المقاطعة الاقتصادية).

وترتبط القدرة الاقتصادية بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية،

---

(1) عمران عبدالله، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة، 1976م، ص107.

والتعاون الإقليمي. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول(1).

وقد احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

تعتبر التعريفات الجمركية من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة. فقد تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية، حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة. وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، إذ أن فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية. كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها.

ثم هناك القيود النقدية وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة والاستثمار.

وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل: الدولار والجنيه الإسترليني. والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها، وهو البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج.

وقد تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي كأداة للسياسة الخارجية. والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية.

---

(1) David L. Coombes (Author), "Representative Government and Economic Power", Ashgate Pub Co, (1982,), pp 66 - 67.

وقد يكون الحضر كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلعة أو جزئياً أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة مثال ذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تـصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973.

وعلى خلاف الحظر قد يكون الأجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعـة. والمقاطعـة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة. وهي تفرض أمـا لاعتبـارات اقتصادية أو سياسية لكنها كثيراً ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعـة الـدول العربيـة لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تصنع فيها.

كذلك يعتبر الاندماج الاقتصادي أداة من أدوات السياسة الخارجية إذ أنه عن طريـق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية وتواجه به التحديات الاقتـصادية التـي ترفعها لها دول وتكتلات أجنبية.

كما أن الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو اندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوربية المشتركة حيث كان المؤسسون لها يتوقعون أن تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية. لكن مبدأ السيادة القومية وتوسع دول السوق حال دون تحقيق هذه التوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادي.

وقد تستخدم الدولة تجميد الأرصدة أو تأميمها كإجراء اقتصادي لتحقيق هدف سياسي. وهذا الأجراء يعني تجميد أو تأميم الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية داخل إقليم الدولة التي تلجا إلى مثل هذا الشكل من الإجراءات الاقتصادية.

والتجميد يعني عدم السماح لدولة أجنبية باستخدام أرصدتها وموجوداتها داخل إقلـيم الدولة التي اتخذت إجراء التجميد حتى تـستجيب الدولـة الأجنبيـة للمطالـب الـسياسية أو الاقتصادية المطلوب منها. مثال لذلك تجميد أمريكا للأرصدة والموجودات الإيرانيـة خـلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام 1979م.

وقد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو تخفيض قيمة العملة المحليـة. والتخفـيض إجراء اقتصادي تلجأ إليه الدولة لتشجيع صادراتها إلى الدول الأخرى، حيث أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى تقليل ثمن المنتجات المحلية في الخارج وهذا بدوره يؤدي إلـى زيـادة الطلب عليها.

وهناك أداة اقتصادية أكثر فعالية في الـساحة الخارجيـة ونعنـي بهـا المـساعدات الخارجية. والمساعدات الخارجية أول من استخدمها الدول الغنية والقوية في المجتمع الـدولي وبالذات الدول الغربية حيث وجدت هذه الدول أن المساعدات الخارجية وسيلة فعالة لاحتـواء

المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية. لكن منذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة.

أخيراً تلجأ، الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى المساعدات الفنية كأداة للسياسة الخارجية، حيث تقوم الدولة المقدمة للمساعدات الفنية بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة، الصحة، الصناعة، والتعليم.

ونظراً لتوفر الخبرات والإمكانيات الفنية لدى إسرائيل ونتيجة لقلة مواردها المالية فهي كثيراً ما تلجأ إلى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

**المبحث الثاني: مكانة الدولة في العلاقات الدولية.**

ليس ثمة خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف المكانة الدولية أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف يقرِّر أن المكانة الدولية هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكُّم في سلوكهم تجاه قضية معينة. ونظرًا إلى أن هذه التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها قدّموا تعاريف أكثر وضوحًا نظرًا إلى ربط القوة بعلاقات الدول، وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. بمعنى أن تسمح (أي العلاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معينًا لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها. وتتمثّل إحدى مشكلات هذا التعريف، في معظم الحالات، في أن يتمَّ التأكد من احتمالات قيام الطرف الثاني بالفعل أو عدم قيامه ,إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة[1].

والمكانة الدولية لأي دولة يحدد مدى قدرتها ومكانتها وصلابة موقفها بين الدول، ويوضح مدى نفوذها في العالم، كما يحدد مدى ما تحصل عليه (من الدول الأخرى) من الحقوق أو الأشياء المادية والمعنوية، التي تريدها[2].

وبإمكاننا افتراض أن كل دولة تسعى للحصول من الدول الأخرى على أقصى فائدة ممكنة (عبر الهيمنة، واستغلال الأضعف، أو العلاقة غير المتوازنة) لذلك يصح القول: كلما كانت الدولة قوية، قلت هيمنة الآخرين (الأقوى منها) عليها، وانخفضت قدرتهم على استغلالها، والعكس صحيح، أي: كلما كانت الدولة ضعيفة زادت هيمنة الآخرين عليها، وارتفعت قدرتهم على استغلالها[3].

ومهما يكن من أمر التباين فإن أي أساس لتعريف المكانة الدولية يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفاً على الانصياع لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته، أو تتوافق معها، وذلك في فترة محدَّدة أو ممتدَّة في مجال معيَّن أو عدَّة مجالات. وبذلك يمكن الإشارة إلى عدة عناصر لقوة الدولة أبرزها:

أ. تعتبر القوة، بشكل عام، وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، ولذلك من الصعب تصوّر أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين. إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفاً في حدِّ ذاتها،

---

(1) Ralph E. Tarter, "Principles of Solid - State Power", SAMS (1985), pp 23- 24.
(2) Holsi, K. International Politics, Englewood Cliffs, N. J: Prntic- Hall, Inc. 1997, p26.
(3) صدقة يحيى فاضل، مبادئ العلاقات الدولية، جدة، 1997، ص38.

حسبما اتجهت المدرسة الواقعية كما في كتابات هانز مورغانثو التي أكّدت أن القـــوة في حدٍّ ذاتها قد تمثّل قيمة مرغوبًا فيها.

ب. ليست القوة فعلاً ساكنًا إنما علاقة بين طرفين يتم في إطارها تفاعـــل وســـائل تـــأثير وأساليبه في الإرادات والسلوك، فترة من الزمن تشكّل في التحليل النهائي إما حـــوارًا أو صدام إرادات، تتحدَّد بناء عليه ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين. وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الإيصال الصريح الذي تُستخدَم فيه أدوات القوة وأساليبها بوضـــوح، كما قد تتخذ أشكالاً إيحائية تتحرّك عبرها رسائل مختلفة .إلا أنه ينبغي التنبّه إلـــى أن التأثير لا يسير دائمًا في اتجاه واحد طوال الوقت، فقد تكون دولة ما هـــي الطـــرف الفاعل، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف أو العكس، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين فإنه معرَّض لردود أفعال، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر تكون لديه قـــدرة علـــى القيام ببعض الأفعال المؤثرة. كما أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثيـــر مـــن الحالات، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعدِّد الأطـــراف علـــى نحو يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد، وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنها ثنائية، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخّل بشكل مؤثر.

ج. ليست القوة قيمة مطلقة بل تعتبر نسبية، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى. وتلك المقارنة هـــي التـــي تحدِّد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي. فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يـــؤثّر بـــه الآخرون في سلوكها. إلا إن الأمر لا يبدو بهذه البساطة كذلك، فنـــسبية القـــوة لهـــا تعقيداتها هي الأخرى بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

د. تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية تتضمَّن أكثر من مجرَّد قدرة دولـــة مـــا على التأثير في سلوك دولة أخرى في حالة محدَّدة، إذ أن عملية التأثير لا تتوقّف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجَّه إليها من الدولة الأولى، بخاصة وأن ردَّ الفعل قـــد يكون القبول ما يتطلَّب من الدولة المؤثِّرة فعلاً تعاونيًا ما لتدعيم الاتجاه الذي اتخذتـــه الدولة المتأثِّرة، أو قد يكون عدم القبول ما يُضطرُّ الدولة المؤثرة إلى رد فعل مضاد، وبالتالي ثمة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التالية التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل بحيث يصبح كل طرف فاعلاً وهدفًا في الوقت نفسه.

ه. لكل عملية تأثير محدِّدات خاصة بها تتفاعل الأفعال وردود الأفعال المتصلة بها في مجال أو نطاق معيَّن، ووفقًا لقواعد لعبة معيَّنة تتحكَّم بكل عملية. فوصف دولة ما ــ في سياق تلك النقطة – بأنها قوية، لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات، وفي كل القضايا، أي أنها قادرة على هزيمتهم عسكريًا ومنحهم ماليًا والسيطرة عليهم ثقافيًا واختراقهم سياسيًا، فكوريا الشمالية مثلاً يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكريًا، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصاديًا أو ثقافيًا من الناحية العملية. كما أن حيازة دولة ما عنصر قوة محددًا لا يعني أنها قادرة على استخدامه في التأثير على كل أنماط السلوك المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات ترتبط بالهدف الواسع من امتلاك هذا العنصر ذاته. إلا أن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجُّهات الدول الأخرى أو سلوكها، لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت على إمكانات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة منها كأدوات للتأثير إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة، في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها[1].

ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم قوة الدولة إلى حد تبلور تيَّار بين محلّلي القوة يطرح تعريفًا آخر للقوة لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإيرادات، وإنما رمزًا لامتلاك القدرات[2]، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد ــ قدرات) معيَّنة يصبح قويًا، ومن لا يمتلكها يُعدُّ ضعيفًا، على نمط ما هو متصوَّر في التفكير العام بشأن القوة، خصوصًا وأن الإمكانات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن التعريفات القائمة على امتلاك القدرات لم تصبح تعريفات سائدة، باعتبارها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهر القوة، كما أنها تطرح إشكاليات أكثر تعقيدًا مما تطرحه التعريفات المتداولة بشأن فكرة التأثير، إلا أن أي تعريف للقوة لا يتجاوز مطلقًا مسألة أن أحد عناصرها الأساسية القليلة ــ التي تُضاف إلى الأفعال وردود الأفعال ــ هو امتلاك القدرات التي تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعَّالة[3].

(1) خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص15.

(2) Randall Schweller; "The Progressiveness of Neoclassical Realism", pp. 311- 347 in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).

(3) C. Mac Millan, "Strategy Formulation: political concepts", St Paul, MN, West Publishing; (1978) ,2nd ch.

**قياس المكانة الدولية:**

قد لا تكون معرفة العدو كافية إذ لا بد أيضًا من معرفة الذات، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بالكيفية التي يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانات الطرف الآخر ونواياه، أو ما يمتلكه الطرف المعني ذاته من إمكانات على نحو يتيح تصوُّر ما يمكن أن يحدث في اللقاءات الفعلية، أو بمعنى آخر قياس القوة.

إن تقييم قوة الدول يتم بالاستناد إلى التجارب السابقة بينها على الأرض. وبما أن الحروب أو اختبارات القوة الحادة، عادةً، لا تتكرَّر كثيرًا إلا في مناطق غير مستقرَّة، فلا إمكان دائمًا لإدراك القوة الحقيقية للدول، لذلك تستبدل عمليات التقييم بالاستناد على أسس افتراضية كالإمكانات الحالية أو المتوقَّعة للطرفين المتقابلين، من خلال معادلات تحاول صهر المقومات الكليَّة لقوة الدولة، مادية ومعنوية، ثابتة ومتغيِّرة، للوصول إلى تقدير تقريبي للقوة. إضافة إلى أقسام التخطيط وجهات التقدير في المؤسسات الرسمية، تطوير أساليب علمية يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استنادًا إلى الإمكانات المتاحة لها، بافتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها وفق عدة مناهج لقياس القوة وأهمها اثنان :

- الأول يركِّز على قياس قوة الدولة استنادًا إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كميَّة، واعتمد بعض محلليه على عناصر الدخل القومي وعدد السكان وحجم القوات المسلحة كمؤشرات لقوة الدولة؛ بينما اعتمد آخرون على إجمالي الدخل القومي والنفقات العسكرية، أو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات استهلاك الطاقة؛ وارتكز اتجاه ثالث على المؤشرات العامة للاقتصاد القومي: الزراعة، الصناعة، التعدين والأرض والسكان والقوة العسكرية للدلالة على قوة الدولة .
- الثاني: حاول الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها، كقياس قوة الدولة استنادًا إلى ثمانية عناصر أساسية هي الجغرافيا والسكان والموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والوظائف الحكومية وعملية صنع القرار. وأدخلت اتجاهات أخرى عوامل مثل الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعي ونظام القيم والقدرات التنظيمية، إضافة إلى القدرات التقليدية في عملية التقييم، استنادًا إلى أوزان مفترضة لكل منها[1].

---

(1) عمر الفاروق السيد رجب، قياس قوة الدولة دراسة في جغرافية القوة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت، العدد19، ص 135.

وعلى الرغم من ذلك فإن بعضاً من محللي قياس القوة أنفسهم يعترف بأن مثل هذه المقارنات لا تقيس قوة الدولة (أو تأثيرها)، ولكنها تقيس فحسب القاعدة التي ترتكز عليها قدرتها على التأثير، كقدرتها على شن حرب، أو مكافأة دولة أخرى اقتصاديًا، أو التأثير في توجهات الرأي العام داخلها، وذلك يعود للعديد من الأسباب والاعتبار أهمها:

أ. تتضمَّن عناصر القوة القومية ثوابت (كالمساحة الجغرافية) ومتغيِّرات (كالقوة العسكرية) متداخلة بعضها مع البعض الآخر، ومتفاعلة بدرجة يصعب معها تقييم قوة الدولة على أساسها. فمن الصعب حصر التفاعلات بين العناصر المادية (كعدد السكان) وغير المادية (كالإرادة القومية)، أو تحديد أدوات قياس وتحليل تضمن مستوى مقبول من الموضوعية، فكثيرًا ما استخدمت تلك القياسات لطرح تصوُّرات تبتعد عن الموضوعية بغرض التقليل من قدرات طرف أو المبالغة في قوة طرف آخر.

ب. تتغيَّر مع الزمن أوزان تأثير بعض العناصر الرئيسة للقوة، من حيث أهميتها ضمن أسس القوة أو درجة فعاليتها في التأثير، بفعل تطور وسائل الاتصال وأدوات الحرب وأساليب التجارة وغيرها. وقد وضح ذلك في الجدال الخاص بوراثة الاقتصاد للقوة العسكرية ووراثة المعرفة للاقتصاد، إلا أن بعض عناصر القوة الثابتة ذاتها قد لحق به تغيرات أساسية. فقد تقلَّصت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي إلى حدٍّ كبير، ولم يعد متاحًا للدول أن تغلق الممرات المائية إلا بثمن كبير، كما لم تعد الحدود الطبيعية تشكل منعة دفاعية غير مشكوك فيها في ظل تطوُّر أشكال الحرب وبخاصة الجوية، وانتشار الصواريخ البالستية القادرة على الاختراق. كما لم تعد الموارد أو المحاصيل الرئيسة التي اصطلح على وصفها بالإستراتيجية، كالبترول والقمح، تكتسب أهميتها السابقة نفسها التي اكتسبتها عبر المنح أو المنع، بفعل انفتاح الأسواق وتعدّد الموردين وسهولة النقل ووجود البدائل .

ج. إن التأثيرات المحتملة لكثير من مقوِّمات القوة لا تسير في اتجاه واحد، بحيث لا يعني امتلاك عنصر قوة معيَّن وجود مقدار محدَّد حتمي من التأثير في اتجاه ما، والمثال الواضح بهذا الشأن هو حجم السكان، فعدد سكان الدولة قد يشكِّل ميزة تدعم قوتها، وقد يمثِّل عبئًا يؤدِّي إلى إضعافها وفقًا لحالة التجانس أو مستوى التعليم والصحة. لكن الأكثر دلالة هو الموقع الجغرافي، فموقع الدولة الإستراتيجي قد يمثِّل أساسًا قويًا لتأثيراتها وسيطرتها في المنطقة المحيطة بها، لكنه قد يعرِّضها بشكل دائم لمحاولات

الغزو والاحتلال والضغط الخارجي المستمر، وفقًا لمستوى عناصر قوتها الأخرى. كما أن ثمة ما يشبه فرصة بديلة أو تأثيرات جانبية تحيط بكثير من أدوات القوة، فامتلاك الدولة قوة عسكرية ضخمة يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات قوية في الأطراف المحيطة بما يدعم الأمن والمكانة، لكنه قد يرهق اقتصاد الدولة بشدة.

د. يرتبط التأثير بكيفية تقييم النظم السياسية لهذه القوة أو تلك، فما يؤثر في واقع الأمر ليس القوة، وإنما القوة المدركة أو المتصورة، بكل ما يمكن أن يحيط بالمدركات من إعاقات.

هـ. لا تمتلك الدول بالضرورة إمكان تحويل موارد القوة المتاحة لها أو ترجمتها إلى أدوات قوة محددة يمكن استخدامها مباشرة في التأثير بحكم مشكلة الخصائص النوعية لها.

بالمحصلة، فالقوة لها تأثيراتها لكن ليس خارج إطار أبعادها المختلفة، بل إن القوة تتناقص بدرجة كبيرة عند حدود نطاقها ومداها ومجالها إذ يقل ثقلها بشدة، ولا تستطيع أن تحدث أي سيطرة .ويرتبط النجاح والفشل في ممارسة القوة بإدراك المشاركين في عملية التأثير لحدود القوة، خصوصًا مع وجود بعد إنساني في تلك العملية، فالنجاح في التأثير يفرز سلوكًا واثقًا يرتبط ببعض المكاسب الشخصية التي تتطلّب حكمة في توظيفها. أما الفشل فيؤدي إلى إلحاق أضرار ببعض الأشخاص أو كلهم المتورِّطين في الموقف، أو على الأقل ستظهر ميولٌ بينهم إلى اللجوء إما إلى العنف أو الانسحاب، كأكثر أشكال التعامل مع الخسائر احتمالاً، وهو ما يجعل لعبة القوة شديدة التعقيد.

إن المشكلة لا تكمن في إدراك أن القوة قد تكون بالفعل هي محرِّك العلاقات الدولية، على الأقل في اتجاهات تفاعلاتها الحاكمة لحركة التاريخ ورسم الخرائط السياسية، إذ أن القوة ـــ وليس الحق أو العدل ـــ هي التي تشكّل ملامح الواقع في معظم الأحيان، وإنما في إدراك ما الذي تعنيه تلك القوة بدقة في عالم شديد التغيُّر، يشهد أحيانًا انقلابات حقيقية كما حدث في 11 أيلول/سبتمبر العام 2001.

كما أن للقوة مفهومًا معقّدًا، فالقوة تبدو سهلة للغاية في تعريفها، لكنه ليس كذلك في أسسها أو أدواتها وموازينها أو استخداماتها، ويصعب قياسها، والأهم أنه لا توجد حقائق بسيطة بشأن عناصرها، أو علاقات مباشرة بين تلك العناصر، فهناك دائمًا استدراكات مختلفة

أو متغيرات وسيطة تحيط بكل شيء، ولا يمكن تجنب التعامل معها بتلك الصورة المركّبة، فلا توجد طريقة أخرى لتجنُّب فشل التحليل أو فشل القوة[1].

وأخيرًا، إن قوة الدولة أو ضعفها لا يزالان أهم أسس التعامل بين الدول فعالية، فأفضل إستراتيجية أن تكون الدولة دائمًا قوية، وقوية تحديدًا في النقطة الحاسمة .وتمثّل القوة العسكرية من وجهة نظر المدرسة الواقعية، بكل ما يرتبط بها من أسس وأبعاد، أهم عناصر القوة، فالتغيُّرات التاريخية الكبرى لم تحدث إلا من خلال التهديد بها أو استخدامها فعليًا، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط تبدو وكأنها ــ إضافة إلى مناطق البلقان في أوروبا والبحيرات في أفريقيا وجنوب آسيا أيضًا ــ آخر غابات العالم، التي لا تزال محكومة بقوانين القوة المعدَّلة، وثمة تصورات كثيرة غير دقيقة لدى كثيرين ممن يمتلكون القوة، ومن لا يمتلكون الكثير منها، على نحو قد يفرز يناريوهات سيئة. وفى ظل هذه الأوضاع، لا يمكن الوثوق تمامًا إلا في القوة العسكرية على الأقل، لفترة ما قادمة.

**المبحث الثالث: أثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية.**

ثمَّة بعض التباينات لجهة تقدير حجم كل عنصر من عناصر القوة ومدى مساهمته في قدرة الدولة. فالمدرسة الواقعية ترى أن القوة العسكرية تمثّل الأداة الرئيسة لقوة الدولة، وتنظر إلى كل وسائل القوة القومية الأخرى كالقدرات الإقتصادية، أو الأدوات الدبلوماسية وموارد القوة كعدد السكان والمساحة الجغرافية من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أي بالقدر الذي يمكن تحويلها أو عدمه إلى قوة عسكرية. وفي المقابل ثمة فئة أخرى تشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الاقتصادية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتيار آخر يركّز على تحوُّل القوة من الاقتصاد إلى المعرفة بأبعادها الثقافية ــ العلمية – التكنولوجية .وتستند مثل هذه التيارات إلى مؤشِّرات مختلفة ذات أهمية، إلا أنها قد تثبت في واقع الأمر أن أهمية القدرات الاقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقترب من القوة العسكرية، أو ربما لتتفوَّق عليها في مجالات معينة، لكنها لا تثبت أن وزن القوة العسكرية قد تقلَّص[2].

وغالبًا ما تمتلك الدول عددًا من قدرات القوة التي تتوافر من مواردها، وتقوم عادة بتوظيف الأدوات المتاحة لها بأساليب مختلفة (كالضغط العسكري، والاتصالات الدبلوماسية، والحصار الاقتصادي) في وقت واحد، لتحقيق أهدافها، وفقًا لأبعاد كل حالة. وقد أثبت بعض

(1) Hassan B. Ndahi, "The Effects of Force on a Structure: Strength and Stability", Journal article, Vol. 62, (2002) ,pp 39- 55.

(2) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، الفصلان الخامس والسادس، ص25.

الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية هي، بصفة عامة، أكثر أدوات التأثير الخارجي استخدامًا من جانب الدول، تليها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التي تعتبر الخيار الأخير[1].

إضافة إلى ذلك، ثمة علاقة أكيدة بين امتلاك أدوات القوة والقدرة على التـــأثير فـــي سلوك الآخرين .لكن كما كل عمليات ممارسة القوة، قد لا يكون وجود القدرات كافيًـــا وحـــده للتمكن من التأثير على الآخرين، إذ ثمة عدة متغيرات وسيطة تحيط بذلك، أهمها قابليـــة أداة القوة ذاتها للاستخدام عمليًا، وتوافر الإرادة والكفاءة لدى الطرف الفاعل في اســـتخدام أدوات القوة في إطار المحددات المعقَّدة المحيطة بعملية التأثير، وبينها موازين القوى القائمـــة بـــين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشل في التأثير بصلابة الإرادة أو ليونتهـــا، أو توافر الكفاءة أو عدمه، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة؛ يضاف إلى ذلك إدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهـــارة بـــشأن استخدامها. فقد تتجاهل أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك ما يطرح احتمالات معقدة بشأن عملية التأثير برمتها، فإدراك القوة يكون أحيانا بدرجة أهمية وجودها نفسه؛ ولا يعنى ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثِّرة، أو أنه يمكن الشك في ذلك، لكنه يعني أن ثمة محددات مختلفـــة تحيط بعملية التأثير، وتؤثر في نتائجها النهائية، فامتلاك أدوات القوة لا يكفى وحده لتحقيـــق الأهداف، ولكن من دون امتلاك تلك الأدوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة.

ولم يعرف التاريخ سلعة أثرت سياسياً واقتصادياً في العلاقات بـــين الـــدول كـــالنفط ومشتقاته، فقد صاحب عمليات استكشافه وامتيازاته واستخراجه وبيعه صراعات بدت سياسية وانتهت عسكرية. لقد أصبح النفط محوراً أساسياً في السياسية الدولية، فهو فعلا يتواجد بشكل تجاري في يد دول صغيرة محدودة القوة في معظمها دول نامية غير صناعية مما وضع هذه الدول ضمن الدائرة السياسية الحمراء للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستولي على مناطق النفط في العالم واحدة تلو الأخرى[2].

ويعد النفط أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو محور الصراع الاقتصادي والـــسياسي الدائر في العالم؛ لما يتمتع به من مزايا، فهو سلعة استراتيجية لها خطورتهـــا وقـــت الـــسلم والحرب على السواء، وعليه تستند قوة الدولة وأمنها، ومن خلال سيطرتها عليه تـــتحكم فـــي الصراع العالمي، وهو مؤشر لقياس تقدم الأمم وازدهارها، ومن هنـــا يمكـــن إدراك ســـبب الصراع وتفاقم حدوثه في الوطن العربي، وقد كانت حرب الخليج عام 1991م حربـــاً علـــى

---

(1) Robert J. Waltz, "Kenneth N. Art, The Use of Force", Rowman & Littlefield Publishers, Inc.; 5th Edition, (1999), p 33.

(2) محمد المومني، مرجع سابق , ص 44 .

النفط. وتزداد أهمية النفط العربي يوماً بعد يوم تبعاً لتعـــدد وتزايـــد أهميتـــه واســـتراتيجيته العسكرية حتى بعد انتشار استعمال الطاقة الذرية؛ لذا فهو الروح التـــي تجـــري فـــي جـــسد الحضارة الإنسانية المعاصرة.

وتتبع أهمية النفط الاستراتيجية من حقيقتين أولهما: كونه مصدراً للطاقـــة، وثانيهمـــا لأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل الصناعات القائمـــة على النفط في صناعة زيوت التشحيم، والعقاقير الطبيـــة، والمنظفـــات الـــصناعية، ومـــواد التجميل، والورق، والمطاط الصناعي، والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والمفرقعـــات، وهـــي صناعات استراتيجية ذات الأهمية لشؤون الدفاع والأعمار في وقت واحـــد. وإذاً آن لنـــا أن نطلق على عصرنا الحالي تسمية ذات مدلول معبر فالعصر الحالي هو عصر النفط.

يتضح مما سبق أن الأمن الاقتصادي والاستقرار الدولي والمحلي يتوقف علـــى قـــوة الدعم القادمة من المصدر الرئيسي والمهم للطاقة وهو النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي ففعـــل النفط والغاز الطبيعي يشبه في أهميته فعل الحبل الذي يعتمد عليه متسلق الجبال فلـــو انقطـــع ذلك الحبل لسقط المتسلق بعد أن وصل إلى علو شاهق وذلك سيعني الانهيار الجسدي والوفاة، وذات الفعل يقوم به النفط والغاز الخليجي وتقوم به المنطقة الخليجية الداعم الأكبر لقوة الحبل الذي يحمل الحضارة الإنسانية والذي يحميها من السقوط والانهيار أو من التراجع إلى الوراء، ولأن الولايات المتحدة هي القوة الأهم عالمياً فمسؤولية استقرار الـــداعم النفطـــي ومـــسئولية استقرار العالم تقع على عاتقها، وليس أمامها إلا وضع الاستراتيجيات والتدخل بقـــوة لحمايـــة أمنها وأمن حلفائها النفطي، وبالتالي أمن العالم واستقراره، أو أن عليها أن تترك الحبل لقـــوة أخرى تمسك به وتحافظ على التوازن الحضاري والاقتصادي العالمي.

إلى جانب النفط، يلعب الغاز الطبيعي دورا رئيسيا ومهما كمصدر للطاقة العالمية، بل انه يتميز عن النفط باعتباره اقل إضرارا للبيئة، وبالتالي فالاعتمـــاد علـــى الغـــاز الطبيعـــي كمصدر للطاقة سيظل مستمرا، وتشير الإحصائيات بأنه سوف يكون هناك نمـــو الاســـتهلاك للغاز الطبيعي سنويا بنحو 2.5% خلال العقود المقبلة، أما إحصائيات الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي فيفيد التقرير الإحصائي الصادر من شركة BP أن العـــالم لديـــه احتياطـــات مؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو 179.8ترليون متر مكعب تكفـــي اســـتهلاكه لمـــدة 64 عـــام بمستويات استهلاك عام 2005، بالمقارنة مع احتياطيات تكفي 40 عام فقط من النفط الخام(1).

---

(1) بـــرتش بتروليـــوم (بـــي بـــي) الاســـتعراض الإحـــصائي 2006، موقـــع الدانـــة غـــاز www.danagas.ae/arabic/index.ar.hitml.

إن المتتبع للسياسة الخارجية القطرية والعوامل الاقتصادية التي ساهمت في تطور الدور الاقليمي لدولة قطر، وشهدت تحولات فقطر من خلال الاثنتي عشرة سنة الأخيرة استطاعت وعبر انتهاج سياسة وصفت بالعقلانية المعتدلة، وعبر الدعم الأميركي الواضح، أن تقوم بدورها على حساب مكانة المملكة العربية السعودية، وأن تلعب دوراً يمكن القول إنه الأكثر لفتاً للانتباه على الساحة العربية والتي ساعدتها في ذلك العوامل الاقتصادية (النفط، والغاز)[1].

ويمكن القول إن مصالح قطر وطموح قيادتها السياسية لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على المقومات القطرية المتواضعة والتي تتمثل بحجم جغرافي صغير وعدد سكان لا يضاهي سكان أحد العواصم الصغرى في العالم وقدرات عسكرية محدودة لم تأهلها حتى لتأمين حماية مواطنيها بنفسها، مما دفع قطر كبعض دول الخليج الأخرى إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية كحليف إستراتيجي لتأمين مصالحها، في المقابل اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على قطر في تأدية دور حيوي ومهم لحماية المصالح الأميركية في المنطقة، وقد جندت الولايات المتحدة الدعم الأميركي المطلوب، لدعم سياسة قطر الخارجية، فحظيت قطر بفرصة توطيد العلاقة مع كافة اللاعبين السياسيين في المنطقة، وحققت أهمية إقليمية، وأصبحت لاعباً مهماً على مستوى السياسة الدولية.

لذلك برز العنصر الاقتصادي كعامل هام في التأثير على الدور الإقليمي لدولة قطر، حيث أنها تعتبر الدولة الأولى في العالم المصدرة للغاز الطبيعي، وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية وما يعانيه العالم من أزمة اقتصادية وحاجة ملحة إلى الطاقة ساهم بشكل فاعل في اكتساب الأهمية الإقليمية بشكل واضح لدولة قطر.

كما أن النفط بعد حرب الخليج الثانية (احتلال أمريكيا للعراق) أصبح من العوامل الاقتصادية البارزة في التأثير على اقتصاديات العالم بأكمله وأصبح يلعب دور كبير في السياسة الإقليمية والدولية وقطر كدولة من الدول البارزة في تصدير النفط، ساهم هذا العامل في تقدم الدور الإقليمي والدولي لدولة قطر ولعب دور فاعل في السياسة الدولية.

---

(1) محمد أبو الرب، دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2008.

# الفصل الثاني

# العوامل الاقتصادية المؤثرة على مكانة دولة قطر في العلاقات الدولية

**المبحث الأول: العوامل الاقتصادية القطرية**

**المبحث الثاني: مكانة دولة قطر بين الدول**

## الفصل الثاني

## العوامل الاقتصادية المؤثرة على مكانة دولة قطر في العلاقات الدولية

في هذا الفصل اريد التطرق إلى العوامل الاقتصادية ومكانة دولة قطر خلال فترة الدراسة وسيتم تقسيمها إلى الحقب من (2001–2011).

حيث سيتم عرض كل منها على حدة:

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية القطرية

في اطار سعيها ووقف رؤية واضحة لمفهوم التعاون الدولي والتنمية مدت دولة قطر جسور الدعم والمساندة للعديد من دول العالم بهدف المساعدة والسعي لمعالجة مشاكل الفقر وأسهمت بذلك في تحقيق العديد من الأهداف التنموية.

للدول المتلقية من خلال ما قدمته من مساعدات للمشروعات الانتاجية والاجتماية والبنية التحتية لتلك الدول.

إن المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دول قطر تكتسب أهمية خاصة في التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وهذا ما اريد ان أبينه من خلال تقسيم المساعدات القطرية إلى ثلاث حقب:

### الحقبة من (2001–2003) [1]:

ان طبيعة حجم المساعدات الانمائية التي تميز المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر بمجموعة من المزايا والسمات التي تجعلها أحد النماذج المهمة، للتعاون الانمائي بين الدول النامية وتتمثل هذه السمات بالآتي:

1. تتميز المساعدات الإنمائية القطرية بكونها مساعدات ميسرة غير مشروطة ومن دولة نامية إلى دولة نامية أخرى، ولا يتم تعييرها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الدولة المانحة كما توصف أيضاً بعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المستفيدة.
2. اتساع النطاق الجغرافي للمساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، اذ بلغ عدد الدول المستفيدة من هذه المساعدات والمعونات في نهاية عام 2003 حوالي (70)

(1) برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص117.

دولة في مناطق العالم المختلفة الأمر الذي يعكس بوضوح النطاق الدولي الواسع لهذه المساعدات والمعونات ويعبر عن الحضور الدولي لدولة قطر.

3. تقدم المساعدات والمعونات الانمائية القطرية من خلال قنوات عدة أهمها: العون المباشر من الحكومة، والعون غير المباشر من خلال صناديق مؤسسات التمية الاقليمية والدولية متعددة الأطراف، والعون الأهلي الذي تقدمه الهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والخاصة والمؤسسات التعليمية.

وفيما يتعلق بحجم المساعدات الانمائية فقد زاد اجمالي حجم المساعدات التي تقدمها دولة قطر للدول النامية من حوالي (50) مليون دولار عام 2001 إلى (126) مليون دولار عام 2003 ويبلغ معدل النمو السنوي في حجم المساعدات الانمائية 21% خلال فترة (2001-2003).

وتتمثل هذه المساعدات والمعونات الانمائية ما يقرب من 0.43% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من (2000-2001) لترتفع إلى (0.7%) عام 2002 وبذلك تزيد هذه النسبة عن تلك التي تقدمها العديد من الدول الصناعية الكبرى بالرغم من كون دولة قطر نامية لها التزامات تنموية داخلية.

## الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية:

تنقسم المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر إلى نوعين هما[(1)]:

مساعدات حكومية تقدمها العديد من الوزارات والهيئات الحكومية التي ارتفعت من 35مليون دولارا عام 2001 إلى70 مليون دولارا عام 2003 وبذلك ارتفعت نسبة المساعدات الحكومية إلى اجمالي المساعدات حوالي عام 2003.

وبلغ معدل النمو السنوي في حجم المساعدات الحكومية (6.21%) خلال الفترة من 2001-2003.

مساعدات غير حكومية تقدمها العديد من الهئيات والمؤسسات الخاصة والأهلية والجمعيات والمؤسسات الخيرية التي زادت من (15) مليون دولار عام 2001 إلى (56) مليون دولار عام 2003 وبلغ حجم المساعدات غير الحكومية (5.20%) خلال الفترة من (2001-2003).

---

( 1) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص228.

## المساعدات الحكومية:

شهد المساعدات الحكومية في العام 2003 (70) مليون دولار وفي عام 2002 بلغ حجم المساعدات (60) مليون وكان أقلها في عام 2001 فبلغت (35) مليون ويصبح المجموع التراكمي للمساعدات الحكومية التي قدمتها دولة قطر إلى الدول النامية خلال الفترة من 2001 إلى 2003 حوالي (165) مليون دولار.

## المساعدات غير الحكومية:

شهدت هذه الفترة المساعدات تزايداً من (15) مليون دولارا عام 2001 إلى (40) عام 2002 إلى (56) مليون دولاراً عام 2003 محققة معدل سنوي قدره 4.20% خلال الفترة من (2001–2003) ومن أهم الجهات المقدمة للمعونات لعام 2003جمعية قطر الخيرية تليها مؤسسة الشيخ عبد بن محمد الخيرية ثم جمعية الهلال الأحمر القطرية وأخيرا, منظمة الدعوة الإسلامية .

## أنواع المساعدات الانمائية[1]:

تقدم حكومة دولة قطر أربعة أنواع من المساعدات الانمائية تتمثل في الآتي:

مساعدات حكومية: وتشمل المبالغ النقدية التي تدفع للحكومة مباشرة كدعم أو المواجهة كوارث طبيعية وقد شكلت (46%) من اجمالي المساعدات الممنوحة خلال فترة (2001–2003).

مساعدات مشاريع: وتشمل المبالغ النقدية المساهمة في مشروعات تعليمية وصحية ومشاريع عمرانية واسكان ومؤسسات اتصالات ودعم البلديات وهي تشكل (4.17%) من اجمالي المساعدات لنفس الفترة.

مساعدات هيئات وأفراد: وتشمل مبالغ نقدية ومساعدات عينية لهيئات خيرية ومؤسسات دراسات للمساهمة في بناء المساجد والمؤسسات التعليمية الصغيرة، ومبالغ نقدية لأفراد مثل :مدرسي اللغة العربية والدين الإسلامي , وهي تشكل ما يقرب من (6.18%) من اجمالي المساعدات الحكومية.

مساعدات خاصة: وتشمل المساعدات ذات النوعية الخاصة وتمثل (0.18%) من اجمالي المساعدات الحكومية للفترة من (2001–2003).

---

( 1) جهاز الإحصاء، الأهداف الانمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2004، ص ص 29–30.

أما المساعدات التي تقدمها الجهات الأهلية والجمعيات الخيرية فمعظمها لأغـراض تعليمية ودينية وانسانية ولإقامة مشروعات خدمات اجتماعية وبنية تحتية، حيـث قـدمت جامعة قطر منحا دراسية مختلفة لإستقطاب الطلاب المؤهلين تأهيلاً عالياً وبخاصة أولئك الذين قد تحول ظروفهم المادية دون حصولهم على تعليمهم الجامعي وعلى الـرغم مـن الكثر من المنح يمنح على أساس الجدارة والمنافسة الاكاديمية، فان الجامعة أيضا تقـدم منحا دراسية على أساس الحاجة وتجدر الاشارة أن حجم المنح تغطي تكـاليف الرسـوم الدراسية وتمتد مزايا بعض المنح إلى الاعفاء من الرسوم الدراسية لتشمل واحدة او أكثر من المزايا الاقامة المجانية بالاسكان الجامعي والانتقال من الجامعة واليها تذكرة سـنوية من بلد الطالب الأصلي ممن لا يقيمون في دولة قطر[1].

ومن المؤسسات القطرية التي تدعم الطلاب من جميع أنحاء العـالم مؤسـسة قطـر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وهذا تتمتع بمنظومة قيم أساسية مع جمع شـركاتها فهـي تقوم بتحفيز الطلاب والدارسين على الوعي والثقافة حيث ينتمي اليهـا أعـضاء وهيئـة تدريس إلى أكثر من 60 دولة حول العالم ويتمثل هذا المزيج الخـصب مـن الخبـرات والثقافات.

## التوزيع الجغرافي للمساعدات:

تنقسم المساعدات الانمائية حسب توزيعها الجغرافي إلى[2]:

المساعدات الحكومية: تتجه معظم المساعدات الحكومية إلى مجموعة الدول العربيـة حيث تمثل حوالي (7.68%) من اجمالي المساعدات للفترة (2001-2003) ومـن أهـم الدول المستفيدة: فلسطينن واليمن، والأردن،/ والسودان، وتـونس، والجزائـر، وليبيـا، وموريتانيا، والصومال، والعراق.

وتأتي مجموعة الدول الآسيوية في المركز الثاني ونسبة (4.8%) ومن أهـم الـدول المستفيدة: أفغانستان، وإيران وكازاخستان، ثم مجموعة الدول الافريقية بنـسبة (1.5%) ومن أهمها: أرتيريا، والسنغال، ومالي، وزاتير.

---

(1) الملتقى العالمي للطلاب الوافدين والمنح الدراسية،ملتقى طلاب المنح الدراسية في الشرق الأوسـط، دول الخلـيج العربي قطر، 2009، www. Satecan.com.

( 2) جهاز الاحصاء واللجنة الدائمة للسكان، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، الدوحة، 2010، ص ص 31-33.

ثم بعد ذلك مجموعة الدول الأوروبية بنسبة (7.4%) ومن أهمها البوسنة والهرسك والشيشان ثم تليها دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (5.1%) وتتوجه المساعدات إلى سلطنة عمان والبحرين.

ومن خلال التحليل الإجمالي للمساعدات المقدمة من دولة قطر للفترة من (2001-2003) يتضح أن معظم المساعدات المقدمة للدول العربية والافريقية جاءت على شكل مساعدات حكومية، بينما النسبة الكبرى للمساعدات المقدمة لمجلس التعاون والدول الأوروبية كانت على شكل مشاريع أما بالنسبة للدول الآسيوية فقد حصلت معظم مساعداتها على شكل مساعدات حكومية وللهيئات والأفراد.

المساعدات غير الحكومية تتجه معظم المساعدات الأهلية الخاصة إلى مجموعة الدول العربية حيث بلغت (49%) من اجمالي المساعدات للفترة من (2001-2003) ةمن أهم الدول المستفيدة: فلسطين، والسودان، واليمن، والعراق، تليها الدول الآسيوية بنسبة (26%) ومن أهمها أفغانستان، وبنجلادش، والهند، والباكستان، ثم الدول الوروبية بنسبة (17%) ومن أهمها الشيشان وكوسوفا، والبوسنة، أما المساعدات الخاصة للدول الإفريقية فقد بلغت (6%) وتتجه أساساً نحو بوركينافاسو، وغامبنا، وكينا، وتنزانيا وأرتيريا.

**الحقبة من (2004-2008)**

وقدمت دولة قطر مساعدات جمة لكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولم تقتصر تلك المساعدات على الدول والحكومات بل شملت الكثير من المؤسسات غير الحكومية. وإلى جانب الدور الذي يلعبه الهلال الأحمر القطري في ميدان العمل الإنساني، يجدر التنويه بالدور الذي قامت به (الهيئة القطرية للأعمال الخيرية) منذ إنشائها بموجب القانون الأميري رقم 13 لعام 2004 والتي وسعت من نطاق المجهودات القطرية في ترسيخ قيم العمل الإنساني.

كما أن التحول الملموس في السياسة القطرية أهلها إلى لعب دور فعال ومؤثر، حيث لعبت قطر دوراً متميزاً في تقريب وجهات النظر بين كل من إيران والدول العربية، بالإضافة إلى أنها لعبت دوراً مهماً وبارزاً بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، ثم بين ليبيا وأميركا، بالإضافة إلى أنها لعبت دور الوسيط بين قوات البوليساريا والحكومة المغربية في

قضية إطلاق سراح السجناء ودوراً أيضاً في حل أزمة دارفور، ثم الوساطة في حل الخلاف اللبناني اللبناني[1].

وتقدم دولة قطر مساعداتها للدول النامية عبر أشكال مختلفة تتمثل بالآتي:

- **مساعدات حكومية:**

تتمثل في المنح النقدية أو العينية التي تقدمها الدولة بصورة مباشرة للحكومات كدعم أو استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.

- **مساعدات مشاريع:**

تتمثل في المبالغ النقدية للمساهمة في مشاريع تعليمية وصحية، ومشاريع عمرانية وإسكان ومؤسسات اتصالات، ودعم البلديات. وغيرها من المشاريع الإنمائية الأخرى.

- **مساعدات إلى هيئات ومؤسسات وأفراد:**

تتمثل بمبالغ نقدية، ومساعدات عينية لمؤسسات وجمعيات خيرية ومؤسسات ومراكز بحوث ودراسات، والمساهمة في بناء المساجد، والمؤسسات التعليمية الصغيرة، ومبالغ نقدية تدفع لأفراد مثل مدرسي اللغة العربية والعلوم الإسلامية.

- **مساعدات خاصة:**

تتمثل بالمساعدات ذات النوعية الخاصة كالمساعدات التي تقدم للقوات الدولية لحفظ السلام المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم.

أما بالنسبة للمساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، فأغلبها يقدم لأغراض تعليمية وإنسانية، ولإقامة بعض مشروعات الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية.

حجم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية:

سجلت المساعدات والمعونات الإنمائية التي تقدمها دولة قطر إلى مختلف الدول زيادة ملحوظة خلال الفترة (2004–2008م)، إذ ارتفعت من (103.7) مليون دولار في عام 2004م إلى حوالي (233.1) مليون دولار في عام 2008م، محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره (33.1%) للفترة، وكان المتوسط السنوي للفترة (348.3) مليون دولار.

وبالرغم من تزايد المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية بالقيمة المطلقة خلال الفترة (2004–2008م) غير أن نسبتها بلغت من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام (1.19%).

الجهات المانحة للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية:

---

(1)فتحي العفيفي، الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر، المستقبل العربي، مج 26، العدد 292، 2003، ص ص 45–68.

تقدم دولة قطر مساعداتها ومعوناتها الإنمائية لمختلف الدول من خلال القنوات التالية:

**1. المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية:**

ازدادت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية المقدمة من دولة قطر للدول النامية وغيرها من الدول خلال السنوات الخمسة المنصرمة، إذ ارتفعت من نحو (90) مليون دولار في عام 2004م إلى حوالي (318.2) مليون دولار في عام 2008م، محققة معدل نمو سنوي قدره (28.7%) للفترة، وبلغ المجموع التراكمي للمساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية التي قدمتها دولة قطر لمختلف الدول (1.456) مليار دولار خلال الفترة (2004-2008م) وبمتوسط سنوي للمساعدات بلغ نحو (291.3) مليون دولار لذات الفترة، والجدول (1) يوضح ذلك.

**جدول (1)**
**إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية**
**خلال الفترة (2004-2008م)**
بالدولار الأمريكي

| السنوات | حكومي | غير حكومي | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2004 | 90.092.669 | 13.661.716 | 103.754.385 |
| 2005 | 121.362.328 | 22.278.965 | 143.641.292 |
| 2006 | 563.036.712 | 61.337.931 | 624.374.643 |
| 2007 | 363.458.878 | 73.115.476 | 436.574.354 |
| 2008 | 318.194.919 | 114.857.316 | 433.052.253 |
| المجموع | 1.456.145.506 | 285.251.404 | 1.741.396.910 |

**المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2007-2008.**

**2. المساعدات والمعونات الإنمائية غير الحكومية:**

ازدادت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية غير الحكومية المقدمة من المؤسسات والجمعيات الخيرية القطرية خلال السنوات الخمسة الماضية، إذ ارتفعت قيمة هذه المساعدات من حوالي (13.7) مليون دولار عام 2004م إلى (114.8) مليون دولار عام 2008م، محققة معدل نمو سنوي قدره (53.1%) وبلغ المجموع التراكمي للمساعدات غير الحكومية نحو (285.2) مليون دولار خلال الفترة (2004-2008م) وبمتوسط سنوي قدره (57) مليون دولار.

وتتفاوت المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المانحة للمساعدات والمعونات الإنمائية، إذ تأتي جمعية قطر الخيرية في المقدمة، حيث بلغ إجمالي ما قدمته من مساعدات ومعونات حوالي (118.4) مليون دولار خلال الفترة (2004-2008م) شكلت نسبته (41.5%) من

إجمالي المساعدات القطرية غير الحكومية، ثم تأتي بالمرتبة الثانية مؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية (106.2) مليون دولار وبنسبة (37.3%) يليها الهلال الأحمر القطري بمقدار (42.9) مليون دولار وبنسبة (15.1%)، ثم صندوق الزكاة (7.1) مليون دولار وبنسبة (2.5%) فمؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (5.9) مليون دولار وبنسبة (2.1%) ثم منظمة الدعوة الإسلامية- فرع قطر (3.7) مليون دولار بنسبة (1.3%)، تليها مؤسسة الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الخيرية نحو (717.6) ألف دولار وبنسبة (0.3%) والجدول (2) ويوضح ذلك.

| الجهة المانحة/ السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطر الخيرية | 5.420.233 | 13.534.375 | 21.372.543 | 30.383.078 | 47.762.002 | 118.472.231 |
| مؤسسة عيد الخيرية | 6.628.352 | 4.689.957 | 24.941.939 | 25.989.012 | 44.0169.505 | 106.268.765 |
| الهلال الأحمر القطري | 910.039 | 3.307.579 | 11.791.130 | 10.230.145 | 16.685.727 | 42.924.621 |
| صندوق الزكاة | 49.938 | 265.005 | 846.563 | 2.569.840 | 3.435.984 | 7.167.329 |
| مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا | | | 1.286.063 | 3.024.665 | 1.651.927 | 5.962.656 |
| منظمة الدعوة الإسلامية | 620.280 | 401.186 | 1.093.693 | 370.821 | 1.252.229 | 3.738.208 |
| مؤسسة الشيخ جاسم الخيرية | 32.875 | 80.861 | 6.000 | 547.915 | 49.942 | 717.594 |
| المجموع | 13.661.716 | 22.278.964 | 61.337.931 | 73.115.476 | 114.857.316 | 285.251.403 |

**المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2007-2008.**

## التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية:

### 1. المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية:

يشير التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية على أن الجزء الأكبر من المساعدات الحكومية المقدمة من دول قطر لمختلف العالم كان من نصيب الدول العربية التي تلقت ما قيمته (1.15) مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2004-2008م) وهو ما شكل (79.1%) ما إجمالي المساعدات الحكومية، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)
التوزيع الجغرافي للمساعدات الحكومية المقدمة من دولة قطر
خلال الفترة (2004-2008م)

| الجهة المستفيدة/ السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العربية | 54.070.359 | 100.989.280 | 449.763.622 | 284.828.766 | 263.692.874 | 1.153.253.900 |
| الأمريكيتين | 351.360 | 4.530.000 | 62.797.026 | 37.819.540 | 9.274.121 | 114.745.047 |
| الأفريقية | 6.006.251 | 242.122 | 14.694.232 | 13.387.555 | 20.217.875 | 54.548.034 |
| الأسيوية | 8.882.272 | 4.142.196 | 18.874.792 | 421.285 | 3.694.885 | 36.015.886 |

| الأوروبية | 4.931.987 | 1.985.456 | 7.466.262 | 6.268.975 | 3.679.543 | 24.332.223 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأوقيانوس | | 1.530.688 | | | 30.000 | 1.560.688 |
| غ.محدد | 15.849.985 | 8.033.586 | 9.440.779 | 20.732.757 | 17.632.621 | 71.689.728 |
| المجموع | 90.092.669 | 121.362.328 | 563.036.712 | 363.458.878 | 318.194.316 | 1.456.145.506 |

**المصدر: الشعبة الاحصائية بالامم المتحدة. قاعدة بيانات ومؤشرات الأهداف الانمائية للألفية 2006-2008.**

## المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول العربية:

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2004-2008م) إذ ارتفعت من حوالي (54) مليون دولار في عام 2004 إلى نحو (263.7) مليون دولار في عام 2008م. محققة بذلك معدل نمو سنوي (37.3%) للفترة وبلغ متوسط المساعدات (320.65) مليون دولار لذات الفترة، كما بلغ عدد الدول العربية التي استفادت من المساعدات والمعونة الإنمائية الحكومية المقدمة من دولة قطر (17) دولة عربية، والجدول (4) يوضح ذلك.

**جدول (4)**
**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول العربية**
**خلال الفترة (2004-2008م)**
**الوحدة بالدولار الأمريكي**

| الدولة المستفيدة/ السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | 525.000 | 1.598.130 | 161.178.256 | 16.511.587 | 127.417.062 | 307.230.035 |
| فلسطين | 12.021.886 | 23.837.520 | 148.122.260 | 79.570.812 | 5.948.595 | 269.501.072 |
| سلطنة عمان | | 10.473.081 | 9.408.828 | 117.130.356 | 46.294.355 | 183.306.620 |
| اليمن | 11.463.762 | | 21.705.981 | 19.834.737 | 46.239.960 | 121.425.691 |
| البحرين | | 22.196.000 | 69.230.769 | | | 69.230.769 |
| المغرب | 6.398.883 | | 11.450.549 | 13.008.061 | 950.000 | 54.003.494 |
| السودان | 921.901 | 7.024.666 | 15.106.291 | 4.149.746 | 15.032.166 | 42.234.770 |
| تونس | 10.597.527 | 10.000.000 | 300.00 | 10.000.000 | 465.891 | 31.363.418 |
| جيبوتي | 777.297 | | 979.412 | | 20.00.000 | 21.756.709 |
| سوريا | 193 | 383 | 8.354.951 | 13.221.959 | 544 | 21.587.029 |
| العراق | 1.000.000 | 3.154.200 | 5.577 | | | 13.159.777 |
| مصر | 205.349 | 41.208 | 571.209 | 5.052.473 | 910.071 | 6.780.310 |
| الجزائر | 367.116 | 215.907 | | 4.694.000 | | 5.277.023 |
| الصومال | | 75.934 | 2.824.838 | 38.462 | 337.582 | 3.276.816 |
| الأردن | 550.732 | | 500.000 | 1.500.089 | | 2.550.821 |
| موريتانيا | 240.714 | 100.000 | 24.700 | 116.484 | 26.648 | 508.545 |
| جزر القمر | | | | | 70.000 | 70.000 |
| مجموع الدول العربية | 54.070.359 | 100.898.280 | 449.763.622 | 284.828.766 | 263.692.874 | 1.153.253.900 |

**المصدر: جهاز الإحصاء، الأهداف الانمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2008.**

وكانت لبنان وفلسطين وعمان واليمن في مقدمة الدول العربية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته (26.6%) و(23.4%) و(15.9%) و(10.50%) من إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول العربية على التوالي.

**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لدول الأمريكيتين:**

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لدول الأمريكيتين ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2004-2008م) إذ ارتفعت من حوالي (351.4) ألف دولار عام 2004م على نحو (9.3) مليون دولار عام 2008م محققة بذلك معدل نمو سنوي للفترة (92.3%) وكان متوسط المساعدات لتلك الفترة هو (22.9) مليون دولار. كما بلغ عدد دول الأمريكيتين التي استفادت من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية (8) دول وهي: الولايات المتحدة، الدومنيكان، كوبا، كندا، غرينادا، بنما، الأكوادور، وفنزويلا، والجدول (5) يوضح ذلك.

**جدول (5)**
**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لدول الأمريكيتين**
**خلال الفترة (2004-2008م)**
**الوحدة بالدولار الأمريكي**

| الدولة/ السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 116.360 | 4.430.000 | 62.797.026 | 35.769.121 | 8.047.121 | 111.160.047 |
| الدومنيكان | | | | 2.000.000 | | 2.000.000 |
| جمهورية كوبا | | | | | 1.070.000 | 1.070.000 |
| كندا | 225.000 | | | | | 225.000 |
| غرينادا | | 100.000 | | | | 100.000 |
| بنما | | | | | 100.000 | 100.000 |
| الأكوادور | | | | 50.000 | | 50.000 |
| فنزويلا | 10.000 | | | | 30.000 | 40.000 |
| وجموع دول الأمريكيتين | 351.360 | 4.530.000 | 62.797.026 | 37.819.540 | 9.247.121 | 114.745.047 |

**المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2007-2008.**

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الأمريكيتين المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية (تركزت أغلب المساعدات لمساعدة منكوبي إعصار كاترينا)، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته (96.9%) مكن إجمالي المساعدات الحكومية القطرية المقدمة لدول الأمريكيتين، تليها الدومنيكان بنسبة (1.7%) ثم كوبا بنسبة (0.9%) ثم بقية الدول بنسبة (0.5%).

**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأفريقية:**

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأفريقية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2004-2008م) إذ ارتفعت من حوالي (6) مليون دولار في عام 2004م إلى نحو (20.2) مليون دولار في عام 2008م، محققة بذلك معدل نمو سنوي (27.5%) للفترة، وبلغ متوسط المساعدات (10.9) مليون دولار لذات الفترة، كما بلغ عدد الدول الأفريقية التي استفادت من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية (14) دولة، والجدول (6) يوضح ذلك.

**جدول (6)**
**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأفريقية**
**خلال الفترة (2004-2008م)**
**الوحدة بالدولار الأمريكي**

| الدولة/ السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إريتريا | 3.798.670 | | 10.000.000 | 10.055.736 | 20.013.736 | 43.868.143 |
| النيجر | | 41.152 | 3.000.000 | 871.275 | | 3.912.427 |
| مالي | 886.478 | | | 2.448.544 | 8.479 | 3.343.501 |
| موريسشيوس | 60.000 | | 1.000.000 | | 104.000 | 1.164.000 |
| جامبيا | 74.360 | | 694.232 | | | 768.592 |
| السنغال | 515.000 | | | | | 515.000 |
| جمهورية السيشل | 500.000 | | | | 84.000 | 500.000 |
| سيراليون | 3.819 | 132.288 | | | | 22.107 |
| تشاد | 55.124 | 68.681 | | | | 123.805 |
| مملكة ليسوتو | 99.213 | | | | | 99.213 |
| غانا | | | | 10.000 | | 10.000 |
| توغو | | | | 2.000 | 7.660 | 9.660 |
| ليبيريا | 6.868 | | | | | 6.868 |
| الكونغو | 6.719 | | | | | 6.719 |
| مجموع الدول الأفريقية | 6.006.251 | 242.122 | 14.694.232 | 13.387.555 | 20.217.875 | 54.548.035 |

**المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.**

**جدول (7)**

**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الآسيوية خلال الفترة (2004– 2008م)**

| الدولة السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| منغوليا | | | 10.000.000 | | | 10.000.000 |
| باكستان | 880.966 | 3.111.196 | 3.508.040 | 22.700 | 43.736 | 7.566.639 |
| أفغانستان | 3.364.320 | 1.000.000 | | | | 4.364.320 |
| اندونيسيا | 7.154 | | 3.707.894 | | | 3.715.048 |
| الصين | | | 2.000 | 100.275 | 3.173.029 | 3.275.304 |
| تايلند | 2.747.253 | | 5.495 | 113.736 | 13.736 | 2.880.220 |
| سريلانكا | | | 1.637 | | 17.857 | 1.655.220 |
| كازاخستان | 1.152.183 | | | | | 1.152.183 |
| إيران | 563.148 | | | | | 563.148 |
| الهند | 107.703 | | 14.000 | | 221.715 | 343.418 |
| طاجاكستان | | | | 184.574 | | 184.574 |
| قرغيستان | | | | | 111.076 | 111.076 |
| كمبوديا | | | | | 100.000 | 100.000 |
| اليابان | 30.000 | 31.000 | | | | 61.000 |
| المالديف | 30.000 | | | | | 30.000 |
| الفلبين | | | | | 13.736 | 13.736 |
| مجموع الدول الآسيوية | 8.882.727 | 4.142.196 | 18.874.792 | 421.285 | 3.694.885 | 36.015.886 |

**المصدر: جهاز الإحصاء القطري، المساعدات الانمائية للألفية لعام 2008.**

وكانت منغوليا وباكستان، وأفغانستان وإندونيسيا في مقدمة الدول الآسيوية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته (28%) و (10%) من إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الآسيوية على التوالي.

**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأوربية:**

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأوربية تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة (2004 – 2008م)، وقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة خلالها (24.3) مليون دولار. وبلغ متوسط المساعدات (4.9) مليون دولار لذات الفترة، كما بلغ عدد الدول الأوروبية التي استفادت من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية (17) دولة، والجدول (8) يوضح ذلك.

**جدول (8)**
**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأوروبية**
**خلال الفترة (2004– 2008م)**

| الدولة السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المملكة المتحدة | 2.412.669 | 1.533.407 | 4.451.722 | 3.304.166 | 340.884 | 12.042.848 |
| البوسنة والهرسك | 274.725 | | 217.124 | 2.336.372 | 1.137.516 | 3.965.737 |
| سويسرا | | | | | 2.019.780 | 2.019780 |
| اليونان | | | 1.963.462 | | | 1.963.462 |
| فرنسا | | | 405.343 | | | 405.343 |
| ألمانيا | | | 405.343 | | | 405.343 |
| السويد | 381.319 | | | | | 381.319 |
| كرواتيا | 112.080 | 84.016 | 84.000 | 77.00 | | 357.096 |
| أوكرانيا | 348.385 | | | | | 348.385 |
| بلجيكا | | 182.418 | | 100.000 | | 282.418 |
| الدانمارك | | | | 200.000 | | 200.000 |
| إيطاليا | 3.073 | 185.308 | | | | 188.381 |
| ألبانيا | | | 92.654 | | | 92.654 |
| قبرص | | | 86.681 | | | 68.681 |
| الشيشان | 36.000 | | | | | 36.000 |
| النرويج | | | | | 25.000 | 25.000 |
| مولدفيا | | | | 500 | | 500 |
| مجموع الدول الأوروبية | 4.931.987 | 1.985.456 | 7.466.262 | 6.268.975 | 3.679.543 | 24.332.223 |

**المصدر: مجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2004–2008.**

وكانت المملكة المتحدة والبوسنة والهرسك وسويسرا واليونان وفرنسا في مقدمة الدول الأوروبية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لتلك الدول ما نسبته (49.5%) و (16.3%) و (8.3%) و (8.1%) و (8%) من إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة للدول الأوروبية على التوالي.

**المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لدول الأوقيانوس:**

اقتصرت المساعدات والمعونات الإنمائية الحكومية القطرية المقدمة لدول الأوقيانوس خلال الفترة (2004 – 2008م) على أستراليا، وبلغت قيمتها الإجمالية (1.7) مليون دولار وذلك لعامي 2005م، و 2008م فقط.

**المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية:**

يشير التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية إلى أن الجزء الأكبر من المساعدات غير الحكومية المقدمة من دول قطر لمختلف دول العالم كان من

نصيب الدول العربية التي تلقت ما قيمته (171.7) مليـون دولار أمريكـي خـلال الفتـرة (2004- 2008م) وهو ما يشكل نحو (60%) من إجمالي المساعدات غير الحكومية. وكـل من الجدول (9) يوضح ذلك.

**جدول (9)**

**التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات القطرية غير الحكومية خلال الفترة (2004 – 2008م)**

| الجهة المستفيدة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العربية | 7.823.569 | 9.721.810 | 37.651.560 | 41.197.191 | 75.285.492 | 171.679.622 |
| الآسيوية | 3.358.206 | 5.844.943 | 14.668.433 | 19.969.465 | 20.529.976 | 64.371.023 |
| الأفريقية | 943.536 | 2.718.164 | 5.180733 | 5.598.310 | 10.263.077 | 24.703.819 |
| أوروبا | 1.536.405 | 1.928.174 | 3.364.038 | 5.320.383 | 4.492.705 | 16.641.705 |
| الأمريكيتين | | 2.005.433 | 102.517 | 193.460 | 2.996.192 | 5.297.603 |
| الأوقيانوس | | 14.999 | 370.651 | 14.794 | 56.983 | 457.427 |
| غ.محدد | | 45.441 | | 821.873 | 1.232.891 | 2.100.205 |
| المجموع | 13.661.716 | 22.278.965 | 61.337.931 | 73.115.476 | 114.857.316 | 285.251.404 |

**المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2007-2008.**

**المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول العربية:**

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول العربيـة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2004- 2008م) إذ ارتفعت من حوالي (7.8) مليـون دولار عام 2004م إلى نحو (75.3) مليون دولار عام 2008م، محققة بذلك معـدل نمـو سـنوي (57.3%) وبلغ متوسط المساعدات (34.3%) مليون دولار لذات الفترة، كما بلغ عدد الـدول العربية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية (15) بلداً عربياً، والجدول (10) يوضح ذلك.

| الدولة المستفيدة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فلسطين | 2.193.908 | 3.708.280 | 13.202.628 | 15.703.543 | 19.380.895 | 54.189.252 |
| السودان | 1.064.639 | 1.833.382 | 4.432.670 | 5.762.815 | 25.425.505 | 38.519.011 |
| اليمن | 1.665.146 | 1.235.378 | 3.044.952 | 5.205.952 | 11.600.488 | 22.751.917 |
| لبنان | 308.863 | 536.851 | 8.003.871 | 5.003.419 | 3.503.809 | 17.356.814 |
| الصومال | 497.006 | 609.923 | 4.346.261 | 3.323.382 | 2.795.135 | 11.206.369 |
| العراق | 1.515.837 | 1.270.006 | 2.302.009 | 3.323.382 | 2.795.135 | 11.206.369 |
| مصر | 438.915 | 17.037 | 488.073 | 1.007.795 | 3.193.196 | 5.145.016 |
| موريتانيا | 77.608 | 186.565 | 881.500 | 260.778 | 527.919 | 1.934.369 |
| المغرب | 27.396 | 61.230 | 102.734 | 514.764 | 329.307 | 1.035.430 |
| الأردن | 13.561 | 159.306 | 58.095 | 235.056 | 525.702 | 991.719 |
| البحرين | 20.693 | 16.437 | 133.754 | 335.866 | 302.840 | 809.590 |

| جيبوتي | | 81.661 | 168.468 | 222.809 | 224.908 | 697.847 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سوريا | | | 65.438 | 120.535 | 317.926 | 503.899 |
| الكويت | | | 421.107 | | | 421.107 |
| الجزائر | | 5.753 | | 14.314 | | 20.067 |
| مجمـــوع الـــدول العربية | 7.823.569 | 9.721.810 | 37.651.560 | 41.197.191 | 75.285.49 | 171.679.622 |

**المصدر: هذا الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جهاز الاحصاء القطري ومجلس التخطيط، المساعدات الانمائيـــة المقدمة من دولة قطر، 2004-2008**

وكانت فلسطين والسودان واليمن في مقدمة الدول العربية المستفيدة من المـــساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها مـــا نـــسبته (31.7%) و (22.5%) و (13.3%) من إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائيـــة القطريـــة غير الحكومية المقدمة للدول العربية على التوالي.

**المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الآسيوية:**

شهدت المساعدات والمعونات القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الآسيوية ارتفعـــاً ملحوظاً خلال الفترة (2004- 2008م) إذ ارتفعت من حوالي (3.4) مليون دولار في عـــام 2004م إلى نحو (20.5) مليون دولار في عام 2008م، محققة بذلك معدل نمو ســـنوي بلـــغ (43.6%) وبلغ متوسط المساعدات (12.9) مليون دولار لذات الفترة، كما بلغ عـــدد الـــدول الآسيوية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكوميـــة (17) دولـــة آسيوية، والجدول (11) يوضح ذلك.

**جدول (11)**
**المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الآسيوية خلال الفترة (2004-2008م)**

| الدولة السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إندونيسيا | 176.018 | 2.134.527 | 3.886.095 | 7.128.119 | 8.887.004 | 22.211.763 |
| باكستان | 674.175 | 949.718 | 6.117.918 | 8.345.996 | 5.263.180 | 21.350.988 |
| بنجلاديش | 679.744 | 331.220 | 1.761.008 | 1.873.267 | 3.947.039 | 8.592.278 |
| الهند | 1.243.416 | 370.414 | 560.461 | 631.666 | 780.598 | 3.586.556 |
| الفلبين | 206.148 | 46.147 | 1.809.508 | 629.272 | 169.049 | 2.860.124 |
| كمبوديا | | | | 880.000 | 878.023 | 1.758.023 |
| إيران | 139.723 | 1.178.23 | 155.82 | 6.849 | 37.553 | 1.518.230 |
| قرقيزيا | | 711.139 | 110.131 | 99.929 | 43.271 | 964.470 |
| سريلانكا | 8.137 | 34.026 | 63.271 | 206.895 | 120.304 | 432.631 |
| تايلند | 77.530 | 62.134 | | 45.258 | 180.976 | 365.898 |
| النيبال | 135.194 | | 4.262 | 17.807 | 24.696 | 181.959 |
| اليابان | | | 149.216 | | | 149.216 |
| أفغانستان | 3.287 | | | | 129.681 | 132.968 |
| الصين | | | 50.682 | | 68.604 | 119.286 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ماليزيا | | 27.396 | | 54.792 | | 82.187 |
| تركيا | | | | 49.614 | | 94.614 |
| أذريبجان | 14.834 | | | | | 14.834 |
| مجموع الدول الآسيوية | 3.358.206 | 5.844.943 | 14.668.433 | 19.969.465 | 20.529.976 | 64.371.023 |

**المصدر: هذا الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جهاز الاحصاء القطري ومجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2004-2008**

وكانت اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش في مقدمة الدول الآسيوية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته (34%) و (33.1%) و (13.4%) من إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الآسيوية على التوالي.

## المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الأوروبية:

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الافريقية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2004-2008م) إذ ارتفعت من نحو (943.5) ألف دولار عام 2004م إلى حوالي (10.3) مليون دولار في عام 2008م محققة بذلك معدل نمو سنوي بلغ (61.2%) وبلغ متوسط المساعدات (4.9) مليون دولار لذات الفترة كما بلغ عدد الدول الأوروبية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية (22) دولة أوروبية. والجدول (12) يوضح ذلك.

**جدول (12)**

**المساعدات والمعونات الإنمائية غير الحكومية المقدمة للدول الأفريقية خلال الفترة (2004-2008م)**

| الدولة | السنة 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النيجر | 7.872 | 1.207.678 | 347.940 | 2.453.760 | 6.171.176 | 10.188.426 |
| بوركينا فاسو | 174.849 | 450.317 | 1.495.452 | 876.317 | 490.224 | 3.487.159 |
| كينيا | 23.732 | 79.321 | 1.372.248 | 502.588 | 1.178.611 | 3.156.500 |
| غانا | 9.824 | 230.642 | 542.984 | 216.631 | 408.227 | 1.408.308 |
| السنغال | 139.244 | 142.908 | 370.076 | 268.416 | 80.804 | 1.001.448 |
| إريتيريا | 155.852 | 102.241 | 189.992 | 209.519 | 290.660 | 948.263 |
| ينين | 20.948 | 145.897 | 199.507 | 365.281 | 174.612 | 906.245 |
| توغو | 158.522 | 168.256 | 231.649 | 163.177 | 156.431 | 878.035 |
| جامبيا | 74.524 | 60.925 | 177.326 | 186.892 | 94.062 | 598.730 |
| أوغندا | 83.441 | 12.738 | 33.108 | 39.231 | 374.148 | 542.666 |
| مالي | | | | 131.226 | 377.661 | 508.887 |
| تشاد | 44.381 | 6.091 | 51.334 | 67.974 | 160.093 | 329.873 |
| نتزانيا | 3.616 | 75.762 | 80.817 | | 31.101 | 191.296 |
| جنوب أفريقيا | | 5.009 | 21.278 | 50.856 | 96.765 | 173.908 |

| ملاوي | 16.761 | 18.849 | 62.022 | 20.253 | | 117.884 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نيجيريا | | | | 14.191 | 74.411 | 88.602 |
| الكاميرون | | | 5.000 | 31.998 | 45.997 | 82.995 |
| أثيوبيا | | 7.800 | | | 41.094 | 48.893 |
| ساحل العاج | 25.971 | | | | 13.999 | 39.970 |
| موزمبيق | 4.000 | 1.649 | | | | 5.648 |
| أفريقيا الوسطى | | | | | 3.000 | 3.000 |
| غينيا | | 2.082 | | | | 2.082 |
| مجموع الدول الأفريقية | 943.536 | 2.718.164 | 2.180.733 | 5.598.310 | 10.263.077 | 24.703.819 |

**المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2008..**

وكانت النيجر وبوركنافاسو وغانا والسنغال في مقدمة الدول الأفريقية المستفيدة من المساعدات والعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته (40.1%) و (13.7%) و (12.4%) و (5.5%) و (3.9%) من إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الافريقية على التوالي.

## المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الأمريكية:

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الافريقية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2004-2008م) إذ ارتفعت من نحو (1.5) مليون دولار عام 2004م إلى حوالي (4.5) مليون دولار في عام 2008م محققة بذلك معدل نمو سنوي بلغ (23.9%) وبلغ متوسط المساعدات (3.3) مليون دولار لذات الفترة كما بلغ عدد الدول الأفريقية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية (18) دولة أمريكية. والجدول (13) يوضح ذلك.

**جدول (13)**

**المساعدات والمعونات القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الأوروبية خلال الفترة (2004-2008م)**

| **الدولة السنة** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **البوسنة والهرسك** | **634.967** | **728.070** | **1.205.413** | **1.358.282** | **904.987** | **4.831.719** |
| **كوسوفا** | **260.914** | **246.660** | **819.069** | **1.113.810** | **1.096.166** | **3.536.618** |
| **ألبانيا** | **230.496** | **465.030** | **772.286** | **1.398.280** | **342.736** | **3.208.829** |
| **السويد** | | | | **1.084.324** | **870.637** | **1.954.961** |
| **فرنسا** | | | | | **878.312** | **878.312** |
| **أوكرانيا** | **272.960** | **76.398** | **71.623** | **52.544** | **44.227** | **517.754** |
| **بولندا** | **30.238** | **209.669** | **198.152** | | | **438.059** |
| **بريطانيا** | | **14.718** | **45.363** | **248.633** | | **308.714** |
| **ألمانيا** | | | | | **301.901** | **301.901** |
| **هنغاريا** | **59.312** | **25.204** | **25.204** | **20.159** | | **260.831** |
| **روسيا** | | **97.175** | **97.175** | **14.596** | **24.725** | **167.968** |
| **إيطاليا** | | **109.583** | **109.583** | | | **109.583** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدنمارك** | | | | **24.756** | **9.000** | **33.755** |
| **مولدفيا** | **23.398** | | | | | **32.398** |
| **الشيشان** | | **20.169** | **20.169** | | | **20.169** |
| **سلوفينيا** | | | | | **20.015** | **20.015** |
| **رومانيا** | **15.119** | | | | | **15.119** |
| **سويسرا** | | | | **5.000** | | **5.000** |
| **مجمـــوع الـــدول الأوروبية** | **1.536.405** | **3.364.038.174** | **3.364.038** | **5.320.383** | **4.492.705** | **16.641.705** |

**المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2007-2008.**

وكانت البوسنة والهرسك وكوسوفا وألبانيا والسويد وفرنسا فـي مقدمـة الـدول الأوروبيـة المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية حيث شكلت المـساعدات المقدمة لهـا مـا نـسبته (29%) و (21%) و (19%) و (12%) و (5%) مـن إجمـالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الافريقية على التوالي.

## المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة للدول الأفريقية:

شهدت المساعدات والمعونات الإنمائية القطريـة غيـر الحكوميـة المقدمـة لـدول الأمريكيتين تذبذبا خلال الفترة (2005-2008م) إذ ارتفعت من حوالي (2) مليون دولار عام 2005م إلى حوالي (3) مليون دولار في عام 2008م محققة بذلك معدل نمـو سـنوي بلـغ (10.6%) وبلغ متوسط المساعدات (1.3) مليون دولار لذات الفترة كما بلـغ عـدد الـدول الأفريقية المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطريـة غيـر الحكوميـة (4) دول أفريقية. والجدول (14) يوضح ذلك.

**جدول (14)**

**المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة لدول الأمريكيتين خلال الفترة (2004-2008م)**

| الدولة | 2004 | 2005 | 2007 | 2006 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كندا | | 1.989.797 | 16.437 | 160.819 | 2.996.192 | 5.163.246 |
| البرازيل | | | 66.102 | | | 66.102 |
| الولايات المتحدة | | 15.636 | | 32.641 | | 48.277 |
| جامايكا | | | 19.977 | | | 19.977 |
| مجموع دول الأمريكيتين | | 2.005.433 | 102.517 | 193.460 | 2.996.192 | 5.297.603 |

**المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2007-2008.**

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن كندا استحوذت على (97.5%) من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية المقدمة لدول الأمريكيتين تليها البرازيل بنسبة (1.3%) ثم الولايات المتحدة بنسبة (0.9%) وأخيرا جامايكا بنسبة (0.4%).

## خامسا: التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية:

### 1. التوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية:

توضح بيانات المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية بحسب القطاعات خلال الفترة (2004-2008م) إلى أن قطاع التعليم كان في مقدمة القطاعات التي استفادت من المساعدات القطرية حيث شكل ما نسيته (20.10%) من إجمالي تلك المساعدات يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة (4.10%) ثم قطاع الصناعة والتعدين بنسبة (1.12%) ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بنسبة (0.21%) وأخيرا قطاع الطاقة (كهرباء وغاز) بنسبة (0.02%).

وشكلت القطاعات الأخرى ما نسبته (63.8%) وقد تضمنت المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من عجز في قطاع البناء والتشييد والمساعدات الاجتماعية علاوة على المساعدات المقدمة في أوقات الحروب ولمواجهة الكوارث الطبيعية والجدول رقم (15) يوضح ذلك.

**جدول (15)**

**التوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية للفترة (2004-2008م)**

**الوحدة بالدولار الأمريكي**

| القطاع | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليم | 32.171.445 | 27.647.991 | 104.685.433 | 125.944.410 | 59.640.850 | 350.090.128 |
| النقل والاتصالات | 13.897.019 | 22.717.147 | 34.649.495 | 30.996.749 | 12.206.622 | 114.467.031 |
| المياه والصرف الصحي | 1.437.197 | 2.843.903 | 9.403.413 | 29.197.170 | 34.551.616 | 77.433.300 |
| الصحة | 3.376.925 | 8.292.182 | 10.933.922 | 36.406.042 | 12.397.517 | 71.406.588 |
| الصناعة والتعدين | 119.745 | | | 200.00 | 19.122.167 | 19.441.911 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | | 139.998 | | 30.012.507 | 492.314 | 3.644.819 |
| الطاقة (كهرباء وغاز) | 10.499 | 85.518 | 35.998 | 64.703 | 225.129 | 394.848 |
| أخرى | 52.741.556 | 81.941.553 | 464.666.383 | 210.752.773 | 294.416.022 | 1.104.518.286 |
| الإجمالي | 103.754.385 | 143.641.292 | 624.374.643 | 436.574.354 | 433.052.236 | 1.741.396.910 |

**المصدر: جهاز الإحصاء، الأهداف الانمائية للألفية لدولة قطر، 2008، مجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر 2006.**

### 2.التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية:

توضح بيانات المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية بحسب القطاعات خلال الفترة (2004–2008م) إلى أن قطاع التعليم كان في مقدمة القطاعات التي استفادت من المساعدات القطرية حيث شكل ما نسبته (17.23%) من إجمالي تلك المساعدات يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة (7.83%) فقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة (3.26%) ثم قطاع الصحة بنسبة (2.30%) أما مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الصناعة والتعدين فلم تتخطى (0.34%) ثم يأتي قطاع الطاقة (كهرباء وغاز) بنسبة (0.02%).

وشكلت القطاعات الأخرى ما نسبته (69%) وقد تضمنت المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من عجز ولقطاع البناء والتشييد والمساعدات الاجتماعية علاوة على المساعدات المقدمة في أوقات الحروب الكوارث الطبيعية والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

**جدول (16)**

**التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية للفترة (2004–2008م)**

| القطاع | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليم | 25.917.731 | 20.101.219 | 87.077.944 | 99.957.181 | 17.843.852 | 250.897.927 |
| النقل والاتصالات | 13.866.621 | 22.717.147 | 34.463.891 | 30.996.749 | 11.956.622 | 114.001.031 |
| المياه والصرف الصحي | 210.569 | | 2.319.243 | 19.915.290 | 25.092.572 | 47.537.674 |
| الصحة | 1.931.368 | 2.827.020 | 2.955.512 | 22.503.380 | 3.346.252 | 33.563.532 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | | 100.000 | | 3.012.507 | 492.314 | 3.604.821 |
| الصناعة والتعدين | 119.745 | | | 200.000 | 1.048.372 | 1.368.117 |
| الطاقة (كهرباء وغاز) | | 58.518 | | 64.703 | 225.129 | 348.350 |
| أخرى | 48.046.635 | 75.558.424 | 436.220.122 | 186.809.067 | 258.189.807 | 1.004.824.056 |
| الإجمالي | 90.092.669 | 121.362.328 | 563.036.712 | 363.458.878 | 318.194.920 | 1.456.145.507 |

**المصدر: جهاز الأحصاء القطري، الأهداف الانمائية للألفية، 2007–2008.**

### 3.التوزيع القطاعي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية غير الحكومية:

توضح بيانات المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الحكومية بحسب القطاعات خلال الفترة (2004–2008م) إلى أن قطاع التعليم كان في مقدمة القطاعات التي استفادت من المساعدات القطرية حيث شكل ما نسيته (34.8%) من إجمالي تلك المساعدات يليه قطاع

الصحة بنسبة (13.3%) ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة (10.5%) فقطاع الصناعة والتعدين بنسبة (6.3%) ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة (0.2%) أما مساهمة قطاع الطاقة (كهرباء وغاز) وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية فكانت محدودة جدا حيث لم تتخطى نسبة مساهمتها (0.03%).

وشكلت القطاعات الأخرى ما نسبته (35%) وقد تضمنت المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من عجز ولقطاع البناء والتشييد والمساعدات الاجتماعية علاوة على المساعدات المقدمة في أوقات الحروب الكوارث الطبيعية والجدول رقم (17) يوضح ذلك.

**جدول (17)**

**المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة لدعم موازين مدفوعات الدول النامية**

| القطاع | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليم | 6.253.714 | 7.546.772 | 17.607.489 | 25.987.229 | 41.796.998 | 99.192.201 |
| الصحة | 1.445.556 | 5.465.162 | 7.978.410 | 13.902.661 | 9.051.265 | 37.843.055 |
| المياه والصرف الصحي | 1.226.629 | 2.843.903 | 7.084.170 | 9.281.880 | 9.459.044 | 29.895.625 |
| الصناعة والتعدين | | | | | 18.073.795 | 18.073.795 |
| النقل والاتصالات | 30.397 | | 185.603 | | 250.000 | 466.000 |
| الطاقة (كهرباء وغاز) | 10.499 | | 35.998 | | | 46.497 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | | 39.998 | | | | 39.998 |
| أخرى | 4.694.921 | 6.383.129 | 28.446.261 | 23.943.705 | 36.226.215 | 99.694.231 |
| الإجمالي | 13.661.716 | 22.278.965 | 61.337.931 | 73.115.476 | 114.857.316 | 285.251.403 |

**المصدر: مجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2008.**

## الحقبة من (2009-2011)

إن دولة قطر ومن خلال رؤيتها لعام 2030 م, والتي نصت في غاياتها المستهدفة على القيام بمبادرات سياسية وتنموية وإنسانية بغرض تحقيق الأمن والسلم العالمي. تعتبر تقديم المساعدات الخارجية جزءاً أصيلاً من سياساتها الخارجية, واستراتيجية محورية لقطاع التعاون الدولي. وبناءً على ذلك, فإن دولة قطر لا تألو جهداً في دعم كافة الجهود الإنسانية والتنموية العالمية, بما يتماشى مع أدوارها في الدبلوماسية الإنسانية ومواكبتها للتحديات الإنسانية والتنموية على الصعيد العالمي.

حيث هدفت المساعدات القطرية إلى تخفيف الفقر ونشر التعليم الأساسي والاستجابة الطارئة والإغاثة العاجلة لمواجهة الكوارث والأزمات. كما هدفت في الوقت نفسه إلى الاهتمام في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

- اتساع رقعة النطاق الجغرافي للمساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر حيث بلغ عدد الدول المستفيدة في عام 2009 40 دولة ولكن هذا العدد ازداد الضعف في عامي (2010–2011) ليصل إلى الرقم (108) دول من كافة قارات العالم الأمر الذي يعكس بوضوح أن دولة قطر أصبحت في فترة قصيرة من عدد السنوات تضاعف مساعداتها على دول العالم.
- تقدم المساعدات والمعونات الانمائية القطرية من خلال مجموعة من القنوات اهمها: العون المباشر من خلال الحكومة والعون غير المباشر من خلال صناديق ومؤسسات التنمية الاقليمية والدول متعددة الاطراف مع المنظمات الدولية عبر شراكات تمويلية او تنفيذية حيث تتمتع دولة قطر بعلاقات متميزة مع العديد من المنظمات والأجهزة والوكالات الدولية المتخصصة ومن خلال المؤسسات الحكومية والمنظات الانسانية والخيرية وشركات القطاع الخاص في مواجهة التحديات الانسانية الانمائية[1].
- أما فيما يتعلق بحجم المساعدات الانمائية فقد زادت اجمالي حجم المساعدات التي تقدمها دولة قطر للدول النامية في عام 2009 حوالي 380 مليون دولار، وذلك عدا التبرعات لصناديق الأمم المتحدة المختلفة، كصندوق الامم المتحدة المعني بالديمقراطية.
- تنقسم المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر إلى نوعين هما:–

**مساعدات حكومية :**

تقدمها العديد من الوزارات والهيئات الحكومية التي ارتفعت من عام 2009 (158) مليون وهناك مساعدات عينية وتبرعات لصناديق الامم المتحدة..

**المساعدات غير الحكومية:**

شهدت المساعدات غير الحكومية تزايد في عام 2009 حتى وصلت 222 مليون دولار.

نتيجة لما حصل للعالم من تطورات وأيضاً نتيجة لما تلعبه قطر من دور مهم في تحقيق أهدافها الإنمائية.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2009 والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لاطلاع: www.world.bank.org .

**أنواع المساعدات الانمائية:**

تقدم حكومة دولة قطر اشكالا متعددة من المساعدات:-

المساعدات الحكومية الانشائية من خلال صناديق ومؤسسات التنمية العربية والاقليمية والدولية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير، والبنك الاسلامي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، وتشمل مبالغ نقدية للمساهمة في مشاريع مهنية، أما المساعدات غير الحكومية والهيئات فتقدمها الجمعيات والمنظمات الخيرية، كمؤسسة أيادي الخير، نحو آسيان وجمعية قطر الخيرية، والهلال الأحمر القطري، ومؤسسة الشيخ عبد بن محمد الخيرية، ومؤسسة الشيخ جاسم بن جبرال الثاني الخيرية، ومنظمة الدعوة الاسلامية، فرع قطر – ادارة اللجنة الاسلامية للهلال الدولي- فرع قطر وغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى، ولقد اتسعت خريطة الدول المستفيدة من المساعدات القطرية لتشمل مناطق مختلفة ممن العالم، ولا سيما المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات بغض النظر عن اختلاف أوضاعها السياسية ومعتقداتها وانتمائاتها.

ولقد قامت بتقديم (800.000 دولارا تم تقسيمها (30 دولة في قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا وكانت الاستجابة لنداءات طلب تقديمهم المساعدات الانسانية تتكون من ما يأتي:

مساعدات مالية لجمهورية جيبوتي والسودان، ومالي بسبب الجفاف في عام 2009.

مساعدات مالية واغاثة النازحين من جراء أوضاع النزاع المسلح في باكستان في عام 2009.

والمساهمة مع الهلال اللأحمر القطري في تزويد الجامعة الاسلامية في أوغنده بأجهزة تصوير.

وقدمت قطر المساعدات لتشمل مناطق جغرافية متباعدة حول العالم دون الاقتصاد على الجوار الجغرافي الاقليمي العربي والاسلامي حيث قدمت المساعدات الطارئة في العديد من الكوارث الكبرى مثل فيضانات باكستان، وزلزال مايسي، واليابان، وجفاف القرن الافريقي بالاضافة إلى الازمات الانسانية مثل فلسطين ودافور.

ومن خلال دعم مؤسسة التعليم فوق الجميع التي أنشأتها مؤسسة قطر عام (2008-2009 بهدف حماية ودعم وتعزيز الحق في التعليم بالمناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات.

وفي مجال التعليم تم تقديم (350 ) منحة للفصل الدراسي خريف 2009 قدمت لأبناء العالم الإسلامي والدول الأخرى ومن يقيمون في دولة قطر ومن هم خارج الدولة وأبناء العاملين في الجامعة وأبناء القطريات وطلبة مجلس التعاون الخليجي(1).

أما بالنسبة للمساعدات فقد بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية المقدمة من دولة قطر (حكومية وغير حكومية) في العامين 2010- 2011 م ما قيمته (1.462.309.608 دولاراً). تم تقديمها إلى 108 دول من مختلف قارات العالم, وأخذت هذه المساعدات أشكالاً عديدة منها: مساهمات أو هبات أو منح مادية أو عينية أو فنية. أو دعم لمشاريع وبرامج إنسانية أو تنموية... ويتضح جلياً من هذه الأرقام بأن المساعدات الإنسانية والإنمائية في تزايد مستمر من حيث الحجم والرقعة الجغرافية والمجالات والقطاعات المستفيدة.

تبدي دولة قطر اهتماماً كبيراً بتخفيف معاناة الضحايا وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية في دول العالم, بالإضافة إلى دفع وتشجيع المبادرات الجادة في المجالات الإنسانية والإنمائية, فضلاً عن التعاون والتنسيق بما يخدم مصالح فئات الضحايا والمحتاجين ويحقق النقلة النوعية للعمل الإنساني والتنموي.

**جدول (18)**

**إجمالي المساعدات والمعونات الخارجية الحكومية**

| العام | المبلغ (الدولار) | |
|---|---|---|
| **2010** | 294.602.491.78 مليون دولار | **إجمالي المساعدات:** 1.022.302.996.71 مليار دولار |
| **2011** | 727.700.504.93 مليون دولار | |

**(المصدر: وزارة الخارجية القطرية، المساعدات والمعونات القطرية، 2011)**

لقد دأبت دولة قطر على تقديم المساعدات والمعونات والهبات في حالات الكوارث والأزمات, وكذلك لدعم جهود التنمية في الدول منذ عقود, وقد شهدت هذه المساعدات تنامياً ملحوظاً عبر السنوات.

وقد وصلت المساعدات الحكومية في عام 2010م (294.602.491.78 مليون دولار), بينما تضاعفت المساعدات والمعونات الحكومية في عام 2011م حيث بلغت (727.700.504.93 مليون دولار). وذلك بزيادة تفوق الضعف ونصفه تقريباً. تشير هذه

---

(1)الملتقى العالمي لطلاب الوافدين والمنح الدراسية، ملتقى طلاب المنح الدراسية في الشرق الأوسط، دول الخليج العربي- قطر/ www sateltion.com.

الزيادة إلى التفاعل الإنساني القطري مع المتغيرات في المنطقة العربية. كما تأتي أيضاً في إطار دعم جهود المصالحة والسلام وإعادة الإعمار.

لقد كان الالتزام القطري تجاه مصر واضحاً حيث تعهدت حكومة قطر بتقديم الدعم, وقدمت (500) مليون إلى حكومة جمهورية مصر العربية للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية بعد التغيرات الأخيرة.

## التوزيع جغرافياً:

اتسعت الرقعة الجغرافية للمساعدات والمعونات الخارجية خلال العامين 2010-2011 فشملت أربع قارات وبالنظر إلى الجدول أدناه بلغ إجمالي المساعدات لقارة أفريقيا (782.473.338.08) بنسبة (76.54%) من اجمالي المساعدات وهي النسبة الأعلى للمساعدات بالمقارنة مع باقي القارات. وتليها قارة آسيا حيث بلغت قيمة المساعدات (186.618.136.986) مليون دولار وبنسبة (18.25%) من اجمالي المساعدات. كما بلغ اجمالي المساعدات المقدمة إلى قارة أوروبا (32.417.598.082) مليون دولار وبنسبة (3.17%) من اجمالي المساعدات وتأتي الأمريكيين والكاربيني في المرتبة الخيرة حيث بلغت قيمة المساعدات الموجهة إليها (20.793.924.109) مليون دولار وبنسبة (2%) من اجمالي المساعدات [1].

1) الشعبة الاحصائية بالامم المتحدة: قاعدة بيانات، مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية، ويمكن االطلاع على العنوان:
http:/ millenniumindicators,un.org/unsd/mi/.migoalsasp

**جدول (19)**

**الرقعة الجغرافية للمساعدات والمعونات الخارجية خلال العامين 2010-2011**

| القارة | المبلغ بالدولار |
|---|---|
| **أفريقيا** | 782.473.338.08 |
| **آسيا** | 186.618.136.986 |
| **أوروبا** | 32.417.598.082 |
| **وأمريكيين ومنطقة الكاريبني** | 20.793.924.109 |

**جدول (20)**

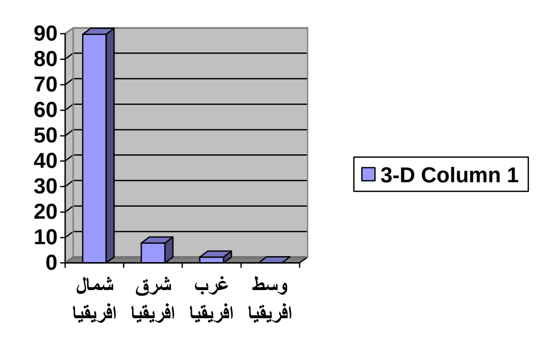
**التوزيع بحسب الأقاليم**

| **افريقيا** | **(0.782.473.338دولار)** | **اوروبا** | **(32.417.598.082دولار)** | **إجمالي المساعدات (1.022.302.996دولار)** |
|---|---|---|---|---|
| شمال افريقيا | (0.702.812.135دولار) | غرب اوروبا | (16.898.250.958 دولار) | |
| شرق افريقيا | (61.137.412.876دولار) | شرق اوروبا | (8.398.138.904دولار) | |
| غرب افريقيا | (18.277.966.027 دولار) | وسط اوروبا | (6.621.207.945دولار) | |
| وسط افريقيا | (245.824.109 دولار) | شمال اوروبا | (0.3دولار) | |
| | | جنوب اوروبا | (200دولار) | |
| **آسيا** | **(186.618.136دولار)** | **الامريكيتين ومنطقة الكاريبي** | **(20.793.924.109دولار)** | |
| غرب آسيا | (0.103.013.698دولار) | شمال اميركا | (17.435.74دولار) | |
| جنوب شرق آسيا | (5.073.893.972دولار) | منطقة الكاريبي | (3دولار) | |
| جنوب آسيا | (1.133.729.041دولار) | اميركا الجنوبية | (0.358.184.109دولار) | |

**(المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، 2010-2011)**

**افريقــيا**

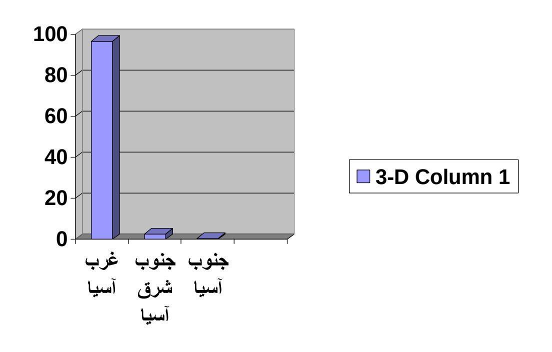
**إجمالي المساعدات: (0.782.473.338دولار)**




بلغ إجمــالي المــساعدات إلــى قــارة افريقيــا خــلال العــامين 2010– 2011م (782.473.338 مليون دولار). استحوذ إقليم شمال افريقيا علــى الحــصة الأكبــر مــن المساعدات بمبلغ (702.812.135 مليون دولار) (بنسبة 89.8%) وقد استحوذ إقليم شرق افريقيا على مبلغ (61.137.412.876 مليون دولار) (بنسبة 7.8%) بينما اســتحوذ إقلــيم غرب افريقيا على مبلغ (18.277.963.561 مليون دولار) (بنسبة 2.3%) وجاء إقليم وسط افريقيا في المرتبة الأخيرة بقيمة (245.824.109 ألــف دولار) بنــسبة (0.03%) مــن إجمالي المساعدات(1).

**آســيا**

**إجمالي المساعدات: (186.618.136دولار)**



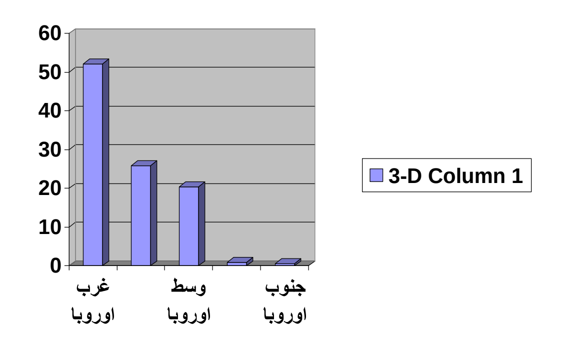

---

1) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2011، ص228.

بلـــغ إجمـــالي المـــساعدات إلـــى قـــارة آســـيا خـــلال العـــامين 2010- 2011م (**186.618.136 مليون دولار**) . استحوذ إقليم غرب آســـيا علـــى الحـــصة الأكبـــر مـــن المساعدات بمبلغ قدره (180.410.513دولار) (بنسبة 96.67%). ويأتي إقليم جنوب شرق آسيا في المرتبة الثانية من حيث حجم المساعدات بمبلغ قـــدره (5.073.893.972 مليـــون دولار) (بنسبة 2.71%), ويأتي إقليم جنـــوب آســـيا فـــي المرتبـــة الأخيـــرة حيـــث تلقـــى (1.133.729.041 مليون دولار) (بنسبة 0.6%).

**اوروبا**

**إجمالي المساعدات: (32.417.598.082دولار)**

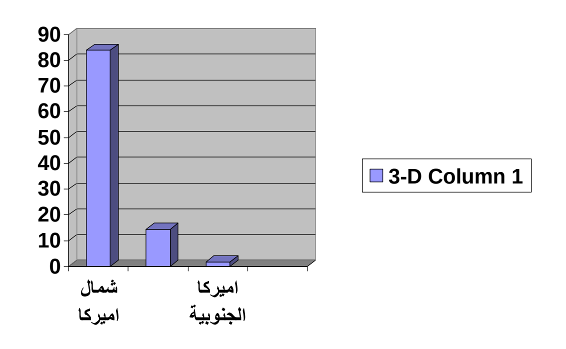



بلغ إجمالي المساعدات إلى قارة أوروبا (32.417.598.082 مليون دولار) حيـــث شكلت المساعدات الموجهة إلى غرب اوروبا الحصة الأكبـــر بقيمـــة (16.898.250.958 مليون دولار) (بنسبة 52.13%) بينما بلغت قيمة المساعدات الموجهة إلـــى شـــرق اوروبـــا (8.398.138.904 مليون دولار) (بنسبة 25.91%), وحصل إقليم وســـط اوروبـــا علـــى مساعدات بقيمة (6.621.207.945 مليون دولار) (بنسبة 20.42%) بينما حصل كل مـــن

شمال اوروبا على مساعدات ومعونات بقيمة (0.3دولار) (بنسبة 0.93%) وجنوب اوروبا على مساعدات بقيمة (200دولار) (وبنسبة 0.62%)[1].

**الأمريكيتين ومنطقة الكاريبي**

**إجمالي المساعدات: (20.793.924.109دولار)**




بلغ حجم المساعدات والمعونات الموجهة إلى شمال اميركا (17.435.74 مليون دولار) (ما نسبته 83.85%) من إجمالي المساعدات, وحصل إقليم الكاريبي على مساعدات بقيمة (3دولار) (بنسبة 14.42%) وتأتي اميركا الجنوبية في المرتبة الثالثة بقيمة مساعدات بلغت (0.358.184.109 ألف دولار) (بنسبة 1.72% من إجمالي المساعدات) [2].

**الدول المستفيدة**

**من 10 ملايين دولار وما فوق**

بلغ عدد الدول التي استفادت من المساعدات والمعونات في العامين 2010- 2011م في قارة افريقيا، حوالي 19 دولة، أما في قارة آسيا فبلغت 17 دولة, بينا بلغ عدد الدول المستفيدة من المساعدات والمعونات القطرية في قارة أوروبا 15 دولة وتأتي بعدها القارة الأمريكية ومنطقة الكاريبي ب 4 دول.

1) مجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، 2011، ص19.

2) الشعبة الاحصائية بالامم المتحدة: قاعدة بيانات، مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية، ويمكن االطلاع على العنوان: http:/ millenniumindicators,un.org/unsd/mi/.migoalsasp

وتبين أن حوالي 13 دولة عربية تلقت المساعدات بشكل مباشر أو غير مباشر ويعتبر هذا الرقم كبير نسبياً, ويدل بوضوح على الأهمية التي توليها قطر للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

**جدول (20)**

**التوزيع بحسب الدول ال 13 الأكثر تلقياً للدعم**

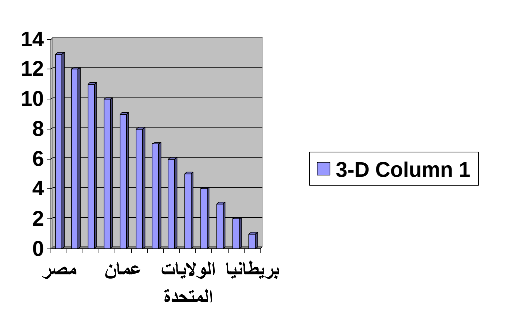
| الدولة | المبلغ (الدولار) |
|---|---|
| مصر | (500.039.944 مليون دولار) |
| ليبيا | (102.938.58 مليون دولار) |
| السودان | (89.785.478 مليون دولار) |
| فلسطين | (89.684.276 مليون دولار) |
| عمان | (39.094.870 مليون دولار) |
| جزر القمر | (34.183.273 مليون دولار) |
| لبنان | (33.468.54 مليون دولار) |
| اريتريا | (20.013.730 مليون دولار) |
| الولايات المتحدة الامريكية | (17.415.74 مليون دولار) |
| السعودية | (12.882.418 مليون دولار) |
| السنغال | (10.753.567مليون دولار) |
| تونس | (10.024.944 مليون دولار) |
| بريطانيا | (9.274.875 مليون دولار) |
| **المجموع** | (969.560.243 مليون دولار) |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جهاز الإحصاء القطري، الأهداف الإنمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، 2011).**

نجد بالنظر إلى الجدول السابق أن الدول الثلاث عشرة الأولى قد حصدت 95% من إجمالي المساعدات. ومن بينها الحكومة المصرية التي تلقت النصيب الأكبر أي ما يعادل 49% حيث بلغت قيمة المساعدات والمعونات المقدمة إليها في العام 2011م وحده ما يعادل (500.039.944 مليون دولار).

إن هذه المساعدة تعبر عن دور دولة قطر في المنطقة , وقدم هذا المبلغ بهدف تخفيف المعاناة على الشعب المصري عقب الأحداث الأخيرة . وتأتي بعدها ليبيا, حيث تلقى المجلس

الوطني الانتقالي الليبي من قطر مبلغ (102.938.58دولار) خلال عام 2011م, لمواجهة المأساة الإنسانية والحالة الانتقالية التي عاشها الشعب الليبي والقيادة الليبية الجديدة إبان الأزمة الأخيرة. وقد برز بعد ذلك كل من حكومة السودان خلال العامين 2010- 2011م بما يعادل (89.785.478دولار) . ثم فلسطين حيث تلقت ما يعادل (89.684.276دولار) [1].




## التوزيع بحسب المجالات والقاطاعات:

بلغت المساعدات الموجهة إلى المجال الانساني (121.987.556) مليون دولار بنسبة (12%) وذهب أغلب الدعم إلى الجانب الإنمائي حيث بلغت قيمة المساعدات (900.315.340) مليون دولار أي بنسبة (88%) من اجمالي المساعدات.

**المجال الإنساني**

**إجمالي المساعدات: (121.987.656دولار)**

| القطاع | المبلغ (الدولار) |
|---|---|
| إغاثة | (119.942.981.دولار) |
| طب | 1.391.207.945دولار |
| غذاء | (0.503.466.849دولار) |
| لاجئون | (150دولار) |

**(المصدر: مجلي التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2011).**

**المجال الإنمائي**

**إجمالي المساعدات: (0.900.315.340دولار)**

---

1) جهاز الاحصاء، الاهداف الانمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، جهاز الاحصاء، 2011.

| القطاع | المبلغ (الدولار) |
|---|---|
| دعم ميزانية | (0.627.383.396دولار |
| إعمار | (86.396.978.082دولار) |
| ثقافة | (35.610.010.136دولار) |
| إنشاء طرق | (34.340.658.904دولار) |
| بناء وتشييد | (33.029.741.917دولار |
| صحة | (14.619.993.972دولار) |
| ثروة سمكية | (10دولار) |
| بناء قدرات | (9.913.722.191دولار) |
| تعليم | (9.259.393.972 دولار) |
| دراسات وأبحاث | (3.416.007.945دولار) |
| حقوق الإنسان | (3.38دولار) |
| دعم السلام | (2.58 دولار) |
| اقتصادي- اجتماعي | (2.53دولار) |
| مساعدة فنية | (2.002.349.041دولار) |
| الزراعة والثروة الحيوانية | (0.549.450.958دولار) |
| بيئة | (0.35دولار) |
| مكافحة الألغام | (130.081.917.دولار) |
| لاجئون | (100دولار) |
| تجارة وصناعة | (6.261.917.808دولار) |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر 2011).**

**القطاعات ال10 الأكثر تلقياً للمساعدات**

| القطاع | المبلغ (الدولار) |
|---|---|
| دعم ميزانية | (0.627.383.396دولار) |
| إغاثة | (119.942.981دولار) |
| إعمار | (86.396.978.082دولار) |
| ثقافة | (35.610.010.136دولار) |
| إنشاء طرق | (34.340.658.904دولار) |
| بناء وتشييد | (33.029.741.917دولار) |
| صحة | (14.637.575.890دولار) |
| ثروة سمكية | (10 دولار) |
| بناء قدرات | (9.913.721.095دولار) |
| تعليم | (9.259.393.397دولار) |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة الخارجية، المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، 2011).**

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن بين عشرين قطاعاً تم دعمه خلال السنتين 2010-2011م حظيت ستة قطاعات بالنصيب الأوفر من المساعدات, حيث جاء قطاع دعم الميزانية في المرتبة الأولى بمبلغ (627.383.396 مليون دولار) (بنسبة 61.6% من إجمالي المساعدات). ويأتي قطاع الإغاثة في المرتبة الثانية بمبلغ (119.942.981 مليون دولار) (بنسبة 11.8 من إجمالي المساعدات), تليه بعد ذلك قطاعات الإعمار والثقافة وإنشاء الطرق والبناء والتشييد بمجموع مبالغ وصلت إلى ما قيمته (189.377.389 مليون دولار) وبنسبة عامة للقطاعات الأربعة بلغت 18.2% من إجمالي المساعدات, بينما تراوحت قيمة المساعدات إلى كل من قطاعات الصحة والثروة السمكية وبناء القدرات والتعليم ما بين (9.041.095.890 مليون دولار) وأكثر من (13.972.602.739 مليون دولار).

وحصلت قطاعات دعم الدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان ودعم السلام ودعم القطاع الاقتصادي والاجتماعي وتقديم المساعدة الفنية على معونات تتراوح قيمتها ما بين (1.917.808.219 مليون دولار) أكثر من (3.835.616.438 مليون دولار) تقريباً.

وبلغ مجموع المساعدات الموجهة إلى القطاعات غير المحددة ما قيمته (24.717.292.876 دولار) وهي تشكل نسبة 2.4% من إجمالي المساعدات.

**إجمالي المساعدات والمعونات الخارجية غير الحكومية**

| العام | المبلغ (الدولار) | |
|---|---|---|
| 2010 | (219.093.422 مليون دولار) | إجمالي المساعدات: (0.453.705.241 مليون دولار) |
| 2011 | (220.913.189 مليون دولار) | |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ص228).**

بلغ عدد المنظمات الإنسانية القطرية المانحة تسع منظمات. تتعدد نشاطاتها الإنسانية والإنمائية بين داخل الدولة وخارجها ولدى بعض المنظمات مكاتب وفروع خارجية في الوقت الذي لدى البعض الآخر من الجمعيات شراكات مع العديد من المنظمات الإنسانية المحلية والدولية. وتتمتع المنظمات الإنسانية غير الحكومية القطرية بسمعة جيدة وسجل حافل

بالنشاطات. وقد حصلت كل من جمعية قطر الخيرية ومنظمة أيادي الخير نحو آسيا على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأيكوسوك) التابع للأمم المتحدة.

وتشرف إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة في وزارة الشؤون الاجتماعية على نشاطاتها, وتراقب كافة تحويلاتها المالية وتعتمد شركائها وتفتح فروعاً لها في الخارج بعد التأكد من خلو الشركاء من أي إشكالات قانونية أو ممارسات خاطئة.

بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة من المنظمات غير الحكومية القطرية لعامي 2010- 2011م مبلغ (440.006.611 دولار).

حيث بلغ حجم المساعدات لعام 2010م (219.093.422 دولار) (بنسبة 49.8%) بينما بلغ حجم المساعدات لعام 2011م (220.913.189 دولار) (أي بنسبة 50.2%), ويلاحظ أن حجم المساعدات بين العامين متقارب بشكل كبير, لكن تعتبر هذه المساعدات الأعلى مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 2004 و2009م.

**التوزيع بحسب الجهات المانحة**

| الجهة المانحة | المبلغ ( مليون دولار) |
|---|---|
| جمعية قطر الخيرية | (137.589.829 مليون دولار) |
| مؤسسة عيد الخيرية | (129.025.893 مليون دولار) |
| الهلال الأحمر القطري | (61.181.06 مليون دولار) |
| منظمة الدعوة الإسلامية | (43.829.869 مليون دولار) |
| راف- مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله | (26.914.138 مليون دولار) |
| صلتك | (19.543.650 مليون دولار) |
| روتا | (12.729.995 مليون دولار) |
| مؤسسة الفاخورة | (7.398.062 مليون دولار) |
| الشيخ جاسم الخيرية | (1.794.112 مليون دولار) |
| **المجموع** | **(0.440.006.611 مليون دولار)** |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مجلي التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2011، ص36).**

وبحسب الجدول هناك تسع منظمات إنسانية قطرية, قدمت مساعداتها خلال العامين 2010-2011م بمبالغ متفاوتة, حيث جاءت جمعية قطر الخيرية كأكبر جهة مانحة بمبلغ

وقدره (137.589.829 دولار) (بنسبة 31.3%) من إجمالي المساعدات الخارجية غير الحكومية, وتليها مؤسسة الشيخ عيد آل ثاني الخيرية بمبلغ وقدره (129.025.893 دولار) (بنسبة 29.3%) من إجمالي المساعدات الخارجية غير الحكومية. وقدم الهلال الأحمر القطري مبلغاً وقدره (61.181.06دولار) (بنسبة 13.9%). وتشكل نسبة المساعدات المقدمة من تلك المنظمات الثلاث ما يعادل نسبته (74.5%) من إجمالي المساعدات. ثم تأتي المنظمات الإنسانية الأخرى حيث قدمت كل منها مساعدات بمبالغ ما دون (60 مليون دولار) كما هو موضح بالجدول السابق.

**التوزيع بحسب الجهات المستفيدة**

إن معظم المساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية القطرية قد استفادت منها جهات وجمعيات وهيئات غير حكومية في الدول المتلقية للدعم, وذلك عبر شراكات تمويلية تارة وشراكات تنفيذية تارة أخرى. وقد بلغ حجم المبلغ المقدم إلى الجهات غير الحكومية (0.426.475.783 مليون دولار) أي ما يعادل نسبة (96.9%) من إجمالي المساعدات, بينما لم تتجاوز المساعدات المقدمة مباشرة إلى الأجهزة والهيئات الحكومية مبلغ (13.530.827دولار) أي ما يعادل نسبة (3.1%).

| الجهة المستفيدة | المبلغ (مليون دولار) |
|---|---|
| غير حكومية | (0.426.475.783دولار) |
| حكومية | (13.530.827 دولار) |
| المجموع | (0.440.006.611 دولار) |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة: قاعدة بيانات، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، 2009-2011).**

## التوزيع جغرافيا:

امتدت المساعدات الخارجية غير الحكومية إلى كافة القارات حيث بلغ نصيب قارة آسيا ما يعادل (245.609.985) بنسبة (55%) وتأتي بالمرتبة الأولى من إجمالي الدعم بينما جاءت قارة أفريقيا في المرتبة الثانية بمبلغ (151.200.226) بنسبة (34%) من

إجمالي المساعدات تليها قارة أوروبا بمبلــغ (25.926.065) بنــسبة (5%) مــن إجمــالي المساعدات بينما بلغت قارة الأمريكيين والكاريبني مبلغ (30.185.479) بنسبة (72%) من إجمالي المساعدات وقارة أوقاسينا مبلغ (298.831 بنسبة (7%) من اجمالي المساعدات.

**التوزيع بحسب الأقاليم:**

حصل اقليم غرب آسيا من اجمالي المساعدات المقدمة إلى قارة آسيا على أعلى مبلــغ وقدره (180.667.547) مليون دولار بنسبة (73%) من اجمالي المساعدات المقدمــة إلــى قارة آسيا أما في قارة أفريقيا فقد حصل أقليم شــرق أفريقيــا علــى اعلــى نــسبة وقــدرها (54.802.319) مليون دولار بنسبة (36%) من إجمالي المساعدات المقدمــة إلــى قــارة أفريقيا.

بينما حصل إقليم جنوب شرق أوروبا على أعلى مبلغ من لبن بقيــة أقــاليم أوروبــا وبلغت قيمة المبلغ (11.220.443) مليون دولار إي ما يعادل نسبة (43%) مــن اجمــالي المساعدات المقدمة إلى قارة أوروبا وحصل اقليم شمال أمريكا على النسبة الأعلى حيث بلغت قيمة المساعدات خلال العامين 2010-2011 المقدمة إليه (2.840.272) مليون دولار ‘ي بنسبة(89%) من إجمالي المساعدات المقدمة إلى الأمريكيين والكاريبني.

**التوزيع بحسب الدول ال10 الأكثر تلقياً للدعم**

ويبلغ عدد الدول التي استفادت من المساعدات الخارجية غير الحكومية عبــر منظماتها غير الحكومية 98 دولة موزعة على مختلف قارات العالم. وبلغ عدد الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تلقت الدعم 17 دولة, بينما بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تلقت الدعم 32 دولة عربية إسلامية, حيــث تلقــت هــذه الدول العشر (295.768.256 مليون دولار) أي نسبة (67.19%) من إجمالي المساعدات. واستحوذت فلسطين على أكبر مبلغ وقدره (92.258.132 دولار), وذلك نتيجــة الأوضــاع الإنسانية المتدهورة من جراء الاحتلال بشكل عام والحصار المفروض على قطاع غزة بشكل

خاص. بينما تأتي اليمن والصومال وباكستان والسودان في المراتب الخمس الأولى نتيجة تحديات التنمية في اليمن والكوارث الطبيعية كالفيضانات في باكستان, والجفاف في الصومال, وأيضاً دعم جهود الإغاثة والتنمية وتشجيع العودة الطوعية في إقليم دارفور- السودان[1].

| الدولة | المبلغ ( مليون دولار) |
|---|---|
| فلسطين | (92.258.132 دولار) |
| اليمن | (42.897.746 دولار) |
| الصومال | (34.313.986 دولار) |
| باكستان | (31.070.965 دولار) |
| السودان | (30.919.021 دولار) |
| النيجر | (20.393.815 دولار) |
| اندونيسيا | (16.967.103 دولار) |
| لبنان | (11.490.969 دولار) |
| العراق | (8.238.16 دولار) |
| مصر | (7.218.355.342 دولار) |
| **المجموع** | (0.295.768.256 دولار) |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر (2008-2011).**

## التوزيع بحسب المجالات

| نوع المجال | المبلغ (مليون دولار) |
|---|---|
| إنمائي | (246.292.621 دولار) |
| إنساني | (132.415.452 دولار) |
| غير محدد | (61.298.538 دولار) |
| **المجموع** | **(0.440.006.611 دولار)** |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر (2008-2011).**

---

1) www.uoorg/arabic/millionium/sg/report/summary.htm.

يلاحظ من الجدول السابق أن المساعدات المقدمة للأغراض الإنمائية تفوق تلك التي قدمت للأغراض الإنسانية, حيث بلغت المبالغ المخصصة للمجال التنموي مبلغ (246.292.621 مليون دولار). أي (بنسبة 56%) من إجمالي المساعدات. بينما حصد المجال الإنساني مبلغ (132.415.452دولار) (بنسبة 30%) من إجمالي المساعدات. ويلاحظ أن جهود المنظمات غير الحكومية القطرية تحاول المحافظة على توازن ما بين الجهود التنموية والإنسانية, وإن كانت التنمية تحتل المرتبة الأولى من اهتماماتها, بينما تأتي مواجهة الطوارىء والكوارث والاستجابة العاجلة في أوقات الكوارث في المرتبة الثانية.

**التوزيع بحسب المجالات والقطاعات**

| نوع المساعدة | المبلغ (الدولار) بالمليون |
|---|---|
| **إنمائية** | **(246.292.621دولار)** |
| تعليم | **(57.969.569دولار)** |
| بناء قدرات | **(45.282.215دولار)** |
| دعم ميزانية | **(37.624.533دولار)** |
| ثقافة | **(31.675.870دولار)** |
| بناء وتشييد | **(27.897.249دولار)** |
| صحة | **(24.840.137دولار)** |
| اقتصادية – اجتماعية | **(11.602.265دولار)** |
| أغذية | **(3.224.910دولار)** |
| مياه وإصحاح | **(2.886.223دولار)** |
| إعمار | **(2.738.826دولار)** |
| النقل والاتصالات | **(0.394.518دولار)** |
| غير محدد | **(156.301.369دولار)** |
| **إنسانية** | **132.415.452دولار)** |
| إغاثة | **(87.874.380دولار)** |
| أغذية | **(38.240.468دولار)** |
| طب | **(6.221.973.698دولار)** |
| مأوى | **(78.629.041دولار)** |
| **غير محدد (إنساني- إنمائي)** | **(61.298.538دولار)** |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على جهاز الإحصاء القطري للعام 2011، وتقرير التنمية البشرية للعام 2008-2011).**

**المجال الإنمائي**

**إجمالي المساعدات: (246.292.621دولار)**

| المجال الإنمائي | المبلغ (الدولار) |
|---|---|
| تعليم | (57.969.569دولار) |
| بناء قدرات | (45.282.215 دولار) |
| دعم الميزانية | (37.624.533 دولار) |
| ثقافة | (31.675.870 دولار) |
| بناء وتشييد | (27.897.249 دولار) |
| صحة | (24.840.137 دولار) |
| اقتصادي – اجتماعي | (11.602.265 دولار) |
| أغذية | (3.224.910 دولار) |
| مياه وإصحاح | (2.886.223 دولار) |
| إعمار | (2.738.826 دولار) |
| النقل والاتصالات | (.394.518 دولار) |
| غير محدد | (156.301 دولار) |
| **المجموع** | **(246.292.621 دولار)** |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على جهاز الإحصاء القطري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير التنمية البشرية للعام 2011).**

ويلاحظ من الجدول السابق أن عدد القطاعات في المجال الإنمائي بلغ 11 قطاعاً. استحوذ قطاع التعليم على مبلغ (57.969.569 دولار) أي نسبة (24%), وقطاع بناء القدرات على (45.282.215دولار) أي (نسبة 18.89%) من إجمالي المساعدات الإنمائية. بينما حصل قطاع دعم الميزانية على مبلغ (37.624.533 دولار) ما نسبته (15.7%), وقطاع الثقافة (31.675.870 دولار) أي (نسبة 13.2%) ويلاحظ من هذه الأرقام الاهتمام البالغ من قبل المنظمات غير الحكومية في مسألة بناء الإنسان باعتباره رأس مال التنمية الأساسي, وذلك عبر تقديم المساعدات في قطاعات التعليم وتطوير القدرات ونشر الثقافة التي تشكل عوامل أساسية ترتقي بها الجهود التنموية.

**المجال الإنساني**

**إجمالي المساعدات: (132.415.451دولار)**

| المجال الإنساني | المبلغ (الدولار) |
| --- | --- |
| إغاثة | (87.874.380دولار) |
| أغذية | (38.240.468 دولار) |
| طب | (6.221.973.698 دولار) |
| مأوى | (78.629دولار) |
| **المجموع** | **(132.415.451 دولار)** |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على جهاز الإحصاء القطري للعام 2009-2011).**

ويلاحظ من الجدول السابق أن القطاعات في المجال الإنساني وصل عددها إلى أربعة, استحوذ قطاع الإغاثة العاجلة على مبلغ (87.874.380 دولار) (بنسبة 66%), وتعطي المساعدات الإنسانية غير الحكومية أولوية أيضاً لتوفير الغذاء في حالات الجفاف والكوارث حيث بلغ إجمالي المساعدات الغذائية (38.240.468 دولار), ما (نسبته 29%) من إجمالي المساعدات المقدمة للمجال الإنساني خلال العامين 2010- 2011م.

**القطاعات الأكثر تلقياً للمساعدات**

| القطاع | المبلغ (الدولار) |
| --- | --- |
| إغاثة | (87.874.380دولار) |
| تعليم | (57.969.569 دولار) |
| بناء قدرات | (45.282.215دولار) |
| أغذية | (38.240.468 دولار) |
| دعم ميزانية | (37.624.533 دولار) |
| ثقافة | (31.675.870 دولار) |
| بناء وتشييد | (27.897.249 دولار) |
| صحة | (24.840.137 دولار) |
| اقتصادي- اجتماعي | (11.602.265 دولار) |
| طبي | (6.221.973.698 دولار) |
| **المجموع** | **(.369.228.663 دولار)** |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على جهاز الإحصاء القطري للعام 2009-2011).**

من مجموع ستة عشر قطاعاً كان نصيب قطاع الإغاثة هو الأعلـــى, حيـــث بلغـــت المساعدات المقدمة (87.874.380 دولار) (بنسبة 20%) من إجمالي المساعدات الإنمائيـــة والإنسانية. ويعود سبب ذلك إلى الوضع المتدهور الذي تم توجيه المـــساعدات إليهـــا خـــلال عامي 2010- 2011م في كل من باكستان والصومال والسودان وغيرها. ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع مـــا حـــصل عليـــه قطاعـــا التعلـــيم وبنـــاء القـــدرات قـــد بلـــغ (100.786.031 دولار) أي (بنسبة 23.45%) من مجموع كافة المساعدات.

## التوزيع الجغرافي للمساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر

| الرقم | الجهة المستفيدة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | المجموع بالدولار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | العربية | 61.893.928 | 110.630.009 | 487.415.182 | 326.025.957 | 337.978.366 | 150.875.732 | 323.684.792 | 843.699.874 | 2.643.193.920 |
| 2 | الأمريكيين | 351.360 | 6.535.433 | 62.889.543 | 38.013.000 | 12.243.313 | 17.266.496 | 5.853.978 | 18.125.423 | 161.288.547 |
| 3 | الأفريقية | 6.949.787 | 2.960.986 | 19.874.965 | 18.985.865 | 30.480.952 | 87.639.757 | 82.441.321 | 51.727.216 | 300.560.147 |
| 4 | الآسيوسة | 12.240.933 | 9.987.139 | 33.543.225 | 20.300.000 | 24.244.861 | 61.054.644 | 35.699.498 | 38.562.737 | 235.703.788 |
| 5 | أوروبا | 6.468.392 | 3.913.630 | 10.830.300 | 11.589.358 | 8.172.248 | 23.261.780 | 27.836.653 | 33.762.718 | 125.835.079 |
| 6 | الاقيانوس | – | 1.545.687 | 370.651 | 84.794 | 86.983 | 2.000.000 | 98.831 | 200.000 | 5.206.325 |
| | غير محدد | 15.849.985 | 8.790.270 | 9.440.779 | 21.554.630 | 18.865.512 | – | 86.246.027 | – | 160.035.960 |
| | المجموع | 103.754.385 | 143.641.293 | 624.374.643 | 436.574.354 | 433.051.632 | 342.098409 | 562.750.579 | 986.077.968 | 4.275.017.786 |

**(المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير التنمية البشرية للعام 2004–2006، وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر، 2007–2011).**

## المبحث الثاني: مكانة دولة قطر بين الدول

لقد اكتسبت الدبلوماسية القطرية التجربة مع مرور الوقت، وتكون لها كادر دبلوماسي قادر على التكيف والعطاء والتفاعل مع كافة المستجدات على الساحة الدولية، الأمر الذي أعطى ويعطي هذه الدبلوماسية الحافز الأكبر نحو تحقيق المزيد من الإسهامات في المجال الدولي. ولا شك أن دولة قطر بما تتمتع به من مكانة على النطاق الإقليمي الخليجي والعربي والدولي وحضورها الفاعل في الكثير من المؤتمرات والمنتديات، جعل سياستها الخارجية تقوم على دعم فرص السلام واعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وهو النهج التي اختطته دولة قطر منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مقاليد الحكم. ويعتبر عبد الحميد الأنصاري (الأستاذ بجامعة قطر) "أن السياسة القطرية الخارجية قائمة على الدبلوماسية بما يسمح لدولة قطر بأن تلعب دور الوسيط في العديد من قضايا النزاع، حيث حققت نجاحات مشهوداً لها على هذا الصعيد"[1].

وسوف يتم بيان مكانة دولة قطر من خلال تقسيمها إلى حقب زمنية كالآتي:

**- الفترة ما قبل عام 2001:**

تعتبر منطقة الخليج العربي لأسباب تاريخية وعوامل جغرافية محط اهتمام القوى الكبرى في الشرق والغرب عبر قرون طويلة. وفي العصر الحالي ازدادت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، لما تتمتع به من موارد أولية غنية وحيوية للعالم واقتصادية

وديمومته كالنفط الخام والغاز الطبيعي. وبالنظر لكون دولة قطر تعتبر من الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، حيث يعود تاريخ إعلان استقلالها عن بريطانيا إلى 3 سبتمبر 1971 ، إلا أنها منذ ذلك التاريخ تعتبر من الدول النشطة دبلوماسياً في بيئتها الإقليمية والدولية، خصوصاً منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم عام1995 ، حيث أصبح لدولة قطر وضع متميز ومستقل في المنطقة العربية عامة والمنطقة الخليجية خاصة، رغم حساسية المنطقة وتعرضها لأحداث وعواصف وظواهر عدم استقرار في السنوات القليلة الماضية[2].

ويعترف صناع القرار في دولة قطر بأن سياسة بلادهم تنبع من محددات جغرافية وسكانية وتاريخية واقتصادية وسياسية، إذ تفرض عليها إتباع سياسة خارجية خاصة بها،

(1)عبد الحميد الأنصاري، جريدة الراية القطرية، الثلاثاء 11 أكتوبر 2005.

(2)عبد العزيز بن محمد، "السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة1995-2005"، مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005 ، ص: 12.

حيث ترتبط بكبر مساحة الدولة، وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، ووضعها التاريخي، ومشكلاتها الداخلية، بحيث يعتقد هؤلاء أن دولة قطر على الرغم من عدم وجود مقومات متميزة لها إلا أنها قررت أن تلعب دوراً إقليمياً كبيراً.

وقد تبلورت أسس العلاقات الخارجية القطرية منذ بداية الستينات، حين تم إصدار القوانين المنظمة لأوجه الحياة المختلفة بها ثم أخذت صلاتها بالعالم الخارجي تزداد بمشاركتها في المؤتمرات والندوات المختلفة، وفي عام (1969) أنشئت في قطر إدارة للشؤون الخارجية بالمرسوم رقم (1)، الذي حدد اختصاصات تلك الإدارة على النحو التالي: اقتراح سياسة خارجية عامة للدولة وخطة للعمل تطابق هذه السياسة بالنسبة لكل شأن من الشؤون الخارجية، وتتبع السياسة الدولية واستطلاع الأحداث والتطورات العالمية وإعداد التقارير اللازمة عن هذه الأمور، والقيام بالدراسات اللازمة التي ترمي إلى دعم وتنمية الروابط الاتحادية بين قطر والإمارات العربية، وبحث أفضل الوسائل لتعزيز أواصر الصداقة والمودة وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين قطر والبلاد العربية خاصة، والدول الأخرى، بوجه عام، وبحث وسائل حماية مصالح الإمارة ومصالح رعاياها في الخارج والسعي لفض المنازعات التي تنشأ بين مواطني الإمارة الموجودين بالخارج، أو بينهم وبين الأجانب بالطرق الودية متى طلب ذوو الشأن ذلك.

فقد ساهمت قطر في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من مايو 1981، وقد سعى المجلس -منذ ذلك الحين- بجهود جميع أعضائه لخدمة مصالح دول المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة. ويأتي تعزيز علاقات دولة قطر بكافة أعضاء مجلس التعاون الخليجي العربية وتعميق أواصر الأخوة والتكامل الاقتصادي معها في مقدمة الأولويات في السياسة الخارجية. وتسعى قطر إلى الإسهام في تحقيق التعاون والتضامن بين دول المجلس بما فيه تلبية طموحات وتطلعات شعوب المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة[1].

وتعمل السياسة القطرية على بناء شبكة علاقات قوية مع الدول العربية، وتعد قضية فلسطين الأولى في اهتمامات دولة قطر، حيث تم افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم سفارة بعد إعلان دولة فلسطين عام (1988) في الجزائر، والالتزام بقضية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

---

(1) فؤاد بسيسو، "التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1984 ، ص: 359.

أما أمن الخليج فإن دولة قطر تنظر إليه بعد أحداث الخليج عام (1990/1991) مـن خلال إبرام الاتفاقيات العسكرية مع الدول الكبرى وخاصة الولايـات المتحـدة، والترحيـب بالوجود العسكري الأمريكي في دولة قطر، كدولة حليفة وصديقة، وهي تتفق مـع رؤى دول الخليج العربي الأخرى في ضرورة الوجود العسكري الأمريكي لمواجهة التهديدات وخاصـة التهديدات الإيرانية النووية، وعدم استقرار العراق، وظاهرة العنف والأرهاب. واستمرت دولة قطر في لعب دور إسلامي مع انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بالدوحـة عام (2000).

لقد حققت الدبلوماسية القطرية نجاحات على مختلف الأصـعدة الخليجيـة والعربيـة والإسلامية، وتعمل دولة قطر على تعميق روابط التعاون بينهـا وبـين الـشعوب والـدول الإسلامية وعلى تقديم كافة أشكال المساعدة والدعم المادي والمعنوي لخدمة القضايا المشتركة للأمة العربية والإسلامية. على طريق نهجها الداعم لقضايا الأمة الإسلامية استضافت قطـر في نوفمبر (2000) مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي توصل إلى نتائج هامة علـى صـعيد دعم قضايا الأمة وتكاملها ووحدتها في مواجهة التحديات[1].

**الحقبة من (2001-2003)**

منذ أحداث 11 سبتمبر تغير وجه العالم حيث احتاجت امريكيا لبعض الدول من حيث امتلاكها لمصادر الطاقة وموقعها الاستراتيجي فكان من هذه الدول (قطر) حيث استغلت هـذا الظرف بشكل كبير من خلال اتباع الولايات المتحدة الأمريكية لأستراتيجية جديـدة لمنطقـة الشرق الأوسط، من خلال استبعادها لبعض الدول المركزية في المنطقة (العـراق، ايـران، سوريا، تركيا)، فقامت بغزو العراق وجعلتها دولة تابعة لها في سياستها الاقليميـة واشـغلت ايران ببرنامجها النووي وهذا كله فتح المجال أمام قطر للعب دورا مركزياً في المنطقة مـن خلال توظيف الأدوات الاقتصادية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد برز الدور القطري على المسرح الدولي، لما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وقيـادة متحمسة لجعل قطر رقما مهما على الصعيد المحلي والإقليمي. وأظهرت دولة قطر في الكثير من المناسبات انتهاجها لسياسة معتدلة وعقلانية، بل لقد أطلقت دولة قطر العديد من المبادرات السياسية من أجل تخفيف التوتر في العلاقات الدولية، والتقريب بين وجهات النظر من أجـل الحيلولة دون تفاقم الأوضاع في أكثر من قضية وملف سياسـي، مثـل القـضية الفلـسطينية

(1)محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، مجلة سياسات فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، تحرير: الدكتور عاطف أبو سيف مدير التحرير: أكرم مسلم، معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين: رام الله نيسان 2011.، ص: 18.

والقضية العراقية والحرب الإسرائيلية على لبنان ومشاكل القرن الأفريقي، والملـــف النـــووي الإيراني الذي يؤرق بال المجتمع الدولي منذ وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة.

أما في المجال العالمي، فقد اتجهت دولة قطر في تحركاتها الدبلوماسية فـــي مختلـــف دول العالم، في بناء علاقات بين دول قطر وروسيا، واتفاق دفاعي مع بريطانيـــا، وجـــولات أمير قطر إلى أوروبا لدعم التعاون التجاري والاقتصادي كما حـــصل مـــع فرنـــسا وألمانيـــا وبريطانيا ثم فنلندا وبولندا والمجر ورومانيا، هذا فضلاً عن العلاقات الإستراتيجية المميزة مع الولايات المتحدة، والزيارات المتبادلة بينهما، والشراكة بعد عام (2001)، وزيارة سمو أميـــر قطر إلى البرجين اللذين تعرضا للانهيار وتقديم العزاء لأهالي الضحايا، ثم زيارته بعد الحرب على العراق مباشرة (2003) إلى واشنطن مما فيه دلالة على مستوى العلاقات بين البلـــدين، وتبعها زيارة جورج بوش الابن في الشهر التالي إلى دولة قطر وهي الأولى لرئيس أمريكـــي لدولة قطر، وعززها التعاون العسكري بين الجانبين.

وقد أقامت قطر عددا من المؤتمرات منها:

استضافت قطر مؤتمر أوبك الاستشاري (2003/6/7).

اجتماع البلدان المصدرة للأوبك وهو فرقة لمناقشة الموضوعات المتعلقـــة باســـتقرار سوق البترول.

كما أقامت قطر المؤتمر العالمي للطب النفسي ضحى قطر (2003/11/13).

وأقيم اجتماع المساندة المستديرة حول حوار الحضارات قطر (2001).

وفي مجال التعاون الدولي استضافت قطر عام 2001 المـــؤتمر الـــوزاري الرابـــع لمنظمة التجارة العالمية الذي نجمت عن جولة الدعوة.

**منظمة المؤتمر الإسلامي:**

خلال مؤتمر القمة الإسلامي تسلمت دولة قطر رئاسة منظمة المؤتمر الإســـلامي لمدة ثلاث سنوات في الفترة من 2000-2003، وقد سجلت رئاسة قطـــر للقمـــة الإســـلامية التاسعة نجاحاً مميزاً للدبلوماسية القطرية، التي تؤكد وجودها الديناميكي على الساحة الإقليمية والدولية. وقد عبرت قطر عن بالغ اهتمامها بتعميق روابط التعاون بينها وبين الشعوب والدول الإسلامية وتقديم المساعدة والدعم المادي والسياسي لخدمة القضايا المشتركة للأمـــة العربيـــة

والإسلامية. كما شاركت دولة قطر في حضور فاعل في اجتماعات مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد بكوالالمبور بماليزيا في الفترة من 16-18 تشرين الأول عام 2003[1].

وعلى طريق دعمها لقضايا الأمة الإسلامية استضافت قطر في كانون الثاني 2000 مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي توصل إلى نتائج هامة على صعيد دعم قضايا الأمة وتكاملها ووحدتها في مواجهة التحديات مع ما أفرزته القمة من واقع تضامني عربي وإسلامي يؤسس لمرحلة جديدة تقود فيها دولة قطر منظمة المؤتمر الإسلامي نحو تفعيل دورها والوصول بها نحو غاياتها في وحدة المسلمين وتكاتفهم وحل مشاكلهم وقضاياهم وتنشيط وتوثيق التعاون بينهم في كافة المجالات[2].

فوجدت تلك النتائج والقرارات الاحترام والإشادة من قادة وشعوب الأمة الإسلامية باعتبار أنها جاءت واضحة ومعبرة عن الرؤية الإسلامية المشتركة نحو تحقيق الهدف والوصول إلى الغايات .. معبرين عن الثقة في أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستشهد خلال الرئاسة القطرية لها حيوية في نشاطها وقدرةً على التأثير الإيجابي ، مؤكدين أن النتائج تمثل نقلةً نوعية للعمل الإسلامي المشترك وأن دولة قطر قادرة على تحويل النتائج إلى فعل ملموس وتحقيق الآمال العريضة التي تعلقها الدول الإسلامية على الرئاسة القطرية من أجل خدمة قضايا وشعوب الأمة الإسلامية قاطبة[3].

انطلاقاً من كل ذلك قامت دولة قطر بتحرك سياسي ودبلوماسي ناجح ومؤثر على أعلى المستويات لتحقيق المكاسب التي توصلت إليها قمة الدوحة الإسلامية .. كما قامت اللجنة الوزارية التي ترأسها والمنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي التاسع بتحرك واسع على المستويات الإقليمية والدولية دعماً لقضايا الأمة حيث حظيت كل هذه التحركات بالتقدير والإشادة من زعماء الأمة وقادتها وشعوبها.

**الحقبة من (2004- 2008)**

ان حاجة القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) لوجود حلفاء واستخدام أراضيها ,وأدواتها للتأثير على المنطقة والتحكم بها، وتراجع القوى الاقليمية وبروز الأزمة المالية في تلك الفترة أشغل العالم بشكل كبير وزيادة الطلب على النفط والغاز الحيوي بشكل

---

(1)موقع وزارة الخارجية القطريةhttp://www.mofa.gov.qa:

(2) وزارة الخارجية القطرية , مرجع سابق

(3) المرجع نفسه

مطرد، مما افسح المجال أمام دول صغيرة مثل قطر للعب دور أكبر من حجمها مستغلة الفراغ الاقليمي وهنا استطاعت قطر أن تستثمر الظروف الاقليمية التي تشغل العالم لمصلحتها بشكل كبير فقامت بتوظيف أدواتها الاقتصادية من مساعدات ومنح وقروض إلى دول العالم كانت نامية أو متقدمة، حيث شهدت حجم استخدام الادوات الاقتصادية القطرية زيادة فقد بلغ مجموع مساعدات قطر الانمائية بين عام 2004- 2008 (1.741.396.910) مليار دولاراً وتوزعت إلى الدول الفقيرة في افريقيا إلى الدول الفنية في أوروبا.

من الملاحظ أن قطر ساهمت في عدة مواقف للدول على كافة الأصعدة وفي كل المجالات فقد حققت قطر خلال سنوات مختلفة أن تقف جنبا إلى جنب على المستوى الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي.

وبالفعل ظهرت قضايا جديدة وعديدة لم تكن مطروحة على جدول العمل الدبلوماسي القطري، وهي قضايا تستحق التوقف عندها والمساهمة في إيجاد الحلول لها. وهذا ما أبرزه الشيخ حمد بن جاسم عند افتتاحه لمؤتمر حول دور الناتو في أمن الخليج المنعقد في الدوحة عام 2005 حيث يقول أن: "التحديات على الصعيد العالمي التي تتمثل في صراعات مزمنة وحديثة تنتظر الحل، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط، فضلا عن تحقيق استقرار الوضع في العراق بتوافق جميع الأطراف وحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل بنزعها وإخلاء المنطقة منها. مؤكداً انه في هذا الخصوص ينبغي أن ينصب الجهد الدولي على توخي الحلول التي تستند على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف"[(1)].

وخلال عام 2005 كثفت الدبلوماسية القطرية -سواء من المركز بالدوحة أو في الأمم المتحدة بنيويورك- اتصالاتها مع ممثلي المجموعتين حتى تحظى بالدعم الكامل لدخول عضوية مجلس الأمن. يعكس ترشيح قطر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لمدة عامين، هو نوع من تقدير المجتمع الدولي لقطر ومكانتها ودورها المتنامي على الساحة الدولية. وبدون شك فإن التأييد الدولي الذي حصلت عليه قطر منذ البداية، يعطي مشروعها الدبلوماسي دفعة قوية على طريق الوصول إلى العضوية غير الدائمة في المجلس الدولي.

وقد تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة العامين 2006- 2007 في الانتخابات التي أجرتها الجمعية العامة بتاريخ 10 أكتوبر 2005. وقد تمكنت دولة قطر بفضل دبلوماسيتها النشطة من الوصول إلى هذا الهدف الرئيسي وتحقيقه، ويعتبر أحمد

---

(1) صحيفة الراية القطرية، الجمعة 2 ديسمبر 2005.

عبد الملك الإعلامي القطري، أن عضوية دولة قطر تأتي بعد قيامها بسلسلة من المبادرات الناجحة سواء على الصعيد العربي أو الصعيد الدولي وبالتالي، فإن وجودها في المجلس لم يأت من فراغ، وأن ما حققته قطر على الصعيد الدبلوماسي الدولي وتمسكها بقيم السلام والحوار مع الآخر، ونبذ العنف أهلها لأن تحصل على هذه العضوية. ومن جانبه يرى يوسف عبيدان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر، أن هذا الحدث الذي أدى إلى انتخاب قطر عضوا غير دائم بمجلس الأمن "يعتبر انتصارا للدبلوماسية القطرية وتجسيدا لدور دولة قطر بين الدول"[1].

وهكذا تشكل ممارسة قطر لعضويتها في مجلس الأمن إضافة نوعية لنجاحات الدبلوماسية القطرية في السنوات الماضية، في ظل ظروف دولية تعرف تقلبات سريعة. فكانت عضوية قطر في هذا المجلس خطوة دبلوماسية إيجابية وفعالة مكنتها من احتلال مكانها المناسب في عالم اليوم والمشاركة في صنع القرار الدولي. وهو الحدث الذي جاء نتيجة عمل دؤوب ودبلوماسية نشطة وفعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أكدت للمتتبعين رجاحة الرؤيا القطرية للسياسة الدولية، والتي تستند إلى الدعوة إلى السلم ونبذ العنف في حل النزاعات والمشكلات العالقة بين الشعوب، وهو إنجاز أشاد به الكثير من الدبلوماسيين والسياسيين في مختلف المنتديات الفكرية والمحافل الدبلوماسية.

وفيما يخص القضية اللبنانية لعبت قطر دورا كبيرا في الحد من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان (حرب يوليو/ تموز 2006)، حيث كان لدولة قطر دورٌ حيويٌ ومهم على الساحة الإقليمية والدولية وقد برز ذلك إبان ترؤس قطر لوفد جامعة الدول العربية الذي توجه إلى نيويورك ونجح في تعديل القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم 1701 بوقف القتال في لبنان، وما كان لهذا النجاح أن يتأتى بدون الجهود الكبيرة التي بذلتها قطر في هذا الصدد. وقد ترأس وفد الجامعة العربية آنذاك الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، والذي أكد أن تعديل القرار الدولي المذكور يمثل انتصاراً للبنان، وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر عند زيارته إلى لبنان بعد توقف الحرب وتفقده الضاحية الجنوبية لبيروت التي كانت الأكثر تضررا من العدوان الإسرائيلي.

إن سعي دولة قطر للعب أدوار طلائعية في المنظومة الدولية، جعل صناع القرار يدركون ضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط العضوية فيها، والمشاركة في مختلف المحافل الدولية وتقديم الدعم لها. لهذا اكتسبت قطر قاعدة قوية من الفعل الدبلوماسي

---

(1)جريدة الراية القطرية، السبت.31/12/2005

الناجح، والعمل السياسي الناجع، والخبرة الكبيرة في استضافة وتنظيم المؤتمرات العالمية الهامة، ومن بينها قمة الجنوب الثانية لدعم التنمية في جنوب الكرة الأرضية، التي احتضنتها الدوحة خلال عام 2006، وهي أكبر قمة عالمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كل هذا الرصيد الهائل من الخبرة التنظيمية هناك الوعي القطري الكامل بكل المتغيرات الدولية(1).

كما ربطت الدوحة بعلاقات رسمية مع إسرائيل حتى الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2009. إلا أن قطر لم تتردد في السنوات الأخيرة في الدخول في حوارات مع إيران وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خصمي الولايات المتحدة سعيا لنفوذ سياسي. كما أرسلت قطر وفدا إلى حركة طالبان في أفغانستان قبل أن تنسف الحركة تمثالين أثريين لبوذا عام 2001.

وبلورة دولة قطر تدخلاتها لحل الأزمات الإسرائيلية ـ الفلسطينية بشكل مباشر في الأعوام (2007/2003). وقد مضت دولة قطر على الرغم من ذلك في تحقيق أهدافها في كافة المستويات، واستطاعت أن تستقطب الأوساط في أكثر من (100) مؤتمر إقليمي ودولي حتى منتصف عام (2007)، من أبرزها مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومؤتمر القمة الإسلامية، ومؤتمر منظمة التجارة العالمية ومعارض ومؤتمرات عن الديمقراطية، والشريعة الإسلامية، والعراق، وفعاليات رياضية التي تستضيفها الدوحة في كل عام. وحاولت بذل مساعي كبيرة وجهود الوساطة من أجل تسوية النزاعات مثل أزمة الحكم في الباكستان، وحل أزمة لبنان عام (2008) باجتماع للفرقاء اللبنانيين في الدوحة.

وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي التجأ إلى دولة قطر في سنة 2007 من أجل حثها على المساهمة في مساعي إطلاق سراح الممرضات البلغاريات اللواتي كن معتقلات لدى نظام العقيد الليبي السابق معمر القذافي. وتمكنت قطر أيضاً في سنة 2008 من تجنيب الشرق الأوسط، وتحديداً لبنان، نزاعاً مسلحاً بفضل قربها من حزب الله اللبناني ومعارضيه على حد سواء.

لقد تغيرت موازين القوى في النظام العالمي وتعاظمت آثار العولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية، وسادت العلاقات الدولية نظرة جديدة، تزايد فيها الاتجاه لترسيخ مكانة الأمم المتحدة، وتعزيز قوتها وقراراتها. وفي عصر

---

(1) أحمد علي، صحيفة الوطن القطرية،29 ، ديسمبر.2005

العولمة لم تعد باستطاعة أية دولة أن تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً أو إيجابا على ما يقع داخلها[1]. وهكذا أصبحت البيئة السياسية الدولية أكثر تعقيداً وتداخلاً، وكان طبيعيا أن تتطور السياسة الخارجية القطرية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية.

وفيما يخص الملف النووي الإيراني فان انتخابات الرئيس المحافظ أحمد نجاد في ايران الذي جعل من تطوير البرنامج النووي أحد أهدافه الرئيسية زاد من القلق في الخليج العربي والشرق الوسط والمنظمة العربية ككل وزاد من درجة الإحتقان الذي تعانية المنظمة كما واجه هذا الطموح الإيراني رفضاً قوياً من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك أن التيار الرئيسي في الإدارة الأمريكية لديه قناعة بأن هناك احتمالات قوية لإمتلاك إيران أسلحة نووية وأن تلك المسألة تمثل في ظل وجود ما يعتبر نظاماً مأرقاً مصدر تهديد ملحاً للأمن القومي الأمريكي.

وفي مقابل الأصوات التي تدعو إلى استخدام الوسائل العسكرية لحل هذه الأزمة، فان دول الخليج العربي فصلت التيار السلمي وقد تميز دور قطر في هذا الصدد حيث دعت الدبلوماسية القطرية إلى ضرورة التهدئة لتجنيب المنطقة أية حروب وأن حل الملف النووي الإيراني لن يتم إلا من خلال المفاوضات واستفادت من جميع القنوات الدبلوماسية وفي هذا الإطار جاءت الدعوة التي وجهتها القيادة القطرية إلى الرئيس الإيراني أحمد نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة أواخر 2007 (2).

**منتدى المستقبل:**

منتدى المستقبل هو مبادرة عالمية انطلقت في عام 2004، بالرغم من أنها تخص إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمشاركة كل أعضاء مجموعة الثمانية إلى جانب عدد من الدول المراقبة من أوروبا وأمريكا، فعاليات المنتدى تضمنت عقد ورش عمل واجتماعات في عدة دول عربية وافقت على استضافة اجتماعات مصغرة لمنظمات المجتمع المدني.

---

(1) عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر – ديسمبر 1999 ، ص: 39.

( 2) محمد عبد السلام، السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط: كراسات استراتيجية، العدد 146، ديسمبر 2004.

## حقبة 2009 – 2011

تعتبر المساعدات الخارجية جزء أصيل من سياسة قطـر الخارجيـة وإسـتراتيجية محورية لقطاع التعاون الدولي، و ما مر به العالم في الفترة السابقة خصوصاً سـنة (2009) من الأزمة العالمية فكان هناك خسائر فادحة للكثير من الدول، وهذا ما جعل الوقت مناسـب لظهور بعض الدول حتى تأخذ مكاناً لها في المنظومة الدولية واستغلت قطر هذا الوضع مـن خلال استخدام بعض أدائها الخارجي وهي المساعدات والمنح التي تقدمها للعالم وكان هذا من خلال بعض المنظمات المنتشرة حول العالم وتقوم هذه المنظمات الأساسية بادوار إيجابية على الصعيد الإقليمي والدولي حيث أنها تمكنت من القيام بشراكات عالمية من خلال عملها في عدد من المجالات والقطاعات الحيوية المنتشرة جغرافياً على مساحات واسعة من العالم، فجمعيـة قطر الخيرة أخذت طابعاً دولياً لتصل إلى أكثر من (60) دولة موزعة على معظـم القـارات وتتعاون مع أكثر من 160 جمعية منتشرة في العالم وأيضاً هناك (8) مؤسسات تابعة لدولـة قطر تقوم بالعمل نفسه وفي مجالات متعددة منها التعلـيم، والـصحة، والأعمـار، والمـنح، والتنمية، دعم موازنة الدولة، والبناء والتشييد وهناك بعض المنظمات في دولة قطـر قامـت ببناء وحدات سكنية في الصين وعددها (384) وحدة وهي جمعية الهلال الأحمـر القطـري ومنظمات اتخذت طريق بناء الجامعات في دول أفريقية مثل جامعة راف العالمية في كينيا[1].

فعند الحديث عن هذه المنظمات القطرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم وفي القارات الخمسة وموزعة على معظم الدول تجدر الإشارة هنا أن قطر تلعب دوراً وبعداً دوليـاً فـي المجال الإنساني والاغاثي، وهذا ما يجعلنا نستذكر بعض المنظمات أمثال الشركات المتعددة الجنسيات التي لعبت دوراً في سياسة بعض الدول وتحديد مصيرها.

ومن هنا نجد أن قطر أصبحت تلعب دوراً بارزاً في المنظومة الدولية وهذا من خلال ربط مبادراتها الدولية مع الأمم المتحدة والدول الكبرى في العالم هذا ما قالته بالفعل وزيـرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون (اسمحوا لي أنا أعرب عن تقديرنا لعمل دولة قطر فـي مجال مكافحة الجوع والفقر والمرض في مختلف أنحاء المنطقة والعالم) [2].

وبرز دور قطر من خلال إسهامها في طرح مبادات إنسانية وإنمائية على الـصعيد الدولي فقد تمكنت قطر من طرح عدد من المبادرات مثل هوب فور، والأراضـي القاحلـة،

---

(1) وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الانمائية المقدمة من دولة قطر، 2011

(2) جهاز الإحصاء، الأهداف الانمائية للألفية، دولة قطر، 2011.

والتعليم فوق الجمع خلال العامين (2010 – 2011) إيجاباً بأهمية وضرورة التحديات الإنسانية والألمانية، والعمل على تقديم حلول مستديمة لتلك التحديات. وتأتي هذه المبادرات في إطار سد الفجوة القائمة على صعيد العمل لإنساني والألماني مع تأكيدها على إشراك كافة الأطراف المعنية تطوير الجهود الإنسانية والإنمائية في العالم، كما كان لدولة قطر العديد من المشاركات النوعية حيث عقدت مؤتمراً للمانحين حول التنمية والاستثمار في جزر القمر في الدوحة مطلع شهر مارس 2010 كما تم إطلاق النداء الإنساني الموحد في العاصمة الدوحة في شهر نوفمبر 2010 بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

وتعهدت دولة قطر بـ 20 مليون دولاراً عقب الزلزال الذي خرب هايتي مطلع 2010 من أجل ذلك صندوق خاص لصالح إعادة أعمار هايتي. وفي السياق نفسه، قدمت دولة قطر منحة ليابان عقب زلزال تسونامي كوهوكو الذي أصاب مناطق واسعة في اليابان، حيث قامت دولة قطر بالتعاون مع الحكومة اليابانية بتأسيس صندوق الصداقة القطري لليابان، من أجل المساهمة في جهود أعمار المناطق المتضررة.

وتعتمد قطر اعتماداً كلياً على الغاز والنفط اللذان يدران لها مليارات الدولارات ففي قطر ثالث أكبر مخزون للغاز في العالم, وهي تسعى لكي تكون أكبر منتج للغاز المسال على مستوى العالم، حتى ان قطر كانت قد طرحت مبادرة لإنشاء "أوبك الغاز" على غرار دول "اوبك النفط", ومع وجود هذه العائدات النقدية الضخمة من بيع الغاز والنفط فإن قطر تطمح في قيادة العالم العربي. ليس المال وحده الذي تستخدمه قطر كأداة سياسية لتنفيذ مخططاتها بل تستخدم مهارة من أحدث وأقوى المهارات التي يستخدمها الغرب في حكم العالم ألا وهي وسائل الإعلام.

فقد حركت قطر دبلوماسيتها بشكل فاعل ووظفتها لخدمة قضايا الأمة العربية وبخاصة قضايا فلسطين والعراق ولبنان والسودان، في وقت تزداد فيه التدخلات العسكرية وغيرها في هذه البلدان، الأمر الذي يتطلب علاج ذلك بالحكمة والعقلانية والسعي للحيلولة دون اتخاذ القرارات المتسرعة، وضرورة استنفاد كل الوسائل والعمل قدر الإمكان على إتباع أسلوب المفاوضات والحوار.

وقد حرصت قطر أشد الحرص على تعزيز علاقاتها الوطيدة مع جميع الدول العربية وتدعو قطر إلى توحيد الصف العربي وتقريب المواقف، وتعميق تضامن الدول العربية لمواجهة ما تتعرض له من تحديات ومخاطر وللتغلب على حالة الضعف والتفكك والعجز التي

تعاني منها، بسبب الأطماع والتدخلات الأجنبية. وبالتأكيد يأتي دعم القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمال تحركات دبلوماسية الدول العربية، ومن بينها دولة قطر[1].

وفيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية، أكدت دولة قطر دائماً على دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وتعتبر أن ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تشكل تصعيدا خطيرا وتهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة، يهدف إلى تنفيذ المخططات الإسرائيلية الرامية إلى القضاء على أية فرصة لتحقيق السلام وإجهاض خارطة الطريق والتهرب من استحقاقات عملية السلام. وقامت قطر بمطالبة المجتمع الدولي واللجنة الدولية الرباعية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتمكينه من ممارسه حقوقه الوطنية الثابتة ووقف كل ما من شأنه عرقلة الجهود المبذولة لإقرار السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخطة خارطة الطريق وإلزام إسرائيل بالوفاء بتعهداتها والانسحاب من الأراضي السورية في الجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة[2].

وأشرفت قطر على توقيع اتفاقية السلام بين السودان وتشاد، وتم ذلك في عاصمتها الدوحة في سنة 2009. وفي الدوحة أيضاً.

فكثيراً ما لعبت هذه الدولة أيضاً دور الوسيط بين حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وإسرائيل، ولاسيما في قضية الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس قبل أن يطلق سراحه في أكتوبر 2011. وفي عاصمة الإمارة أيضاً، وقع كل من محمود عباس أبو مازن، رئيس السلطة الفلسطينية، وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، «إعلان الدوحة» الذي يقضي بتأسيس حكومة وحدة وطنية تتولى التحضير للانتخابات التشريعية المقبلة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وازداد بعد قطر الدولي في الربيع العربي الذي رسم سنة 2011، وكان لافتا إقدام راشد الغنوشي[3]، زعيم حزب النهضة التونسي، ذي المرجعية الإسلامية، على جعل قطر أول محطة خارجية يزورها بعد فوز حزبه بأول انتخابات تعرفها تونس بعد سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي. ووجد حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، في استقباله،

(1) محمد البزاز، مرجع سابق، ص: 15.
(2)موقع وزارة الخارجية القطريةhttp://www.mofa.gov.qa :

(3) وزارة الخارجية القطري، ادارة التعاون الفني الدولي: الدوحة،دولة قطر.

لدى وصوله إلى تونس في يناير 2011 للمشاركة في احتفالات الذكرى الأولى لثورة الياسمين نصيب الأسد من حفاوة المسؤولين التونسيين الجدد. وقد تم توقيع 12 اتفاقيـــة بـــين تـــونس والدوحة بهذه المناسبة، التزمت قطر باقتناء صكوك خزينة بمبلغ مالي وصل إلى 380 مليون يورو من أجل تمويل مشاريع في الطاقة والبيئة والماء والعقار والمجالين الإنساني والإنمـــائي والاجتماعي. كما اقترح أمير قطر المساهمة في تمويل صندوق دعم أسر الشهداء وجرحـــى الثورة وقال: "شهداؤكم شهداؤنا، وجرحاكم جرحانا أيضا". وتجدر الإشارة إلى أن قطر سجلت نقطة إيجابية لصالحها في مستهل سنة 2011 حين استحوذت على 75 في المائة مـــن أســـهم شركة الاتصالات التونسية «التونسية»، علماً أن 25 في المائة المتبقية كانت في حوزة صهر بن علي واستعادتها الدولة بعد الثورة[1].

وفي ليبيا، كانت قطر أول دولة عربية تعترف رسميا بالمجلس الوطني الانتقـــالي، وقد منحتها مشاركتها في العمليات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي في هذا البلـــد المغـــاربي شرعية جهوية. وفي سوريا، كانت حركتها حاسمة في دفع جامعة الدول العربية إلـــى عـــزل نظام الأسد والسير في اتجاه فرض عقوبات عليه، وذلك اعتمـــادا بالأســـاس علـــى ذراعهـــا الإعلامية قناة «الجزيرة»، التي باتت تقدم بوصفها «قناة الربيع العربي». وتعد قناة الجزيـــرة قناة تلفزيونية كانت كافية لتغيير مجريات الأمور وقلبها رأساً على عقب: إنه عالم جديد يولـــد تحت إشراف دولة قادمة من عالم قديم[2].

وتظهر مكانة قطر جلياً من خلال ما قاله أمين عام الأمم المتحدة (بان كي مـــون) [3] في 6 اكتوبر 2010. أصبحت قطر وبسرعة من أكثر الدول فاعلية في العالم, وقـــد قامـــت بإنجازات كبيرة ومهمة في مجال التنمية البشرية, لا يمكنني سوى أن أنوه بمشاركة دولة قطر والتزاماتها.

ولقد حظيت البطولة بطابع مميز تمثل في تدعيم مشاركة الأبطال المحترفين، الأمر الذي زاد من انتشار سمعة البطولة عالمياً وشجع أبرز نجوم العالم على المشاركة فيهـــا وزاد

---

(1) موقع وزارة الخارجية القطرية: www.mofa.gov.ga

(2) موقع وزارة الخارجية القطرية: www.mofa.gov.ga

(3) وزارة الخارجية القطرية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، 2011.

من الاهتمام الإعلامي العالمي بمنافستها، حيث نقلت على (300) مليون جهاز استقبال حـــول العالم طيلة أيام البطولة ولمدة أكثر من (5) ساعات يومياً [1].

إن المتتبع للسياسة الخارجية القطرية يرى أن قطر وخلال الأثنتـــى عـــشرة ســـنة الأخيرة استطاعت وعبر انتهاج سياسة وصفت بـــ "العقلانية المعتدلة"، وعبر الدعم الأميركي الواضح، أن تقوم بدورها على حساب مكانة المملكة العربية السعودية، وأن تلعب دوراً يمكن القول أنه الأكثر لفتاً للانتباه على الساحة العربية.

فقطر أصبحت تمتلك رؤيا جديدة للعلاقات الخارجية، فقد فهم صانع القرار القطـــري خيوط السياسة العالمية، وكان رئيساً وصانعاً لكثير من الأحداث على الساحة الخليجية والساحة العربية والساحة الدولية، وأسس بالتالي سياسة خارجية ديناميكية ترعى المصالح الإستراتيجية لدولة قطر. ويعود نجاح هذه الرؤيا الجديدة إلى دور القيادة الـــسياسية القطريـــة، وجهودهـــا المتميزة والمستمرة لنهج دبلوماسية تتصف بالجرأة وبالفعالية في معالجة الكثير من الخلافات الدولية، وهي عناصر قادت إلى تحقيق إنجازات ملموسة في اتجاه تطويق بعـــض الأزمـــات الدولية.

ويمكن القول إن مصالح قطر وطموح قيادتها السياسية لا يمكن تحقيقـــه بالاعتمـــاد على المقومات القطرية المتواضعة والتي تتمثل بحجم جغرافي صغير وعدد سكان لا يضاهي سكان أحد العواصم الصغرى في العالم وقدرات عسكرية محدودة لم تأهلها حتى لتأمين حماية مواطنيها بنفسها، مما دفع قطر كبعض دول الخليج الأخرى إلى الاعتمـــاد علـــى الولايـــات المتحدة الأميركية كحليف إستراتيجي لتأمين مصالحها، في المقابل اعتمدت الولايات المتحـــدة الأميركية على قطر في تأدية دور حيوي ومهم لحماية المصالح الأميركية في المنطقة، وقـــد جندت الولايات المتحدة الدعم الأميركي المطلوب، لدعم سياسة قطر الخارجية، فحظيت قطر بفرصة توطيد العلاقة مع كافة اللاعبين السياسيين في المنطقـــة، وحققـــت أهميـــة إقليميـــة، وأصبحت لاعباً مهماً على مستوى السياسة الدولية.

وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة يتبين بشكل واضح للدارسين وصناع القـــرار أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج لذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، إلى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخليـــة، ومـــا يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة، وهذا ما يصدق على النموذج القطري، فالإصلاحات التـــي

---

(1) فتحي العفيفي ، الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر، المستقبل العربي، مج 26، العدد 292، 2003،ص ص 45-68.

حققتها دولة قطر على الصعيد الداخلي وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية، تقوم على أساس دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وتحسين وضعية المرأة وتطوير البنيات الاقتصادية، بما يخدم المواطن القطري وتوسيع نطاق مشاركته واستفادته من التنمية الشاملة التي يعرفها البلد، وهذه كلها عوامل إيجابية ساهمت في نجاح دولة قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي.

إن المتأمل في العلاقات الدولية لقطر خلال الاثنَى عشر سنوات الأخيرة، يدرك حجم الإنجاز الذي تحقق، ويتوقف أمام الطفرة النوعية إلى الأمام التي حققتها دولة قطر في اتجاه ترسيخ مكانتها على خريطة السياسة العالمية. وبالفعل انتقلت قطر إلى وضع جديد تشهد فيه دبلوماسيتها ديناميكية واضحة على الساحة العالمية، في إطار رؤية كلية لحركية السياسة الخارجية القطرية وتأقلمها مع المتغيرات الدولية، والمساهمة بإيجابية في أنشطة المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة[1].

ويلاحظ المحللون أن دولة قطر، بالرغم من صغر حجمها الجغرافي، فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها، ونجاحها كذلك في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة، حيث يتبين بصورة جلية لكل المتتبع للدبلوماسية القطرية كيف أصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، بما تبنته من مبادرات وما طرحته من آراء وتصورات وحلول، بقصد العمل على الحد من النزاعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك تحقيقا للهدف الأسمى الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة والمتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم العالمي[2].

ومن أوضح المعالم على ان قطر تسعى لقيادة العالم العربي دورها الرئيسي في الأحداث في كل من ليبيا وسوريا, ففي ليبيا لعبت قطر دورا رئيسيا في انهيار نظام القذافي. فقطر دعمت وتدعم المجلس الوطني الانتقالي الليبي سياسياً ومادياً وعسكرياً وإعلامياً –عبر قناة الجزيرة (التي تعتبر واحدة من أهم مراكز حرب المعلومات ضد القذافي)، وقد سبق عدوان حلف شمال الأطلسي على ليبيا تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية والذي لعبت قطر فيه دوراً كبيراً[3].

---

(1) محمد البزاز، مرجع سابق، ص: 17.

(2)-Frederik Charillon, Ibid. pp. 331-347.

3) الدور القطري في إختيار أمين عام جامعه الدول العربية. http://www.sarayanews.com

وتسعى قطر لتعزيز نتائج النصر في ليبيا, فقطر واصلت تمويل وتوريد الأسلحة للإسلاميين، وتدخلت بشكل واضح في تشكيل السلطة التنفيذية في ليبيا, وحاولت أن ترشد القادة فيه تأثير على المصالح الغربية وبالأخص الفرنسية منها في ليبيا, وتسلم الإسلاميين زمام الحكم في ليبيا والدعم القطري لهم يؤدي إلى تهيج الجهاز العصبي للغرب ولمصالحهم. وفي سوريا تحاول قطر دعمها السياسي والمادي والإعلامي, وقد استطاعت قطر عزل سوريا عن عالمها العربي عن طريق جامعة الدول العربية وحققت قفزة نوعية للمعارضة السورية, فتحاول الصراخ بأعلى صوتها حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا, وقد أدانت منظمة حقوق الإنسان مؤخراً المجازر التي حصلت في سوريا على يد النظام السوري ونقلت الملف إلى مجلس الأمن الدولي(1).

أما عربياً فقطر تعمل على إنشاء علاقات جيدة مع المعارضين البارزين في الشرق الأوسط وخاصة الإسلاميين منهم, علاوة على ذلك فقطر تعتبر نفسها ملاذاً آمناً لجميع أنواع "اللاجئين السياسيين" المضطهدين من قبل حكوماتهم في الدول العربية، ولقد استطاعت قطر ان تثبت أهميتها في نظر العالم العربي والغربي، وهي بمحاولتها ركوب موجة الإسلاميين تحاول أخذ دور كل من المملكة العربية السعودية ومصر, خاصة ان مصر مشغولة ببناء مصر الجديدة بعد ثورة 25 يناير (2).

أضحت التحركات الدبلوماسية القطرية، تمثل ظاهرة لافتة للنظر لدى المحللين والباحثين، وكذا المختصين في دراسة السياسات الخارجية الإقليمية والدولية؛ إذ تشير العديد من التقارير الرسمية ومراكز البحوث والأفكار العربية والعالمية إلى الدور المتعاظم، الذي لعبته الدبلوماسيات الخليجية، ولاسيما القطرية منها، في دعم ومواكبة الحراك العربي، أو ما يصطلح عليه إعلاميا بـ « الربيع العربي »، وأحيانا في التأثير على مساره السياسي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالفعل؛ فبالرغم من أن دولة قطر لا تحتل إلاّ مساحة صغيرة من الجغرافية العربية – الإسلامية، ( حيث لا تتجاوز مساحتها (11,521) كيلومترا مربعا، فيما لايتعدى عدد سكانها (820 ) ألف نسمة، تبعا لوكالة الأنباء الألمانية في تقريرها الصادر بتاريخ : 2009/05/19(3)، أصبحت المكانة السياسية والإقليمية لقطر في توسَع واشعاع متزايد، إلى

1) الدور القطري في إختيار أمين عام جامعه الدول العربية. http://www.sarayanews.com
2) الدور القطري في إختيار أمين عام جامعه الدول العربية. http://www.sarayanews.com

(3 ) ظافر محمد العجمي، « لماذا تزعجنا النجاحات الدبلوماسية القطرية؟».، أنظر:

حدَ يمكن القول معه أن الفكرة القائلة بأن مقوم شساعة المساحة الجغرافية للدولة وعدد سكانها..، ينعكس، بالضرورة، على فعالية سياستها الخارجية – كما حدَده الاستراتيجيين الغربين أمثال «هانس مورغانتو» ( J Hans Morgenthau )– لم يعد ينطبق على الحالة القطرية.

و قد ترافق ذلك مع سياق إقليمي ودولي جدَ مضطرب، استفادت الدولة القطرية منه أيَما استفادة، حيت مثلث الثورات العربية، المنطلقة مع بداية العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين كما سلف، دفعة قوية في مسيرة الدبلوماسية القطرية سياسيا وإعلاميا.

..(http://gulfsecurity.blogspot.com/2009/05/blog-post_25.html (20/11/2011

## المبحث الثالث

## أثر العوامل الإقتصادية القطرية على مكانتها في العلاقات الدولية

من خلال هذا المبحث سوف أقوم بالربط ما بين العوامل الاقتصادية وما قدمته قطر خلال الحقب الثلاث التي تم التطرق اليها من خلال المباحث الموجودة في الفصل الثاني ومن ثم الخروج بخاتمة ونتائج وفيما يلي استعراض لذلك:

حقبة (2001-2003) أصبح للعام 2001 دوراً بارزا في تغير الأدوار في العالم، وذلك من خلال تغير دول العالم الكبرى لسياستها، فقد قامت هذه الدول بالاتجاه نحو الشرق الأوسط وتغير للسياسة خصوصا بعد العام 2003 نظراً لإحتلال العراق وأصبح هناك بروز لدول تمتلك العوامل الإقتصادية بشكل كبير ومن خلال هذه الدول أصبحت قطر تلعب دورا بارزا في منطقة الشرق الأوسط.

وفي نهاية دراستي عند الحديث عن الربط بين حجم المساعدات وزيادة التأثير في فترة 2001-2003 كان هناك زيادة مضطردة إلا أن حجم المساعدات لم يكن بمستوى زيادة تشكل تأثيرا على مكانة قطر بشكل كبير، فقد قامت قطر بما دارت في العدوان الأمريكي على العراق عام 2003 وأيضا فامت بما دارت بناءة للبرنامج النووي الإيراني، واستضافة قادة الشيشان وقادة من حركة حماس، وبالمقابل زاد تأثير قطر بشكل نسبي حيث تسلمت دولة قطر رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي لمدة ثلاث سنوات في الفترة 2000-2003.

وفي فترة 2004-2008 زاد حجم استخدام الأدوات الإقتصادية القطرية حيث بلغ مجوع مساعدات قطر الإنمائية (1.741) مليار دولار توزعت إلى الدول الفقيرة في أفريقيا والنامية في آسيا والدول العربية والدول الغنية في أوروبا وأمريكيا. فكانت هناك قفزات كبيرة جدا وخصوصا في العام 2006 ثم يتلوه العام 2007 ثم 2008، وإذا ما تفحصنا الأرقام مقارنة بمؤشرات المكانة عبر هذه الفترة، كانت الأكثر تأثيرا بالنسبة لدولة قطر حيث أنه في هذه الفترة:

- تم انتخاب قطر كعضو غير دائم في مجلس الأمن 2005.
- مؤتمر أمن الخليج.

- قمة الجنوب 2006.

- القضية اللبنانية 2006، وترؤس قطر وفد جامعة الدول العربية إلى نيوريوك وتعديل القرار 1701 لوقف القتل في لبنان فقد لعبت دوراً مميزاً في وقف الحرب على لبنان برئاسة الشيخ محمد بن خليفة.

- مشروع دعم الديمقراطية.

- مشروع قلب الأوج في موريتانيا.

- استقطاب أكثر من 100 مؤتمر إقليمي دولي حتى منتصف 2007، من أبرزها مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومؤتمر القمة الإسلامية، ومؤتمر منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر عن الديمقراطية، والشريعة الإسلامية والعراق، وفعاليات رياضية التي استضافتها الدوحة.

- حل أزمة لبنان عام 2008 باجتماع للفرقاء اللبنانين في الدوحة.

- جهود الوساطة من أجل تسوية النزاعات مثل أزمة الحكم في باكستان.

- لجوء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى دولة قطر في سنة 2007 من أجل حثها على المساهمة في مساعي إطلاق سراح الممرضات البلغاريات اللواتي كن معتقلات لدى نظام العقيد الليبي السابق معمر القذافي.

- تدخلت في الملف النووي الإيراني وحله بشكل سلمي وكان هذا واضح في دعوة أحمد نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقدته الدوحة عام2007.

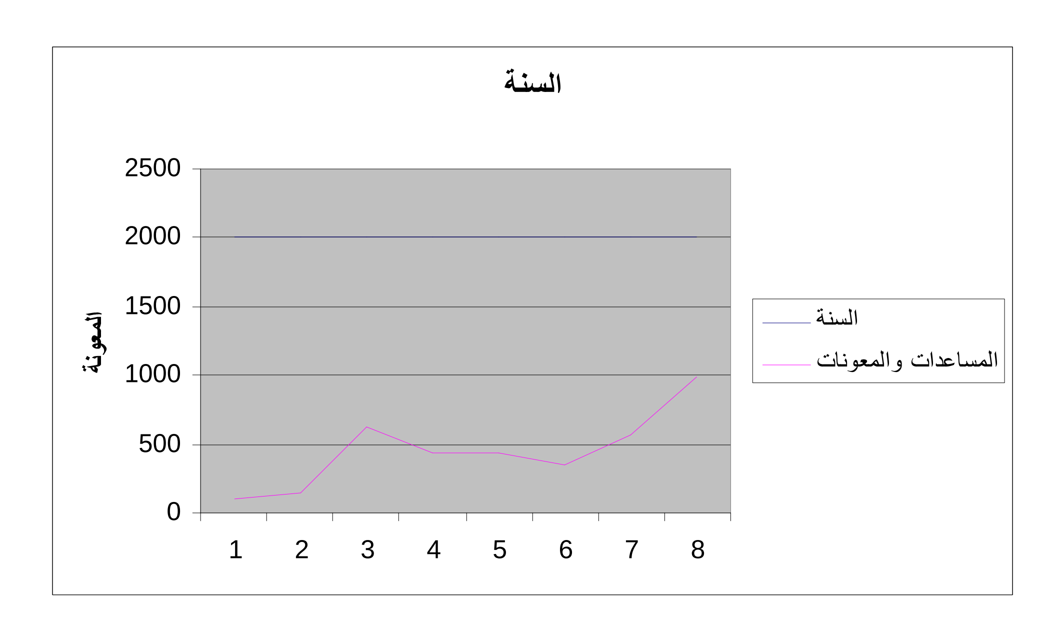
وعند الحديث عن حقبة 2009–2011 ففي الفترة 2009 أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة تأثير الأدوات الإقتصادية مما أهل الدول التي تملك هذه الأدوات ومنها قطر إلى لعب دوراً مهما حسب حجمها وحجم مساعداتها وموقعها وفي هذا الإطار استخدمت قطر أدواتها الإقتصادية للتأثير على دور الفاعلين الاقليميين وفي المنطقة وأصبحت تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر.

وقد ساعد على استخدام هذه الأدوات، ما أصبح من تغير في المنطقة العربية من توترات في العام 2011 فكانت هناك قفزات كبيرة جداً خصوصاً في العام 2010-2011 حيث بلغ حجم المساعدات 2 مليار تقريبا وإذا ما نظرنا إلى الأرقام مقارنة بمؤشرات المكانة عبر هذه الفترة نجد أن هذه الفترة كان لها تأثير واضح بالنسبة لدولة قطر حيث أنه في هذه الفترة:

- طرح عدد من المبادرات مثل هوب فور، والأراضي القاحلة، والتعليم فوق الجميع خلال العامين2010-2011.
- عقد مؤتمر للمانحين حول التنمية والاستثمار في جزر القمر في الدوحة عام2010.
- إطلاق النداء الإنساني الموحد في العاصمة الدوحة في 2010 بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.
- إقامة المؤتمر الدولي من أجل القدس والعمل على إنقاذها من الممارسات الإسرائيلية.
- دعمها للقضية الفلسطينية في إعلان دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.
- قامت قطر بمطالبة المجتمع الدولي واللجنة الدولية الرباعية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- حصولها على استضافة كأس العالم لعام 2022.
- أشرفت قطر على توقيع اتفاقية السلام بين السودان وتشاد وتم ذلك في عام2009.
- لعبت قطر دور الوسيط بين حركة المقاومة الإسلامية حماس وإسرائيل، ولا سيما في قضية الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس.
- أشرفت قطر توقيع وتأسيس حكومة وحدة وطنية، وتم ذلك بين محمود عباس أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية.
- تدخلات قطر في ليبيا أثناء الثورات العربية حيث كان لها دعم واضح للثوار الليبيين.
- استطاعت قطر عزل سوريا عن عالمها العربي عم طريق جامعة الدول العربية.

- قامت بلفت منظمة حقوق الإنسان للانتهاكات التي حصلت في سوريا ونقلها إلى مجلس الأمن الدولي.

والرسم البياني يبين ذلك:



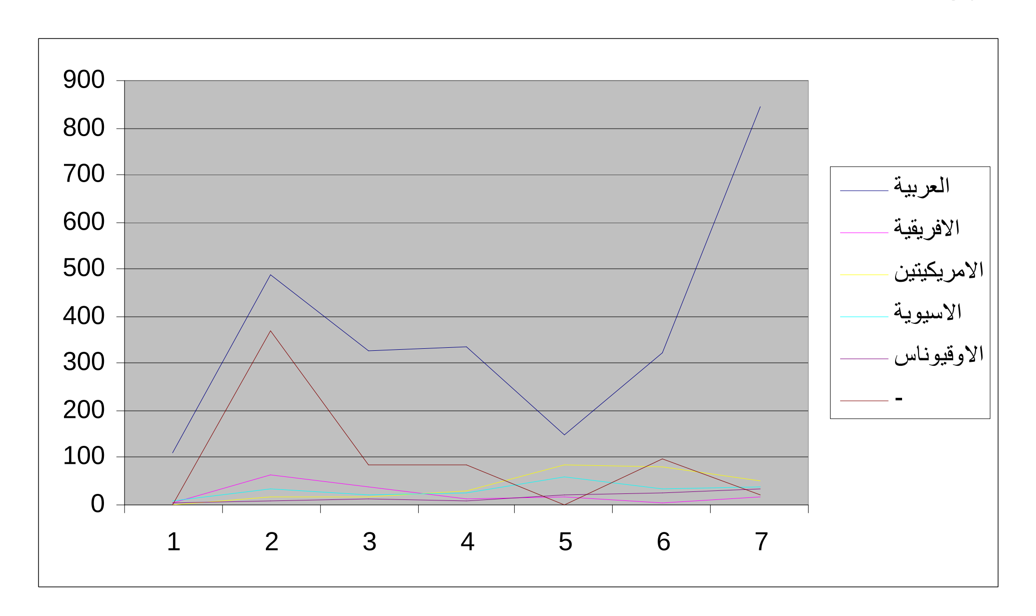

**التوزيع الجغرافي:**

عند الحديث عن التوزيع الجغرافي للمساعدات التي تقدمها دولة قطر لدول العامل فان حقبة 2004-2008، كانت تفتقر بشكل واضح حيث حصلت الدول العربية على النصيب الكبر وقلقت ما قيمته 1.150 مليار دولار وكانت في المرتبة الثانية دول الامريكيين وحصلت على 114 مليون دولارا وكان في المرتبة الثالثة والرابعة لى التوالي الدول الافريقية وحصلت على قيمة 54 مليون ومن بعدها الدول الآسيوية وحصلت على 36 مليون وحصلت في المركز الأخير الدول الأوروبية وحصلت على 24 مليون.

أما الفترة( 2009-2011) فكان هناك تغير في توزيع المساعدات ولكن حافظت الدول العربية على المركز الأول وتلقت ما قيمته 1.450 مليار دولار وجاءت في المركز الثاني الدول الأفريقية وتلقت ما قيمته 282 مليون دولار، وحصلت الدول الآسيوسة على 186 مليون

وكانت في المركز الثالث، اما المرتبة الرابعة فكانت الدول أوروبا وحصلت على 32 مليون أما المرتبة الأخيرة فكانت للدول الأمريكيين وبلغت قيمته 20 كليون دولار.

وعند النظر إلى الرسم البياني التالي فإننا نجد أن هناك علاقة بين المنطقة المتلقية للمساعدات وبين أثر المساعدات عليها، وقد كانت الكثر تأثراً بالمساعدات العربية وحصلت على 2.600 مليون خلال فترة الدراية 2001–2011 ثم الدول الأفريقية وحصلت على 300 مليون.




وعند الحديث عن دول نامية ومتقدمة بالنسبة لحجم التأثير. فكان التأثير ملحوظا على الدول النامية العربية دون المتقدمة، فمن ثم الدول الإفريقية والآسيوية حلتا في المركز الثاني للمساعدات والدول الأوروبية في المركز الخامس، إلا أن التأثير يكاد يكون معدوم على الدول المتقدمة وهذا يعبر عن أمرين:

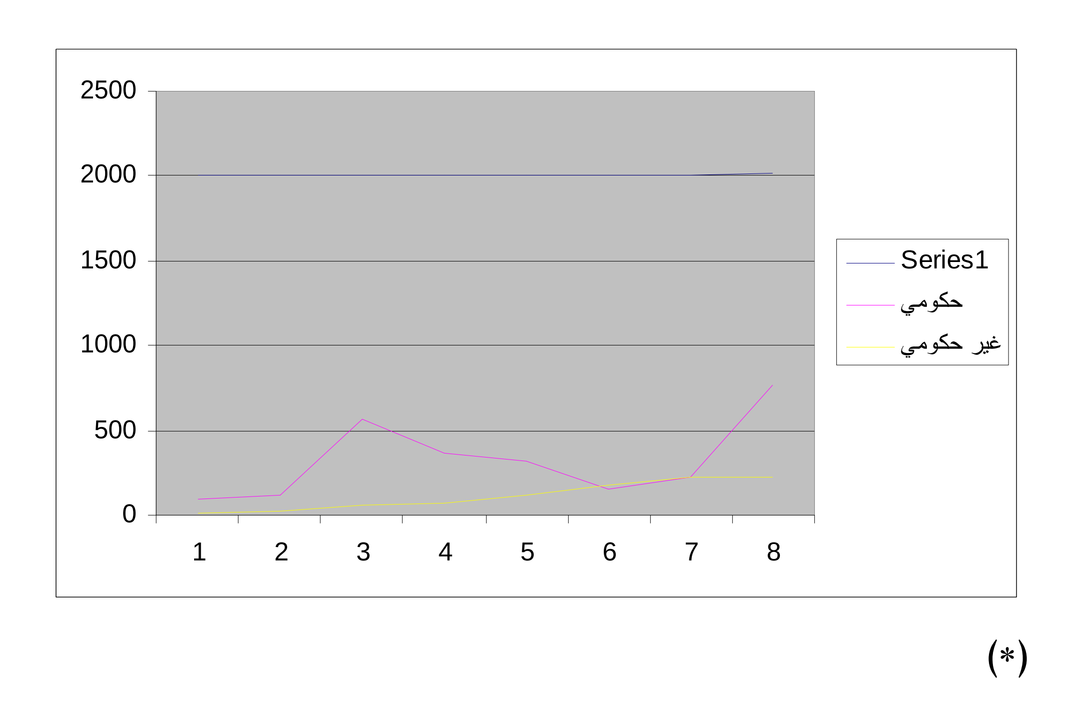
- حاجة الدول للمساعدات.

- مستوى تنميتها.

هما اللذان يحددان مدى تأثير المساعدات عليها.

أما من حيث نوعية المساعدات الحكومية وغير الحكومية فإننا نجد حجم التأثير الأكبر مو نابع من المساعدات الحكومية حيث بلغ حجم المساعدات الحكومية حيث بلغ حجم المسعدات الحكومية في الفترة 2001–2003 ما قيمة 165 مليون

دولار، أما المساعدات غير الحكومية فكانت 111 مليون دولار وبالنسبة للفترة 20004-2008 فإن المساعدات الحكومية بلغت 1.456 مليار دولار وكانت المساعدات غير الحكومية 285 مليون دولار وأخيراً كانت الفترة 2009-2011 في الفترة ازدياد فبلغت المساعدات غير الحكومية 648 مليون دولار خصوصا إذا ما قارنا بين الأرقام والرسم البياني يوضح ذلك.




(*)

وعند الحديث عن القطاعات وحجم التأثير، فبالنسبة للقطاعات التي وجهت إليها المساعدات، فلم يكن هناك علاقة ارتباطيه واضحة بين القطاع وحجم التأثير إلا أنه يتضح لنا أن غالبية هذه المساعدات إنمائية وهذا يعود بنا إلى أن الدول النامية هي الأكثر تأثرا.

ومن خلال الربط الذي قام به الباحث، فإنه وجد أن للعوامل الإقتصادية دور مهم في العلاقات الدولية، وهذا ما انطبق على الحالة الدراسية (قطر)، فقد وجد الباحث أنه منذ العام

(* ) تمثل الأرقام (1 سنة 2004)، (2 سنة 2005)، (3 سنة 2006)، (4 سنة 2007)، (5 سنة 2008)، (6 سنة 2009)، (7 سنة 2010)، (8 سنة 2011).

2001 وقطر تستخدم العامل الاقتصادي في علاقتها مع الدول وهذا ما مكنها من التدخل في بعض الدول وزاردت هذه المساعدات بشكل لافت في العام، 2006 و2011 وزاد من دور قطر وتدخلاتها، ومن خلال هذا كله فان العوامل الاقتصادية واستمرار قطر باستخدامها يجعل لها مكانا بارزا ومستقبلا فاعلاً بين اللاعبين الدوليين.

## الخاتمة

**الحمد لله على اتمام هذه الدراسة المتعلقة بأثر العوامل الاقتصادية على مكانة الدولة في العلاقات الدولية: قطر حالد دراسة 2001-2011 حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المؤشرات ونظرية الدور في العلاقات الدولية لكي تتبين دور العوامل الاقتصادية على مكانة الدول، وكيف لهذه العوامل الاقتصادية من دور مهم في المتغيرات الاقليمية والدولية، بحيث أصبحت عنصرا مهما في العلاقات الدولية وظهرت النتائج على النحو التالي:**

أولاً: أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسية المتمثلة بأن هناك علاقة أرتباطية بين العوامل الاقتصادية ومكانة الدول في العلاقات الدولية وذلك من خلال اختبار فيضياتها الفرعية على النحو التالي:

1. أثبتت الدراسة صحة فرضياتها الفرعية الأولى والمتمثلة بأن هناك علاقة ‘رتباطية إيجابية بين حجم المساعدات وحجم التأثير، وكانت على النحو التالي:-

فقد كانت فترة 2001-2003 زيادة مظطردة في حجم المساعدات فقد بلغت 276 مليون دولار إلا أن حجم المساعدات لم يكن بمستوى الزيادة حتى تشكل تأثيرا على مكانة قطر بشكل كبير، ولكن بالنسبة للفترة 2004-2008 كانت هناك قفزات كبيرة في حجم المساعدات خصوصاً في 2006 وبلغ حجم المساعدات في الفترة 1.741 مليار دولار فكانت هذه الفترة الأكثر تأثيرا بالنسبة لدولة قطر وأبرز ما قامت به انتخابها على عضو غير دائم في مجلس الأمن للعام 2005.

أما بالنسبة للفترة 2009-2011 فقد ازدادن حجم المساعدات بشكل لافت وكانت 2 مليار وكان له تأثير واضحا لدولة قطر وأبرز ما قامت به تدخلاتها في الثورات العربية خصوصاً ليبيا وسوريا.

2. أثبتت الدراسة صحة فرضيتها بين التوزيع الجغرافي ومكانة الدولة، حيث أثبتت أن الدول العربية كانت أعلى استفادة وكان التأثير الأكبر للوطن العربي.

فعند الحديث عن التوزيع الجغرافي فإن الدول العربية حصلت على المرتبة الأولى بالنسبة لفترة الدراسة وبلغ 2.600 مليار دولار وحلت الدول الافريقية في المرتبة الثانية وتلقت ما قيمته 300 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة حلت الدول الآسيوية 235 مليون

دولار وجاءت الدول الامريكية في المرتبة الرابعة 161 مليــون دولار وفــي المرتبــة الأخيرة حلت الدول الأوروبية وتلقت ما قيمتها 125 مليون، ومن خلال هذه الأرقام تبين أن الدول النامية كانت أكثر تأثيراً من غبرها ولعب التوزيع الجغرافي دوراً بــارزاً فــي التربية على المناطق.

3. أثبتت الدراسة وجود علاقة بين كون الدول نامية أو متقدمة ومدى التأثير حيث تبــين أن الدول النامية أكثر تأثيراً من الدول المتقدمة، وهذا أيضاً بين حاجة الدول للمــساعدات ومدى تقدم هذه الدول.

فقد كان الدول ملحوضاً على الدول النامية العربية دون المتقدمة فقــد كــان التــدخل ملحوضاً في الدول العربية وفي حل الخلافات والنزعات وكان هذا ملحوضاً فــي الــدول الربيع العربي، وأيضاً الدول الافريقية حلت في المرتبة الثانية، والآسيوية فــي المرتبــة الثالثة ولكن التأثير يكاد يكون معدوم في الدول المتقدمة نظراً لأن التدخل في هذه الدول لا يصل إلى مرحلة التغير في سياسات هذه الدول.

4. وجدت الدراسة أنه ليس هناك علاقة بين قطاع المساعدات والمكانة، وهو ما يبين بطلان الفرضية الرابعة المتمثلة بأن هناك علاقة بين القطاع والمكانة.

فقد تبين أن نوعية القطاع إن كان في التعليم أو الانشاء أو حتى في الميزانية وغيــر ذلك ليس له علاقة بمكانة الدول وهذا ما يفسر بطلان هذه الفرضية.

5. وجدت الدراسة أن المساعدات الحكومية أكثر تأثيراً من المساعدات غير الحكومية حيث لم تجد الدراسة أي مؤشرات دالة على تأثيرات المساعدات غير الحكومية فقد بلغت المساعدات الحكومية في فترة 2001-2003 165 مليون دولار بالمقابل بلغــت بنــسبة المساعدات فير الحكومية 111 مليون أا بالنسبة لفترة 2004-2008 بلغــت المــساعدات غير الحكومية في نفس الفترة 285 مليون أما بالنــسبة للفتــرة 2009-2011 نجــد أن المساعدات الحكومية بلغت 1.500 مليار دولار وبلغت المساعدات غير الحكوميــة مــا قيمته 648 مليون دولار وهذا ثبت أن المساعدات الحكومية كانت لها التأثير الأبرز.

ثانياً: لاحظت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقليمية والدولية تلعب دورا متميزا ومتداخلا بين العوامل الاقتصادية ومكانة الدولة في العلاقات الدولية.

حيث تبين أن هناك متغيرات في المنطقة تلعب دوراً مميزاً في جعل الدول ذات الدخل المرتفع والتي تمتلك عوامل اقتصادية تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في الدول التي تعتمد كثيراً على هذه المساعدات، وتبين ذلك في دول الربيع العربي بشكل واضح.

## المراجع المصادر:

### المراجع العربية:

**الكتب:**


- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ودراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.
- بطرس غالي ومحمود عيسى، مدخل الى علم السياسة، القاهرة، 1986.
- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، الفصلان الخامس والسادس.
- خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، دار وائل للنشر، عمان : الأردن،2006.
- سليمان صالح، الإعلام الدولي. الكويت. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2003.
- صبري الهيتي، (2000). **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- صدقة يحيى فاضل، مبادئ العلاقات الدولية، كتاب قيد النشر، جدة، 1997.
- عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر – ديسمبر 1999 .
- عبد العزيز بن محمد، "السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة1995-2005"، مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005 .
- عبد الفتاح الرشدان ومحمد الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005.
- عبد الناصر جندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.


- عبد الناصر جندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- فتحي العفيفي، الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر، المستقبل العربي، مج 26، العدد 292، 2003،ص ص 45-68.
- عمران عبدالله، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة، 1976م.
- فؤاد بسيسو، "التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1984 .
- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمدين أحمد مفتي، محمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989.
- مجلس التخطيط، المساعدات الانمائية المقدمة من دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، 2011.
- محمد السماك، (1991). **استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة**. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية.
- محمد العويني، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.
- محمد المومني، استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2007.
- محمد بدوي ليلى مرسي، مبادئ العلوم السياسية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
- محمد بدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة : بيروت 1971.
- محمد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد158، الكويت، 1992 ، ص224 .
- هايل طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 2010.


**الرسائل الجامعية**


- أحمد الهاشمي (2007) "النفط والغاز الخليجي وأهميته في عصر العولمة"، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة اليرموك.
- إياد عبد السلام صابر، (2005). **أثر الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية – العربية**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- محمد أبو الرب، دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2008.
- منصور أبا حسين (2005)"أثر النفط على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة اليرموك.

**المجلات العلمية:**

- إدريس لكريني، النفط والتنمية في دولة قطر، مجلة سياسات فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، تحرير: الدكتور عاطف أبو سيف مدير التحرير: أكرم مسلّم، معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين: رام الله نيسان 2011.
- عمر الفاروق السيد رجب، قياس قوة الدولة دراسة في جغرافية القوة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت، العدد19، ص ص135-177.
- قاسم دويكات، العمق الجغرافي الاستراتيجي، مجلة الأقصى، ع (879) تشرين الأول 1995.
- محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، مجلة سياسات فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، تحرير: الدكتور عاطف أبو سيف مدير التحرير: أكرم مسلّم، معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين: رام الله نيسان 2011.
- محمد عبد السلام، السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط: دراسات استراتيجية، العدد 146، ديسمبر 2004.
- مصطفى مرسي، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد 113، ربيع 2003، ص226.

**المنشورات الرسمية:**

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2009 والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لاطلاع: bank.org.www.world .
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2011.

- جهاز الإحصاء واللجنة الدائمة للسكان، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، الدوحة، 2010.
- جهاز الاحصاء، الاهداف الانمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، جهاز الاحصاء، 2011.
- جهاز الإحصاء، الأهداف الانمائية للألفية لدولة قطر، الدوحة، جهاز الإحصاء، 2004.
- وزارة الخارجية القطري، ادارة التعاون الفني الدولي: الدوحة،دولة قطر.
- وزارة الخارجية القطرية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، 2011.

**المواقع الالكترونية والصحف:**

- أحمد علي، صحيفة الوطن القطرية،29 ، ديسمبر.2005
- برتش بتروليوم (بي بي) الاستعراض الإحصائي 2006، موقع الدانة غاز www.danagas.ae/arabic/index.ar.hitml .
- جريدة الراية القطرية، السبت.31/12/2005
- جريدة النهار اللبنانية، بتاريخ 30-5-2007.
- خليل أحمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر : بيروت، 2004.
- الدور القطري في إختيار أمين عام جامعه الدول العربية. http://www.sarayanews.com
- الشعبة الاحصائية بالامم المتحدة: قاعدة بيانات، مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية، ويمكن للاطلاع على العنوان: http:/ millenniumindicators,un.org/unsd/mi/.migoalsasp
- صحيفة الراية القطرية، الجمعة 2 ديسمبر.2005
- ظافر محمد العجمي، « لماذا تزعجنا النجاحات الدبلوماسية القطرية؟».، أنظر: www.uoorg/arabic/millionium/sg/report/summary.htm.
- عبد الحميد الأنصاري، جريدة الراية القطرية، الثلاثاء 11 أكتوبر.2005
- الملتقى العالمي لطلاب الوافدين والمنح الدراسية، ملتقى طلاب المنح الدراسية في الشرق الأوسط، دول الخليج العربي- قطر/ www sateltion.com.

- الملتقى العالمي للطلاب الوافدين والمنح الدراسية،ملتقى طلاب المنح الدراسية في الشرق الأوسط، دول الخليج العربي قطر، 2009، www. Satecan.com.
- موقع وزارة الخارجية القطريةhttp://www.mofa.gov.qa:


**المراجع الأجنبية:**


- Burton John. Intemational Relations: A general Theory, Cambridge University Press,1965.
- C. Mac Millan, "Strategy Formulation: political concepts", St Paul, MN, West Publishing; (1978) ,2nd ch.
- David L. Coombes (Author), "Representative Government and Economic Power", Ashgate Pub Co, (1982,), pp 66 - 67.
- Hassan B. Ndahi, "The Effects of Force on a Structure: Strength and Stability", Journal article, Vol. 62, (2002).
- Holsi, K. International Politics, Englewood Cliffs, N. J: Prntic-Hall, Inc. 1997.
- http://gulfsecurity.blogspot.com/2009/05/blog-post_25.html (20/11/2011)
- Kintner William R and Sicherman Harvey, Technology and International Politics, Lexington Books, London, 1975.
- Padelford Norman and Loncolin George "Intcrnational Politics: Foundations of International Relations" The Macmillan Company, NewYork, 1954.
- Ralph E. Tarter, "Principles of Solid - State Power", SAMS (1985).
- Randall Schweller; "The Progressiveness of Neoclassical Realism", pp. 311-347 in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).

- Robert J. Waltz, "Kenneth N. Art, The Use of Force", Rowman & Littlefield Publishers, Inc.; 5th Edition, (1999).
- Roger Scruton, A Dictionary of Political Thought. UK, London, The Macmillan Press, 1982.
- Rynolds P.A.An Jntroduction to international relations. Longman paper back. London, 1970, P.183.

## Abstract

**The impact of economic factors on the status of the country in international relations: (2001-2011): "Qatar- case study"**

**Prepared by: Raed Barakat Al-Hammad**

**Supervised by: Dr. Ali Al-Shur9a**

The present study aimed to demonstrate the impact of economic factors on the status of the country in the international relations in the case study. To achieve the purposes of the study, several approaches have been relied on such as the indicators of statistical analysis, the theory of the role within the framework of international relations, and the career curriculum within political geography.

Depending on the research topic, this study relies on a key question: what is the impact of economic factors on the status of the country in international relations 2001-2011 Qatar- a case study?

The study proved the key premise of health that there is a correlation between economic factors and the status of states in international relations.

The study came to the regional and international variables play a distinct role and nested between economic factors and the status of the state in international relations. It was found that there are variables in the region play a significant role in making high-income countries, which have economic factors intervene directly and indirectly in the states that rely heavily on such aid, and found that in the countries of the Arab Spring clearly.

**Keywords: economic factors, the status of the country, international relations, Qatar.**